سلسلة الرؤية السودانية: الكتاب الخامس

# السودان موحداً

## أين نحن الآن؟ إلى اين نريد الذهاب؟

عمرو محمد عباس محجوب



دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم ـ السودان

# المحتويات

# سلسلة الرؤية السودانية

حراك سبتمبر- اكتوبر 2013 دشن الانتقال من واقع تفكك الوطن إلى ضرورة تفكيك الانقاذ. لقد هزت هذه التحركات النظام وارجعتة إلى الحائط. لم تكن الاحتجاجات شيئاً عابراً في الحياة السياسية السودانية، لكنها ضمخت بدم شهداء مضوا بنبل وبدون ضجيج، اسماء وبعض صور لإبطال عبروا الجسر في الصبح والمساء خفافاً الى شاهق المجد.

استطعت إنجاز خمس اعمال "**الرؤية السودانية: انتاج الفشل**"، "**الرؤية السودانية: اطار عام للرؤية**"، "**الفقر في السودان**"، "**الصحة في السودان**" و"**السودان موحداً**"، من ثم تطور تفكيري إلى التوجه نحو إصدار "**سلسلة الرؤية السودانية**". الحاجة التي تدفعني موضوعية وذاتية. الموضوعي فيها أن هناك إحساس متعاظم لدي كافة القوى الفاعلة للتوصل لرؤية، هذا جزء من برامج كافة الاحزاب، في إتفاقاتها الوطنية خاصة البديل الديمقراطي والفجر الجديد.

الحاجة الذاتية أنني من عديد من أبناء الوطن يفكرون في نفس الاتجاه، الجامعة الاهلية، سلسلة كتب د. قسوم خيري بلال والتي تؤسس لرؤية فصلها في اربع كتب سوف يجيء ذكرها لاحقاً، وآخرون كثر من مختلف دروب الحياة السياسية السودانية. ولخصها حكيم الحياة السياسية السودانية الاستاذ محجوب محمد صالح "**أي حوار .. ينبغي أن يكون هدفه الأساسي إحداث تغيير شامل وفق رؤية جديدة تقيم الحكم الراشد في البلاد على أساس العدالة والإنصاف وديمقراطية الحكم والاعتراف بتنوع المجتمع السوداني واحترام تلك التعددية والقضاء على ظلامات الماضي**"[1].

---

[1] **محجوب محمد صالح: الحوار الجامع في السودان: المقاصد والغايات،** **http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-143518.htm**

استطعت إنجاز هذه الاعمال كجزء من مسئولية استشعرتها تجاه الوطن بعد صمت طويل. من خلال تجربتي العملية في وظائف عديدة توصلت لقناعة أن البشر، مهما كانت درجة تعليمهم وخبراتهم، لديهم قوى إيجابية كامنة، احياناً قليلاً تتوفر ظروف موضوعية فتوقد الرغبة الذاتية فتتفجر هذه الطاقة، لكنها في الغالب تحتاج لدفع خارجي وتفهم عميق للظرف الموضوعي المحيط بالشخص لتفجير قدراته. هذا لم يعد مجرد افكار لكن تسندها نظريات وعلوم كاملة، ولها متخصصون يعملون عليها.

اقترب من كل هذه الافكار والبرامج من مدخل الرؤية، وعندما اعبر عن **غياب الرؤية عند ممثلي المجتمع المدني السوداني (يشمل الاحزاب)**، فإنني لا اقصد عدم وجود رؤي حزبية نحو قضايا الوطن، لكن أن هذه الرؤية جزئية وتعبر عن قطاع محدد من الشعب السوداني وتتحدث باسمه. أن رؤية بناء الوطن تعني لدي الاتفاق العام حول طريق نماء الوطن وتحديد خيارات الطريق من "**غالب التيارات السياسية دون أن يتخلى أي تيار عن رواءة الأساسية**". الرؤية هي فعل مشترك نحو تحقيق الغايات الكبرى للوطن وفي نفس الوقت يرضي تطلعات التيارات المشاركة لحد متوسط. إذن هي تفترض تنازلات من كافة التيارات بما لا يخرج عن إطار عام متفق علية.

هذه السلسلة، بالشراكة مع **دار عـــزة للنشـــر والتـــوزيـــع**، تآمل أن توحد الجهود وتحشد الطاقات من اجل عمل جماعي. هناك تجارب ثرية في السودان من مثل هذا التوجه ابرزها مركز الدراسات السودانية، مركز الخاتم عدلان للاستنارة، الشروق بالقضارف وغيرها. هذا جهد سيقوم على العلم، البحث والمسوحات سواء التي تنجزها المؤسسات او التي تدشنها السلسلة. ربما استطعت أن اساهم بشكل فردي، لكنني وصلت لقناعة أن أي عمل في المجالات الاخرى يتطلب توحيد الجهود وحشد الطاقات لتشكيل مجموعات من البحاثة، الدارسين والمهتمين لتطوير قضايا الرؤية تحت شعار "**إذا استطاع الاخرون فلماذا لانستطيع نحن**".

# مقدمة

عندما كتبت "**الرؤية السودانية الجزء الاول والثاني**" لم اتناول الجنوب كجزء من السودان، فقد كان شعب الجنوب قد إختار الانفصال. وتناولت رؤية السودان الجديد باعتبارها مثلت ذات زمان رؤية حركة تحرير السودان ما قبل نيفاشا، واخترت جون قرنق كاحد اصحاب الرؤى السودانية. لكن كنت آمل أن يبني أبناء جنوب السودان دولة قوية ومزدهرة يمكن أن تتحاور فيما بعد مع دولة سودان المستقبل في تأسيس شكل متطور من العلاقة الندية او اختيار التوحد على اسس جديدة، لاتشمل الجنوب فقط لكن اطرافه الاربعة.

كنت قد عزمت على أن اترك الجنوب لاقداره واهتم بوضع السودان الحالي على طريق المستقبل، لأنني وبافتراض غير مؤسس على حقائق صلدة اعتبرت أن من انتجوا الفشل هم قادة المركز ورأيت دور القادة في الجنوب ردود افعال. اثبتت الاحداث الاخيرة وغيرها من قبل أن قادة شعب الجنوب افتقدوا الرؤية، وأنهم لم يتحدوا قط سوى في مؤتمر جوبا 1947 وعند الانفصال في 2011، وأنهم وقد وهبتهم اقدار الله رؤية قومية بناها القائد جون قرنق، إلا أنها كانت رؤية لايستطيع تحقيقها الا هو، عندما اختفى اختفت. كل الابنية التي شيدها كانت تحمل فنائها داخلها وتحولت في تداعياتها إلى عنصرية وقبلية وحرب ابادة.

عندما انفصل الجنوب، او نال استقلاله من "**الاحتلال الشمالي**"، كان الامل أن يحبط مخاوفنا في السير في نفس مسارات الدول الافريقية التي حققت استقلالها ب"**الكفاح المسلح**"، مثل كينيا، موزامبيق، انجولا، زيمبابوي وغيرها وتدخل في حروب تصفيات لعقود طويلة وبناء ديكتاتوريات من قادة الاستقلال وطبقة فاسدة من القادة الوطنيين. خيارات قادتة الدموية جعلتني اعيد النظر في إعتباراتي والوصول لنتيجة أن ما فرقنا لم يكن فقط التهميش والاقصاء، فقد كان هذا لكل السكان بواسطة قادة فاشلون والفروقات نسبية بين كافة الاطراف، لكن ما هو حقيقي أن السودان السابق

بجنوبة افتقد الرؤية الصائبة لحل قضايانا جميعاً ولم يكن الجنوب استثناءاً.

لا يود هذا أن يقلل من المجازر والابادات الجماعية التي ارتكبت في حروب الجنوب، حرق القرى، الاغتصابات، النهب والسلب وهكذا من مسلسل طويل من الانتهاكات تم تسجيل القليل منها ولم يتخذ في أي منها اجراء قانوني او إنصاف. تأريخ السودان هو تأريخ العنصرية ضد مجموعات كبرى من السكان، الاقصاء المتعمد لكافة الثقافات غير الثقافة الاسلامية العربية، التوزيع السيء وغيرها من كافة الازمات التي تحيط بنا.

عند التعرض لدور الانظمة السياسية السودانية الشمالية ونخبها الفكرية، يقسمها الكاتب والمحلل د. جون قاي إلى مدرستين فرعيتين: **الأولى** يمثلها من حاولوا دراسة وتحليل مشكلة الجنوب من وجهة نظر تحميل الاستعمار جزئياً أو كلياً مسئولية تصعيد المشكلة وابرز ممثليها: مكي شبيكه ومحمد احمد المحجوب واخرون. **المدرسة الثانية** مع اخذها في الاعتبار الدور الاستعماري لكنها تحمل الانظمة والنخب الشمالية والجنوبية دورها في عجزها عن تصحيح الخلل في هذه العلاقة الموروثة ويمثل هذا الاتجاه د. منصور خالد، محمد ابراهيم نقد واخرون. كما تعرض قاى للمدارس الفكرية الجنوبية: **الأولى** ترجعها إلى الاختلافات الاجتماعية والسياسية وامكانية حلها ضمن تغيير هذه الاختلافات ضمن إطار وحدوي ومثلها الراحل جون قرنق، فرانسيس دينق، جوزيف مديستو واخرون. **الاتجاة الثاني** يتفق حول الاختلافات ولكن يرى أن الانظمة الشمالية فشلت في إيجاد أي حلول ولذلك فالحل هو الانفصال ومثلها رياك مشار، لورنس وول ، تعبان ليونق وآخرون[2].

هذا كله تأريخ درس، فصل، بحث ونشر في كتب، صحف وكافة امكانات النشر المتاحة وليس هذا مكان تناوله ألا عند حاجة السياق. هذا الكتاب يحاول أن يبحث عن المستقبل وخياراته، طَرَقَ مسارات جديدة وتلمس افكار مبدعة. ليس من شأن هذا الكتاب التعرض- إلا في حدود ضيقة- للماضي، فكل سكان البلاد يستشرفون حلولاً لنفس الازمات التي قادت إلى انفصال الجنوب. لأن كل ما كتب وقيل لم يستطع ايقاف كارثة اطول حروب العالم والانفصال.

---

[2] **جون قاي نوت يوه: العزلة...الوحدة والانفصال: تآرجح الفكر السياسي في جنوب السودان، دالر عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2009، ص 14-17**

انتمي لجيل من السودانيين كان الانفصال بالنسبة اليهم كارثة ماحقة لم يتخيلوا أنهم سوف يحضرونها، لم يكونوا جاهزين لها لذلك فقد كان الوقع مآساوياً لدرجة أنهم انتقلوا من مرحلة النكران مباشرة لليأس المطبق. هذا هو الحال في قطاع كبير من جيلي، صمتوا ولم ينبسوا ببنت شفة. رغم هذا فاغلب جيلي لم يعرف ابناء الجنوب إلا لماماً، إلا قوات الجيش التي كان لابد أن يمروا بمحطتها في أثناء الخدمة. رغم ذلك كان حاضراً بشدة في حياتنا، دفع الشعب للخروج في اكتوبر لاسقاط النظام، احد أسباب الانتفاضة حتى انقلاب الانقاذ جاء ليوعدنا بحل للمشكلة المتطاولة.

عرفنا الجنوب في المخيلة والاساطير المدينية، من متمردين قتلوا الشماليين بالسهام في التمرد الاول، الاحتكاكات في العاصمة ما بعد اكتوبر، مقتل كثير من الزملاء في القوات المسلحة وغيرها. ثم عايشناهم طلاباً في بعض المدارس الوسطى والثانوية، زملاء في الجامعات والثكنات العسكرية، سكاناً في بعض الاحياء سرعان ما ستزداد اعدادهم بعد كل دورة حرب، باعة في براندات السوق الافرنجي واحياءاً عشوائية على اطراف العاصمة والمدن الكبرى ووصلوا حتى قرانا النائية في شمال السودان. لكن التناول العنصري غير المنصف، وإصرار الانظمة المختلفة لحصر التداخل بين اطراف الوطن في اضيق حدوده (برنامج الربوع، الفرقة الشعبية وغيرها)، والتعامل الامني الدائم معها جعل التداخل محفوفاً بخطر التهم الزائفة والابتزاز والشكوك. تشكى قادتنا من سياسة فرق تسد الاستعمارية، لكنها اصبحت الدرس الوحيد الذي حفظوه واجادوه.

هذا الكتاب رؤية للمستقبل، لن يفلح أن ينفذ ابطال المآساة التي حدثت، رؤية لا أظن أنني سوف احضرها. لابد أن يختفي كل الطافحين على قيادة الانظمة الحاليين والسابقين منذ الاستقلال على الجانبين. لقد اكدت في كتابي **"لا يستطيع الجيل المؤسس عادة أن ينجز مراجعات حقيقية، وتغير استراتيجي شامل"**[3]. الجيل المؤسس عاجز، ولايملك الامكانيات الفكرية، السياسية او الاخلاقية لذلك. لكن على الاقل نحمل الاجيال الشابة رسالة أن يحققوا حلمنا في سودان موحد ديمقراطي وحر.

---

[3] **الرؤية السودانية :كتابين مختصرين في كتاب:**
**https://rapidshare.com/download/share/B45288E2053E2C860D116E16F29D4A1F**

# السودان القديم

## الجزء الاول

## مداخل أولية

# الفصل الأول: صناعة السودان

تمت صناعة سودان ما بعد الاستقلال **ثلاث مرات** (السودان الممتد من حلفا إلى نمولي). **الأولى** اعطتنا السودان الجغرافي نتيجة غزو خارجي عام 1821 (ما عرف بالحكم التركي المصري) ووحدت اشتات السودان بهزيمة ممالكه الصغيرة والكبيرة حتى ضم دارفور عام 1874. **المرة الثانية** توحد السودان بعامل داخلى بحت – المهدية- بهزيمة الغازي واخضاع القبائل المتمردة والممالك المنفلتة بالقوة، اعطتنا المهدية الوطنية السودانية بشكلها الجنيني. **المرة الثالثة** بواسطة غزو خارجي من الحكم الانجليزي المصري، وتداخل فيها الصراع بين الانجليز من الشمال، الطليان من الشرق والفرنسيين من الجنوب. وباكتمال ضم دارفور عام 1916 اعطتنا السودان الجيوسياسي بحدود واحدة ونظام سياسي مركزي.

إذا اعتبرنا انقسام مملكة مروى إلى الممالك المسيحية الثلاث نوباتيا، المقرة وعلوة، **اول تفتيت** للسودان تم بفعل عوامل محلية وربما خارجية، فقد جاءت إتفاقية نيفاشا لتكون قاصمة ظهر السودان الحديث لتعطينا دولة السودان، دولة جنوب السودان ومناطق معلقة في ابيي، جنوب كردفان والنيل الازرق والتي تحكمها بروتوكولات خاصة. تمت هذه العملية بكاملها بتدخل دولي كاسح وكامل، ولعبت الاطراف المحلية ادوراها التي كانت تجد الرعاية والتشجيع الكامل من هذه القوى. ولانجاح هذه الاتفاقية فقد تولت القوى الدولية وضع ترتيبات للمناطق الاخرى التي كانت قد دخلت الساحة، فعن طريق اريتريا تم الوصول لاتفاق الشرق 2006، وبضغوط اشتركت فيها مصر عقد اتفاق القاهرة 2006، واخيرا اتفاق سلام دارفور برعاية الاتحاد الافريقي عام 2006.

دشنت نيفاشا تقسيم **السودان الثاني** في 9 يوليو 2011 بفعل عوامل محلية ملائمة لمعسكرين خارت قواهما ولم يحقق أي منهما نصراً حاسماً، وكانت الانقاذ تراكماً

طويلاً لما كان قد صرح به الترابي في معرض هجومه على لجنة الاثني عشر في منتصف الستينات على أنه يفضل انفصال الجنوب على أن يبقى اقليماً موحداً. وكان هذا تعبيراً واضحاً عن اما تعريب وأسلمة الجنوب اوفصله. ترافق مع هذا التدخل الدولي السافر وفي تجاربها الآنية الحروب الاهلية في البلقان، اندونيسيا، رواندا وغيرها وفق استراتيجيات مجربة ومحددة. كتابنا يحاول البحث عن **المحاولة الرابعة** لصناعة سودان موحد بعيداً عن العون الدولي، الايقاد، الاتحاد الافريقي، الحكماء العالميين، اليوناميد واخواتها وغيرها[4].

السودان القديم قطر شاسع واسع وتبلغ أطول مسافة له من الشمال للجنوب حوالي 2,050 كم، وأقصى مسافة من الشرق للغرب حوالي 1,850 كم. وتطل البلاد على واجهة بحرية طولها 644 كم على البحر الأحمر. يشق النيل الابيض بتفرعاته والازرق ونهر النيل طول السودان من نمولي إلى وادي حلفا. وفي اعتقادي أن جغرافيا النيل احد الاسباب الهامة لعدم قيام مملكة موحدة على كامل السودان حتى الغزو التركي. إذا نظرنا إلى اغلب الحضارات النهرية (مصر، العراق، الهند والصين) نلاحظ أنها تمتعت بانهار صالحة للملاحة على طولها؛ أن منشأ الحضارة قام في اعالي الانهار مما يجعلها قادرة على الابحار مع التيار ومع الرياح الملائمة للابحار.

انهار السودان تنقطع جنوباً بالسدود ويستمر جريانها حتى الشلال السادس شمال الخرطوم (السبلوقة)، الخامس بين بربر وابي حمد، الرابع بين ابو حمد وكريمة، الثالث بين كريمة ودلقو والشلال الثاني جنوب وادي حلفا وكانت هذه الشلالات عائقاً حقيقياً للملاحة. عندما نشأت الحضارات النوبية المتتالية من كرمة، نبتة، مروى كانت كلها في اسفل انهار السودان تعوق تقدمها الشلالات، الملاحة عكس التيار والرياح الجنوبية. لن تستطيع الدولة السودانية التقدم جنوباً، إلا عندما امتطت الدولة التركية الغازية البواخر البخارية وطوت عباب النيل عكس التيار وشقت منطقة السدود. جزء من مهامها فتح مصادر للحصول على الرقيق احدى اهم اهداف غزو السودان من الاساس، اضافة اراض جديدة للدولة حتى بلغت يوغندا واكتشاف منابع النيل.

---

**[4] روبرت كولينز (ترجمة مجدي الجمال): تأريخ السودان الحديث، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2010**

مع صعوبة الابحار في النيل فقد اعتمدت الدول السودانية على القوافل شرقاً وغرباً وقامت اسواق تجارية قديمة وهامة من سواكن، سنار، شندي، بربر وكوبي في شمال دارفور وغيرها، مما كانت مقصداً للقوافل التجارية المحلية والعابرة إلى مصر ومن ثم لاحقاً للجزيرة العربية، غرب افريقيا والجنوب. سوف يكون احد اكثر السلع التي يتم تداولها، الرقيق، السبب الاكبر في الاشكاليات الكبرى التي سوف تواجه سودان ما بعد الاستقلال. وسنتناول هذه الاشكالية بالتفصيل في فصل تال.

يبدأ تأريخ السودان منذ اقدم عصوره المسجلة بشكل ملائم في المنطقة المحصورة بين الشلال الأول جنوب اسوان، الشلال الرابع (بلاد النوبة) وحتى الشلال السادس. تنقسم بلاد النوبة إلى تقسيمات جغرافية لعبت دوراً حاسماً في تأريخها، النوبة السفلى من اسوان وحتى حلفا كان النيل اخدوداً عريضاً وضحلاً وسهل الملاحة، وغير الجروف الخصيبة تحيط بها السلاسل الجبلية او امتدادات الصحراء الكبرى. هذه الطبوغرافيا جعلتها جزءاً من الوادي المصري الطويل، وارتبطت تأريخياً وسياسياً بها. ورغم أن الحضارة الفرعونية تأسست في هذه المنطقة ولازالت توجد بها مدافن ملوكها واعظم آثارهم، إلا أن انتقال السلطة إلى الشمال قذف بها إلى تهميش لازالت تعاني منه حتى اليوم.

تنقسم النوبة العليا إلى تكوينين طبوغرافيين: احدهما ويمتد نحو مائة ميل جنوب حلفا وتسمى بطن الحجر او " **ارض الحجر**" حيث تعترض مجرى النيل الجزر الصغيرة، الجنادل، صخور الجرانيت، وعلى الاجناب مرتفعات، تلال وسلاسل جرانيتية. النيل ضيق وسريع الجريان والملاحة فيه مستحيلة. هذه هي المنطقة التي فصلت لقرون عديدة التفاعل بين الامبراطورية المصرية الناشئة والاراضي الواقعة جنوبها. جنوب فركة وعلى بعد 120 ميلاً حتى الشلال الثالث جنوباً، تنفسح الارض لتعطينا ارض عبرى دلقو النهرية الخصبة والصالحة للملاحة طوال العام. سوف تكون هذه المنطقة هي محط جميع الغزوات المصرية لاحقاً وبها توجد كافة النصب والمعابد والقلاع من صاي، صلب إلى دفوفة كرمة[5]. جنوبها تتلوها ارض دنقلا، ابوحمد، شندي النهرية، حيث سوف تنتقل لها الممالك النوبية المتعاقبة.

---

[5] **ويليام ي آدمز (ترجمة) محمود التجاني محمود: النوبة رواق افريقيا، شركة مطبعة الفاطيما اخوان، القاهرة، 2004**

عندما أنشأ السكان في منطقة كريمة الحضارات السودانية المستقلة الاولي بين الشلال الثاني والثالث، كانت قد مضت قرون عديدة من المنازعات، الحروب، الهزائم والكر والفر بين الامبراطورية المصرية الناشئة وجيرانها في الجنوب. كان نشوء هذه الحضارة في فترة ضعف مصر واحتلال جزء منها بواسطة الهكسوس. منذ بدء الاحتكاك الاول مع مصر قامت تجارة نشطة بين الطرفين، تعبر فيها المنتوجات الافريقية من ريش النعام، العاج، الابنوس، سن الفيل والطلب على المحاربين الاشداء. وقاد التعدين وامكانياته إلى احتلال الارض مثل خام النحاس في بوهين، ولضرورة تأمين التجارة تم انشاء 17 قلعة محصنة امتدت من بوهين إلى سمنة. سوف تتعرض هذه الحضارة إلى الانزواء بفعل الهيمنة المصرية على المنطقة حتى استطاعت بناء حضارة نبتة.

كانت الدولة المصرية محاصرة من الهكسوس شمالاً ومن ملوك النوبيين جنوباً وبعد قتل الملك كامس، انتقل الحكم إلى أحمس الأول. قام بعض من رجاله بالتقاط رسالة مبعوثة من ملك الهكسوس إلى ملوك النوبة يحثونهم بالزحف على طيبة مما أدى إلى قيام أحمس بالهجوم على الهكسوس وهزمهم في عدة معارك. لم تقتصر جهود أحمس الحربية على مقاتلة الهكسوس، فقد تحول بعدها إلى جنوب مصر فقاد ثلاث حملات كبيرة متوالية استهدف فيها بلاد النوبة.

تغيرت العقيدة القتالية المصرية من الدفاع إلى الهجوم والغزو وذلك بعدما اتضح لهم أن جيرانهم من الشعوب الأخرى يريدون احتلال أرضهم ولذلك يجب الدفاع عن مصر بخلق بُعد استراتيجى لها في أراضي أخرى مما جعل الدولة الحديثة التي أسسها كامس الأخ الأكبر لأحمس تؤسس جيشاً نظامياً محترفاً ومدرباً لأول مرة في مصر وقد حدث من أسلحته مما جعلهم يوسعون حدود مصر ويقيمون أول وأكبر إمبراطورية امتدت من الأناضول شمالاً إلى القرن الأفريقي جنوباً ومن الصحراء الليبية غرباً إلى الفرات شرقاً. عين حاكم مصري علي ما اسمي ابن الملك في كوش. أمتد هذا الحكم حتى تخوم الشلال السادس عن طريق فتح الطريق الصحراوي العظيم الممتد من كرسكو المصرية عبر صحراء العتمور ليلاقي النيل عند كرقس في منطقة ابوحمد.

كان مقصد الدولة الحديثة من الاسرة الثامنة عشر (1292 -1550) ق.م، المناطق

الخصبة في ارض عبرى دلقو النهرية حيث انتشرت القلاع المحصنة غرب النيل (عمارة، صاي، صادنقا، صلب وسسبي) كما توغلت قليلاً في ارض دنقلا النهرية وتم تشييد مستوطنتان في نبتة وكاوة على الضفة الشرقية للنهر. يرى آدمز أن السياسة المصرية شهدت نغيراً أستراتيجياً في التعامل مع النوبة، فبدلا من الاخضاع القهري اتبعت "**التمثل**"، وقد مهدت لذلك ببناء المعابد والمراكز الدينية لجذب السكان لديانة الدولة، وكذلك ارسال أبناء الزعماء المحليين إلى مصر من اجل تعليمهم مع ابناء المصريين ومنحهم الرتب. سوف تؤدي هذه السياسات إلى نشوء جيل من النوبيين لصيقيين بالديانة والتقاليد المصرية، وبعد خمسمائة عام سوف يشكلون الاسرة الخامسة والعشرين النوبية ويحكموا وادي النيل من نبتة. على تخوم القرن التاسع قبل الميلاد كانت مصر قد تفككت وضعفت، انسحبت من النوبة ولكن ظلت التقاليد والعادات المصرية متجذرة في نظامها الحاكم.

احتاج النوبين لاكثر من قرنين ليبرزوا على الساحة المحلية والدولية، كقوة صاعدة. بداية من كاشتا أول من عمد حامياً للديانة آمون من الكهنة، خلفه أبنه بعانخي (751-721 ق.م) والذي قام بالتقدم في مصر وهزم اخر فراعنة مصر اوسركن الرابع وتفنخت احد ملوك اسرات الدلتا وبذلك سيطرت مملكة كوش على مصر وكونت الأسرة المصرية الخامسة. تلا بعانخي شباكو شقيقه الاصغر وشبتكو ابنه. اعتلى العرش تهارقا ابن بعانخي والشقيق الاصغر لشبتكو وامتدت الامبراطورية في اقصى تمددها من شمال السودان حتى جنوب تركيا مرورا بمصر وفلسطين وسوريا ولبنان. خاض طهارقة حرباً مع الفرس وانتصر فيها، ثم حرباً مع الأشوريين للحفاظ على مناطق حكم المملكة الكوشية، كانت نتيجتها هزيمة الكوشيين بسب كون أسلحتهم من البرونز وهو معدن أضعف نسبيا من الحديد الذي تكونت منه أسلحة الأشوريين. تراجع الكوشيون إلى جنوب مصر وشمال السودان، لكن الخبرة التي اكتسبوها مكنتهم من الاستمرار لاكثر من ألف عام من مملكة نبتة القوية (590 - 656) ق.م ومملكة مروي (590 ق.م. - القرن الرابع الميلاد).

لم تنشأ مدينة مروى تالية لنبتة ولكنهما تواجدا معاً لفترة طويلة. ويتفق كثير من بحاثة ذلك العصر، خاصة آدمز- أن تطور مروي جاء لاسباب مختلفة برز منهم سببان: **اولاً:** تطور حركة التجارة بين القارة ومصر والشرق الاوسط والطلب الكبير عليها

**"أنها في نفس الوقت الاخيرة في عقد الامبراطوريات النيلية العظيمة والاولى من إمبراطوريات السهول التي انبعثت بمولد تجارة القوافل"**. ساعدت طرق القوافل الصحراوية، ادخال الجمل وصعوبة الملاحة في هذا الجزء من النيل على نمو مروي. هذا النشاط التجاري الواسع قاد إلى إبتداع نظام متقدم في الكتابة الأبجدية (الخط المروي الإختزالي – Cursive) وإختراع الفخار وصهر وتصنع الحديد[6]. **ثانياً:** ابتعاد الدولة عن تحكم كهنة آمون في المعبد المقدس بجبل البركل وقد كانت هناك صراعات قوة ظهرت آثارها في عهدي اسبلتا واركماني[7].

يمكن إلى جانب هذه الاسباب إضافة أن مصر كانت قد بدأت فترة طويلة من الاستعمار الاجنبى: الاغريق من العام 332 حتى 30 ق.م، العصر الروماني والذي امتد حتى غزو العرب لمصر 641 م. كان اول إنذار لنبتة هو عندما حاول قمبيز ملك الفرس، الذى كان قد غزا مصر عام 525 ق.م، غزو نبتة عن طريق الصحراء وابتعد عن طريق النهر تماماً وبصعوبة بالغة استطاع أن يصل إلى الشلال الخامس وفى ذلك الوقت قلت المؤونة التي كانت معه وأوشكت على الانتهاء ولذلك اضطر الجنود إلى أكل العشب ثم أكل بعضهم بعضاً فسارع قمبيز إلى انهاء هذه الحملة الفاشلة. وسوف نناقش دور تجارة الرقيق في نمو مملكة مروي في فصل تال. بعد اضمحلال مروي وسقوطها لأسباب محلية عاشت المنطقة ما اسمي العصر المظلم.

في اثناء تفككها ودخولها إلى الفوضى العارمة، حدثت تحولات هامة في انفصال المملكة الموحدة إلى ثلاث ممالك مستقلة. بروز هذه الممالك ارتبط ببداية تحولها إلى المسيحية بعد إحتكاك طويل معها عند المصريين، الذين كانوا قد تنصروا. وقد ظهر آثار الانقسام اللاهوتي في الممالك الثلاثة. تنصرت نوباديا على المذهب الوحداني (اليعقوبي: أن المسيح لة طبيعة واحدة)، المقرة على المذهب الملكاني (أن المسيح لة طبيعتان الهيه وإنسانية) وعلوة حوالي عام 580م على المذهب الوحداني. بعد القرن السابع توحدت الكنائس النوبية تحت راية الوحدوية وراية الكنيسة القبطية الشرقية، لتستمر بعد ذلك لمدة اكثر من ست قرون قبل أن تقبل الاسلام ديناً.

---

[6] **روفيسور عبد الرحيم محمد خبير: ملامح من تاريخ السودان القديم : الحضارة الكوشية- المروية بعيون غربية،** http://sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/58654-2013-09-20-06-54-42

[7] **ويليام ي آدمز (ترجمة) محمود التجاني محمود: النوبة رواق افريقيا، مرجع سابق.**

عندما التقت جيوش الغزو الاسلامي مع جيوش مملكة المقرة وعاصمتها دنقلا عام 651 م، تحكي الاخبار المتناقلة عن حرب ضروس لم يتوصل فيها الطرفان لنصر حاسم **"ليس بيننا وبين الاساود عهد ولا ميثاق، انما هي هدنة بيننا وبينهم على أن نعطيهم شيئاً من قمح وعدس ويعطونا رقيقاً"**. وهكذا تم اتفاق البقط على اساس أن ارض النوبة ارض هدنة لاول واخر مرة في تأريخ الغزوات الاسلامية. سوف تستمر هذه الاتفاقية حوالى 600 عام. سوف تشكل هذه الاتفاقية ملامح التاريخ القادم، من انتفاء الغزو والمنازعات من الخارج، مؤسسية التجارة بين النوبة والدولة الاسلامية ولكن كانت اكبر سلبياتها تحول المجتمع النوبي من التطور الاقتصادي والنماء الزراعي إلى تصاعد غزو الرقيق والذي سوف نتناوله لاحقاً[8].

على مدى القرون المنصرمة بين أول احتكاك بين المسلمين والنوبة تفاعلت العلاقات وتدافعت الاحداث، عمادها التعايش السلمي بين الدول، التجارة الضخمة عبر القوافل الرائحة والغادية. شكل وضع القبائل العربية في مصر العامل الاكبر في تحركها للسودان، خاصة مع وقوع الدولة المصرية في ايدي صنوف المماليك. لكن التطور الباطني للدول النوبية فيما يصفه آدامز **"وفي نهوض اقطاعيات محلية يتزايد استقلالها، وعراكات أسرية بين البيوت الحاكمة"** مع تدخل المماليك في هذه الصراعات وتغذيتها، ترافق هذا في قسر العرب في الخروج من مصر بضغط من المماليك. توجت هذا في عام 1323م بتولي امير مسلم لعرش دنقلا من خلال آلية الوراثة الامومية الذي كان مطبقاً في الممالك النوبية.

مع تعريب السودان واعتناقه الاسلام بدء تكوين السودان الذي جاءنا عبر القرون الست. احتفظت القبائل النوبية شمال دنقلا بلهجتها المحلية، وهاجر بعضهم جنوباً وغرباً. سوف تدفع الهجرات العربية كثيراً من القبائل، التي لم تظهر كثيراً في الكتابات إلى الجنوب اكثر وتحل محل بعضها في كردفان ودارفور. بحلول القرن السادس عشر تجمع الفونج والعبدلاب واطاحوا بمملكة علوة اتخذوا سنار عاصمة لهم، لكن الدولة كانت عبارة عن مشيخات صغيرة يحكمها قادة قبليون، مكوك وكشاف، لكن بسلطة مرتخية ولامركزية. جيوش هذه المملكة قامت على الارقاء وسوف تتطور هذة السمة في قابل الايام من بازنجر الزبير باشا، جهادية الاتراك ثم

---

[8] **محمد ابراهيم نقد: علاقات الرق في المجتمع السوداني، دار عزة للنشر والتوزيع،**2003

المهدية إلى كتائب السودانيين في جيش الغزو الانجليزي المصري.

عندما انتقلت مصر من المماليك إلى حكم العثمانيين، فاجئها نابليون بونابرت بغزو سريع عام 1798، لكن مغامرته فشلت واضطر للانسحاب بعد ثلاث سنوات. محمد علي الذي كان على رأس تجريدة البانية ارسلتها الاستانة لطرد الفرنسيين من مصر، استطاع بعد عدة سنوات الاستقلال بحكم مصر حوالي عام 1808م. كان بعض المماليك قد هربوا من مجزرة القلعة وكونوا مجتمعاً عسكرياً اسموه **"الاردي اي المعسكر بالتركية"** وهي دنقلا الحديثة، وبهذه الذريعة تم غزو السودان لكن كان السبب الاساسي هو حاجة دولة محمد علي الجديدة للرجال لتقوية جيشة الذي كان يتكون من عناصر البلقان والشرق الادني وكذلك المال الذي تمثل في الاساطير القديمة عن ذهب مناطق النوبة. تم غزو السودان عام 1821 بقوة بلغت اربعة الف ولكن مزودة باسلحة نارية. استسلمت الممالك تباعاً من الكشاف في النوبة السفلى، ووجهت بمقاومة شرسة من الشايقية انتهت سريعاً بالتحاقهم بالغزاة **"الباشبوزق"** وانتهت الحملة في سوبا بتقديم بادى السادس خضوعه للعهد الجديد. وبعد مقاومة امتدت بطول البلاد وعرضها بعد أن حرق الملك نمر اسماعيل بن محمد على ومرافقيه في شندي، تلاها انتقام عنيف، قاس وعاد للسودان ما وصفه مورهيد **"سلام الموت"**.

## صناعة المركز

تم تكوين السودان الجغرافي في فترة الحكم التركي المصري، ومعه تمت ظاهرتان إجتماعيتان سيكون لهما أثر كبير على مستقبل السودان. أول هذه الظواهر هو تكوين **الكتلة السكانية المتميزة،** والتي سوف توصم لاحقاً بالمركز. منذ دخول العرب السودان وتكوين الممالك، حدث التميز على العرق، لكن تكوين السلطنة الزرقاء ودارفور ذات الاصول الزنجية برغم ادعائها النسب العربي جعلها اقل حدة في التعصب. لكن مع تقدمها في الغزو وجد الاتراك مجموعات قبلية كاملة مستعدة للعمل في خدمتها من القبائل النيلية الشمالية المسلمة، بانسابها العربية العديدة وبالتالي ليس في الامكان استرقاقها، لديها إرث حضاري وثقافي وهي في اغلبها زراعية مستقرة مفيدة لتوفير الغذاء. اكثر من ذلك فقد وجدتها ذات خبرة واسعة في الاسترقاق. ترتبط الظاهرة الثانية بالأولى في انها أدخلت الاسترقاق على العرق وبنت مؤسسة كاملة في

التجارة بالرقيق مما سنتناوله لاحقاً.

هذا التكوين السكاني المتميز هو الذي بنت عليه المهدية دولتها، فقد بدأت من الدناقلة وضمت اليها القبائل العربية الرعوية الكبرى في كردفان عدا الكبابيش، ثم قبائل دارفور وغيرها، لكن القيادة والسيطرة ظلت في ايدى هذه الكتلة التي اضيفت لها الارستقراطية البدوية. لاينفي هذا أن المهدية حاولت ونجحت احياناً في دفع قيادات محلية عادية، لكن مراجعة معظم القادة ترينا أنهم اما كانوا يتحدرون من كتلة المركز وعملوا مع النظام التركي وفارقوه للالتحاق بالمهدي او من ابناء البقارة الذين تعهدهم الخليفة بالرعاية. استمر الاسترقاق طوال المهدية، بل يقدم احياناً كأساس للثورة لأن التركية ارُغِمَتَ على منعه واراه تبسيطاً مخلاً.

لم يختلف الحال اثناء الاستعمار الانجليزي المصري، بل اصبح اكثر وضوحاً وترسخ بانتشار التعليم، الخدمات والتنمية في موطن هذه الكتل السكانية. ترافق هذا مع سياسات متعمدة في المناطق الاخري (التي سيطلق عليها الهامش لاحقاً)، من مثل السياسة الجنوبية، جبال النوبة ودارفور والتي سنفصلها لاحقاً. طوال اكثر من نصف قرن وضعت هذه السياسات الاساس الموضوعي للتباين ووقف التداخل والتمازج.

وعلى طوال اكثر من ستون عاماً واصلت الانظمة المختلفة التي حكمت السودان نفس السياسات، استمرت فيها الحرب لاكثر من اربعين عاماً. لقد تمت مراجعة هذه الفترة في العديد من الكتابات المعاصرة واعظمها شأناً كتابات د. منصور خالد والعديد من الكتاب. وسوف نتعرض لبعض هذه الفترات في فصول قادمة.

## الفصل الثاني: صناعة الجنوب

كما ابنت في المقدمة فليس غرض هذا الكتاب البحث عن الماضي، فقد تم تناول هذا الماضي من وجهات نظر عديدة غطت كافة التيارات السياسية والثقافية. هناك اتفاق في **"التيار الرئيسي من البحاثة السودانيين والعالميين"** على ما اصبح معلوماً بالضرورة في الرأي في الاستعمار التركي، هوية المهدية، انحيازاتها واخفاقاتها، الاستعمار البريطاني: اتجاهات الحكم، الاقتصادية، الادارية والسياسية وغيرها. كما أن مسيرتنا التأريخية منذ الاستقلال قد تم التوافق في اغلب الاتفاقات الوطنية على الاخطاء والسلبيات والاسباب العامة لفشل هذه المسيرة.

غير رحلة اسطورية ضاع فيها جيش مصري في الجنوب، رحلة حرخوف إلى بلاد يام المختلف على موقعها حتى الان، لم يرد ذكر للجنوب طوال الفيات عديدة من تأريخ المنطقة. هذا ليس خاصاً بالجنوب، فحتى الممالك المؤكد وجودها في المناطق النوبية، والتي لها تأريخ مسجل على الصخر، التماثيل العملاقة، ورق البردي وفي الذاكرة الشعبية، يحيط بها غموض كبير. هذا الغموض أدى أنه حتى عندما أردنا تبويب بعض تاريخنا لم نجد إلا أن نسميها بالحروف. تأريخنا يقع في باطن الارض وقد تمت اغلب كشوفاته من علماء اجلاء من العالم الخارجي وقليلاً من السودان. هذا لم يكن اعتباطاً ولكن جزءاً أساسياً من موقف ايديولوجي يريد بدء التأريخ من غزوة عبدالله بن أبي السرح.

من مشاكل هويتنا المتنازع عليها من مجموعات سكانة، الاسم الذي تطلقه على الكيان السياسي والحضاري الذي قام في السودان على مر الازمان. اطلق اسم كوش على المنطقة الممتدة من الشلال الثاني جنوباً منذ العام 2050 ق.م (عصر الدولة المصرية الأولى)، عندما ظهر كمسمى لاحد الاقاليم السودانية، ثم ارتبط الاسم بمملكة كرمة (2500-1450 ق.م). ارتبط الاسم بعد ذلك بالمنطقة الممتدة بين الشلالين الثالث

والخامس، واتخذه الحاكم المصري المكلف بإدارته "**ابن الملك في كوش**". اطلق الاسم على المنطقة في وثائق اشورية، ثم في التوراة مرتين مرتبطاً بترهاقا. استمر استعمال الاسم في الفترة النبتية والمروية حتى عام 350 م، بالتوازي مع اسمي نبتة ومروي. اختفى الاسم من الاستعمال ونشأت الممالك السودانية واطلقت عليها اسماء اخرى، السطنة الزرقاء وسلطنة الفور وغيرها، لكن على طول القرون كان السودان يقع ضمن نطاق ما اسماه العرب بالسودان أي ارض السود. تمت استعادة كوش من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها حضارة بناها العنصر الاسود.

إذا بدأنا من أصل النوبة فقد اورد محمد متولي بدر في عمله الرائد اللغة النوبية "**فمن قائل انهم نشأوا في افريقيا وتشعبوا فيها قبائل شتى، ومن قائل أنهم ليبيون انحدروا من الشمال إلى بلاد النوبة ودفعوا القبائل الزنجية واحتلوا مكانها، ومن قائل إنهم نزحوا إليها من آسيا عن طريق البحر الاحمر**". إذا كان النوبيون هم الذين سكنوا المنطقة الممتدة من الشلال الاول حتي السادس، والبجا المناطق الشرقية، فالمنطقي والعقلي أن من سكنوا المنطقة الجنوبية، الغربية هم السكان الذين يتواجدون في هذه المناطق وأن كانوا قد دفعوا جنوباً لاحقاً وإلى اقصى الغرب والشمال الغربي وجبل مرة. تمثل منطقة جبال النوبة والجبال الشمالية في كردفان امتداداً للقبائل الجنوبية في قول او للنوبيين في الشمال في قول آخر. وحسب رأي الدكتور ب. ج. هايكوك، فإن الدلائل تشير إلى أن مملكة مروي امتدت حتى منطقة السدود في جنوب السودان[9].

لم تتوقف الاحالات في وصل الجنوب الجغرافي للسودان القديم بالسودان الشمالي المعروف تأريخياً، وهذا بديهي. ولغياب معلومات موثقة فقد تراوحت من التأريخي فعلا والتي اثبتتها الآثار والكشوف "**كما كانت الليس (الكوة حالياُ: المؤلف)، ملتقى للتجارة للقبائل التي كانت تعيش جنوب الليس، وتتكون من قبائل الهمج والفونج والنوبة والشلك، حيث يتم تبادل السلع ...وعند قيام دولة الفونج ....كان الشلك يزورن الليس وتصاهروا مع سكان المنطقة، ومازالت لدينا أسر بالكوة تعود أصول حبوبتهم لقبائل نيلية (شلك ـ نوير)**". كما يرجع الكاتب اسم الكوة الحالي لعدد من التفسيرات احداها "**يقال أن الشلك قد أطلقوا عليها الاسم لوجود غابات من القنا الذي**

---

**[9] محمد متولي بدر: اللغة النوبية، الطبعة الثانية، 2010، http://mutwalibadr-nuubantood.com/**

**يطلق عليه الشلك (بول كو)**". تراوحت إلى التراث الشفاهي والافتراضات المنطقية من اسم الخرطوم، توتي، اصل الفنج وغيرها[10].

أختيار سنار عاصمة للسلطنة الزرقاء، ما تواتر عن هزيمة العرب في معركة اربجي بواسطة الشلك، اختيار الحلفاء العرب في السلطنة الابتعاد عن مقر الحكم (او ابعادهم عنها) إلى قري، كلها دلائل على وجود علاقات ممتدة مع القبائل الجنوبية والتعامل معها. تناول الصادق المهدي هذه العلاقة "**العلاقات بين الفونج وبين جيرانهم بمن فيهم النيليون وخاصة مملكة الشلك التي تحدثنا عنها آنفا. يقول دكتور يوسف فضل حسن: "إن التمدد الجنوبي للعرب قد أوقفه الحاجز المائي، وقد تضافر هذا مع التمدد العكسي للنيليين، خاصة الشلك، والذي نجح في إيقاف الولوج العربي وانتشار الإسلام"...وقد شكل الشلك أهم قبيلة في تاريخ المنطقة حيث كانوا الأكبر قطاعاً في جماعات اللو، وقد أسسوا مملكتهم في زمان سابق لمملكة سنار وقد عاصرتها، وقد رأينا كيف أن العلاقة بين الشلك والفونج ترددت ما بين النزاع على تجارة النيل الأبيض مما جعل رث الشلك يقف مع سلطان دارفور، ثم لاحقا التحالف بين الجماعتين ضد البروز المتزايد للدينكا في المنطقة**"[11].

أي كان انحدار اجناس السودان القدماء، فقد لعبوا ادواراً مختلفة في التأريخ ربما تعيننا الكشوفات الآثرية في فك طلاسمها. تعاقبت الممالك السودانية من نبتة، مروي، الممالك المسيحية، الممالك والسلطنات الاسلامية حتى 1821 حيث اطل الغزاة الاتراك ليمدوا امبراطوريتهم ويضموا الجنوب بشكل رسمي ربما لإول مرة في السودان. الذي حدث أننا وجدنا الجنوب يدخل التاريخ السوداني بشكل واضح بعدها، وانتقل من أن يكون مرتعاً لتجار الرقيق، القبائل المتنازعة وبلاد ما بعد السدود إلى ممتلكات عثمانية لتوريد الرجال لجيش محمد على وابنائه.

من التجارة في المنتوجات الافريقية "**الجلود ـ ريش النعام ـ الحيوانات ـ سن الفيل ـ الذهب**"، التي قامت عليها تجارة الشمال والجنوب، فقد تحولت بسرعة من العاج الابيض إلى العاج الاسود "**الارقاء**"، لكبر ربحها والطلب العالمي سواء من القاهرة

---

[10] **قاسم عثمان نور :شكراً.. بروفسور بركات موسى الحواتي،**
**http://www.alsahafasd.net/details.php?articleid=48748**

[11] **الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني في السودان،موقع حزب الامة القومي**

او الاسواق العالمية. عندما تحرك سليم قبودان عام 1938 نحو بحر الغزال والاستوائية، كان تجار الرقيق من الشايقية والدناقلة متمركزين في زرائبهم على امتداد الحدود بين الشمال والجنوب. كانت رحلة قبودان تنفيذاً لبرنامج محمد على باشا للحصول على الرجال للاستعمال كجنود. كان هذا إيذاناً بنقل تجارة الرقيق لتصبح نشاطاً حكومياً ومورداً إستراتيجياً للرجال والمال. تحت ضغط الرأي العام العالمي بالغاء تجارة الرقيق منذ ستينات القرن الثامن عشر، اضطرت السلطة التركية إلى التدخل في هذه التجارة بنجاحات قليلة.

كانت التركية استعماراً واضحاً كان لة أثره على كافة السكان، رغم تعرضنا أنها قد كرست مفهوم الكتلة السكانية المتميزة، التي انحدر اليها من سيطرة العرب والقبائل الشمالية على السلطة، على الاقل في المقرة. الشئ الاضافي هو انخراط جزء من هذه الكتلة في تثبيت الحكم التركي وضلوعهم الكبير في تجارة الرقيق، جمع الضرائب وكجنود للدولة. رغم أن هذا ترك ذيوله على العلاقة مع الجنوب، إلا أن العلاقة مع دولة المهدية ومن ثم حزب الامة لاحقاً هي التي سوف تلعب دوراً هاماً في تشكيل العلاقة مع الجنوب حتى اليوم.

لم تستطع الدولة التركية ضم الجنوب بشكل مكتمل إلا في النصف الثاني من استعمارها، وحتى آنذاك فقد كان وجودها في اغلبه عسكرياً في المدن الكبرى مع حملات دورية للتجارة، اشترك فيها التجار الشماليون، ومن بينها تجارة الرقيق. الوجود الإداري الضعيف للدولة التركية في الجنوب ودارفور سوف يترك أثره على التطور المستقبلي للدولة السودانية. وكما أشار كتاب ميزان المصير الوطني فقد واصل الاستعمار نفس السياسات. شهدت العقود الاخيرة من التركية بدء توافد رسل التبشير المسيحي بشكل يرتبط بوقف تجار وصيد الرقيق، وبالإغاثات الإنسانية، ويظهر الأوربيين في شكل المنقذ للقبائل في الجنوب.

## المهدية والجنوب

تم توثيق فترة المهدية بشكل دقيق وتم الحفاظ على معظم وثائقها، وقيض الله لها الراحل محمد ابراهيم ابوسليم ليكمل عمل العلماء الانجليز، الذين اهتموا بالبحث المضني عن الوثائق من أيدي ملاكها، مراجعتها، تصنيفها ومن ثم تحليلها وتقديمها للقراء. لقد شكلت هذه الوثائق اكبر كنز للدارسين مما جعل الكتب التي صدرت عن

المهدية وغطت جميع مناحي الحياة والانشطة، من اكبر الاصدارات في المكتبة السودانية. لقد تميزت الدراسات بكثافتها، تنوعها واختلاف المدارس الفكرية لمن تناولوها. ساعد على هذا اريحية وقبول تميز بهما قادة المهدية الجديدة وتشجيعهم الكتاب على التوغل في تفاصيل هذه الفترة.

من الثابت أن القبائل الجنوبية، مثلها مثل بقية القبائل في الشمال، شاركت في تأييد المهدية. وقد رصد كتاب الميزان الوطني هذا بتفاصيل مهمة ومفيدة. وقد كان تحمس القبائل الجنوبية ناتجاً من "**انضموا للثورة للتخلص من الحكم الأجنبي، والسودانيون الشماليون من حكام وتجار رقيق وجلابة وجنود نشئوا في بحر الغزال**". لكن رغم ذلك "**وفي هذا الوقت أخذ نفوذ المهدية يجد طريقه إلى حركة الدينكا الذين قاموا برفع أعلام المهدية الخضراء وبلباس جبة المهدية المرقعة وبتقليد صيحاتها للحرب، أي اقتربت ثورة الدينكا من المهدية، ولكن بعد المسافة عن مركز الثورة وظروف المنطقة لم تدفع تلك البداية إلى نهاياتها المنطقي**". وكما جاء في ميزان المصير نقلاً عن الراحل محمد سعيد القدال: "**ورغم النشاط المحدود للثورة المهدية في الاستوائية إلا أنها أبرزت جوانب إيجابية في عملية الانتماء، ولكن صراعات القوى في الجنوب لم تسمح لتلك الخطوة بأن تنجز عملاً تاريخياً له أثره الباقي**". رغم تناول الراحل القدال التأريخ المهدوي بتفاصيل (152 من 535 صفحة) إلا أنه لم يتعرض لموقف المهدية من الرق.

رغم أن فرانسيس دينق يوافق على جزء من اطروحة المهدي والقدال، ولكن يرى أن المهدية قد سعت لفرض الاسلام بشكل قاس عليهم، واطلاق العنان من جديد لتجارة الرقيق. وفي حواراته مع شيوخ الدين روى دينق ايضا قولاً للزعيم قيرديت جاء فيه: على الرغم من ان المهدي قد بدأ كمحرر للناس الا ان حكمه اصبح سيئا حيث اراد ان يستبعد الناس.... أما الزعيم ماكوي بيلكوي فقد اشار أن الدينكا تبعوا المهدي في البداية باعتباره قائدا عفيفاً ومستقيماً ولكنهم عندما اكتشفوا الطبيعة التدميرية لحكم المهدي قالوا له: لقد خذلت شعبنا[12].

كان للمهدية موقفان من الاسترقاق احدهما ما ساد اثناء الثورة حتى نشوء الدولة،

---

12 **Francis Madeng Deng Africans of Two Worlds: The Dinka in Afro-Arab Sudan**

والاخر بعد نشوء الدولة. الموقف الاساسي نظري ينطلق من الشريعة الاسلامية من تحليل الرق والعمل على تجفيف منابعه، والثاني من معايشة الامام لظرف عصره والتركة الثقيلة لتراث الرق آبان التركية. هذا الموقف النظري قاد إلى موقف عملي ارتكز عليها موقف الامام المهدي وهي استمالة الجهادية السود (قوات سودانية من ارقاء سابقين استوعبوا في الجيش التركي) **"وعد المهدي الارقاء بالعتق إن التحقوا بالجهادية ووعد الملاك بالتعويض عن ارقائهم المجندين"**، ولحرمان الخارج من قوى بشرية سودانية **"كما امر بمركزة بيع الرقيق في الداخل تحت إشراف بيت المال في امدرمان ومنع بيعه في الاقاليم منعا باتا حتى لا يصلوا إلى الكَفَرَة". "** ولتشجيع هذه العملية حرمت المهدية خصي الأرقاء، ومنعت تفريق شمل العائلة، خاصة الأم والطفل، وشجعت زواج الرقيق واستقراره، وأباحت الأخذ بشهادة الجهادية في المحاكم"[13].

الموقف العملي جاء من الخليفة التعايشي، فرغم أن الاسترقاق استمر ولكن تضمنت سياساته: منع تصدير الرقيق للخارج؛ تفادي فتح جبهة غزوات عسكرية لصيد الرقيق في الجنوب والجنوب الغربي؛ التوثيق لحركة الرقيق ولتجارتهم بشكل صارم ودقيق؛ تركيز تجارة الرقيق في أم درمان ومنع الاتجار في خارجها من الأقاليم؛ تحويل الجهادية من رقيق لمؤسسة نظامية وعتق الرقيق الملتحق بالجهادية. وللمستزيد هناك مراجعة تفصيلية في كتب عديدة عن هذا الموضوع وكذلك عرض دقيق لما قام به الراحل نقد في توثيق الرق في السودان في آبان المهدية[14]. رغم أن المهدية قد غرقت طوال عهدها في شن الحروب الداخلية، وتعبئة الموارد المحدودة لنشر الاسلام المهدوي في العالمين. أدت سوء الادارة وبؤسها آثراً بالغاً على السكان الذين انخفض عددهم من من 8 إلى 3.5 مليون نسمة.

## الاستعمار وصناعة الجنوب

جاءت الفترة الاستعمارية وتم توثيقها بشكل كامل، سواء من التقارير الدورية التي قام المآمير والمدراء بكتابتها باشكال تفصيلية، سلسلة دورية السودان في تقارير ومدونات

**13 عايدة العزب موسى:تجارة الربيع في افريقيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007 ، ص 136**
**14 الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني في السودان، مرجع سابق**

التـي صـدرت عـام 1918، وتناولـت كـل تفاصـيل الحيـاة السـودانية، مـذكرات التسـليم والتسلم في كافة الادارات الحكومية، الكتب التي اصدرها الذين عملوا في الادارات والاكاديميا، رسائل الماجستير والدكتوراة في الجامعات. يمكن أن نطلق على هذه الفترة "**فترة هوس التسجيل والارشفة**"، هذه المادة قد انارت طريقنا لمعرفة دقائق السياسة البريطانية حتى اصبحت في متناول الشخص العادي.

عندما تحركت القوات الانجليزية المصرية (وتضم كتائب سودانية من احفاد الذين كان الحكم التركي قد غزا السودان من اجل تقوية جيش محمد علي) لغزو السودان، كانت الادعاءات تتبنى تأمين منابع النيل، استعادة الاملاك المصرية في السودان وثروات السودان. كانت العقيدة التي حكمت الغزو نشر الامن وقد اتبعت عدة تكتيكات، بنيت على غالب اتجاهات الحكم التركي: اعتماد التركيز على الكتلة السكانية المتميزة والعمل معها ولاحقاً تقديم الخدمات والتنمية في مناطقها، استعمال العنف المفرط مع مهددات الامن في الجنوب والاقل عنفاً في جبال النوبة ودارفور. لكنها أيضاً تحاشت سلبيات العهدين باتباع منهاج ادارية اكثر عدلاً، بناء جهاز إداري كفء، بانية هذا على أن الدولة المهدية كانت قد حطمت جهاز الدولة القديم ولم تفلح في إقامة جهاز جديد.

في مطلع عام 1898 قام الجنرال جان باتيست مارشان برفع العلم الفرنسي على مدينة فاشودة (حالياً باسم كودوك على النيل الأبيض)، سبب هذا نزاعاً حاداً مع بريطانيا التي كانت تنظر إلى وادي النيل على أنه منطقة نفوذها، فبادرت إلى إرسال حملة مشتركة إنكليزية - مصرية من الخرطوم لاحتلال فاشودة وإخراج الفرنسيين منها. كادت هذه الحادثة أن تؤدي إلى الحرب بين الدولتين لولا أن تراجع الفرنسيون عن مشروعهم، وسُويت المسألة نهائياً بعد توقيع "**الاتفاق الودي**" في عام 1904، حيث اعترفت فرنسا ببقاء بريطانيا في مصر ووادي النيل. دخلت هذه الحادثة التأريخ ونتج عنها ظهور ما يسمى متلازمة فاشودة في السياسية الخارجية الفرنسية (التأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطاني)[15].

شكلت هذه الحادثة منعطفاً مهماً في اتجاه السياسة الاستعمارية نحو الجنوب، فقد تم إنشاء سكك حديد من ممباسا لبحيرة فكتوريا عام 1988- 1901 للسيطرة على حوض

[15] **هاني صوفي: جان باتيست مارشان،** **http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=6472&m=1**

النيل الابيض. كان هذا مبنياً على اتجاة البريطانيين في التعامل مع الجنوب كجزء من شرق افريقيا. تم اكمال حدود السودان الجنوبية عام 1906 مع الكنغو وعام 1916 مع يوغندا. يمكن أن نحدد بوضوح سياستان تجاه الجنوب خلال الفترة الاستعمارية. الفترة الاولى مرحلة التردد في تبعية الجنوب ومن ثم السياسة الجنوبية حتى عام 1945، والمرحلة الثانية التوحيد مع الشمال عام 1946م.

رغم الاتجاه العام بالنظر إلى الجنوب فقد كانت اعوام 1900-1920م مكرسة للسيطرة على اطراف المنطقة الشاسعة وتطوير الحكم المحلي. لم تتم هذه العملية التي تميزت بعنف مفرط وقاومت فيها قبائل النوير، الدينكا والزاندي باشكال متنوعة حتى عام 1919م. منذ عام 1921م بدأت الخطوات العملية لعزل الجنوب: من اتصال المدراء بنظائرهم في كينيا ويوغندا، قانون الجوازات والسفر وتبعه **"قانون المناطق المقفولة"**، وقد اعطيت للحاكم العام سلطات واسعة فيما يختص **"حرية التنقل والسفر بين الشمال والجنوب، وحركة النشاط التجاري، فاصبح السفر إلى الجنوب يتطلب الحصول على تصريح خاص ومنحت الارساليات حرية واسعة في مجال التعليم والتبشير"**.

كان من تأثيرات ثورة 1924 أن زاد اصرار المستعمر في التطبيق المتشدد على عزل الجنوب، لكن رافقها الاهمال في التنمية، التعليم وكافة مناحي الحياة. توجت هذه الاجراءات عام 1930 بماعرف بالسياسة الجنوبية. تم إنشاء الفرقة الاستوائية وإخلاء الجنوب من أية فرق شمالية حيث غادرت هذه الفرق منجلا في 7 ديسمبر 1917م وأصبحت الفرقة الاستوائية هي الحامية الوحيدة هناك حتى تمرد جنودها في أغسطس 1955م[16].

استمرت هذه السياسة قيد التنفيذ وكانت اساسها: بناء سلسلة من الوحدات العرقية والقبلية المكتفية ذاتياً، التي تقوم هياكلها على الاعراف والتقاليد المحلية؛ إخلاء الجنوب من العاملين الشماليين، التجار والزوار؛ اعتماد الانجليزية كلغة والدفع بالمسيحية كدين. حتى عام 1930 لم يستعمل مصطلح جنوب السودان وكان يطلق عليها اسماء الاستوائية، بحر الغزال و فشودة. اعتمد تطور سياسة الاستعمار بشكل

**[16] محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث 1820-1955 ، مركز عبدالكريم ميرغني، السودان الطبعة الثانية 2002 ص 349-350**

كبير على موقف السودانيين، خاصة بعد فشل محاولة المجلس الاستشاري لشمال السودان وحملة المقاطعة الكبيرة التي واجهها. وقد كان التغيير الحاسم بعد قرارات مؤتمر الإدارة الأول في 1947/3/31م، وتوصياته بتشكيل جمعية تشمل الشماليين والجنوبيين. قاد هذا إلى مؤتمر جوبا 12، 13 يونيو 1947[17].

رغم أن الجنوب كان في فترات تأريخية طويلة خارج المشهد، إلا أنها لم تنقطع علاقاتاً وتواصلاً سواء سلباً او إيجاباً على مر العصور والعهود. مع الاستعمار تم بتر الجنوب بقوانين واجراءات حدثت لأول مرة في التأريخ السوداني. ولاكثر من نصف قرن بدأت المنطقتان نمواً مستقلاً، كان مظهره العام الاهمال المريع للجنوب وتركه كما وجدته عند الاستعمار، المظهر الاخطر من ذلك أنها نشرت فكرة القمع الوحشي لأي تحركات احتجاجية، والتي سوف تواصلها الحكومات بعد الاستقلال بعادية بعد ذلك. لم يصدق رهان المستعمر فقد لاحظ السكرتير المدني ج. و. روبرتسون **"بالرغم من أن سكان جنوب السودان هم من الأفارقة والزنوج إلا أن تضافر عوامل الجغرافيا والاقتصاد جعل من ارتباط الجنوبيين في مستقبل تطورهم بالشرق الأوسط وشمال السودان المستعرب قدراً مقدوراً، وما يجب التأكد منه هو أن الجنوبيين سيهيئون بالتعليم والتنمية الاقتصادية ليقفوا على أرجلهم في المستقبل أنداداً لشركائهم الشماليين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية في سودان المستقبل"**[18].

مثل مؤتمر جوبا بروز التيار القومي الجنوبي في الحياة السياسية السودانية وعكس بشكل جلي ثقل التاريخ، اوجاعه ومخاوفهم، كما عبر عن توحده لحد كبير حول شروط إعادة التوحيد. وقد فسر كتاب عديدون ما تمخض عنه المؤتمر، مما جاء في منتدى الوحدة والسلام في موسوعة التوثيق الشامل تحت عنوان: جدال حول نتائج وتوصيات المؤتمر **"محمد عمر بشير في كتابه مشكلة جنوب السودان ترجمة هنري رياض**(1983) **يقول: إعترف جميع الأعضاء ما عدا عضو أو عضوين من زعماء الإستوائية، بأن الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها، وأيدوا الفكرة القائلة بأن الفصل بينهما أمر غير وارد..... ويقول مدثر عبدالرحيم في كتابه مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها** (1970) **وبعد نقاش مستفيض حول**

---

[17] **روبرت أو كولينز (ترجمة مصطفي الجمال وحلمي شعراوي)، دار العين للنشر، القاهرة،** 2010

[18] **الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني في السودان، مرجع سابق**

**هذه النقاط – يقصد النقاط التي ناقشها المؤتمر – إنتهى المرتمر إلى تقرير رغبة الجنوبيين في سودان موحد. وبناء عليه قرر المؤتمر وجوب تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة"** بالمقابل درج الكثيرون من من الكتاب والعامة الجنوبيين على نفي ذلك بالتشكيك في نزاهة المؤتمر وأنه، أي المؤتمر كان تحصيل حاصل "**أبيل ألير في كتابه قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ترجمة هنري رياض(**1993**) يقول: لقد قرر السكرتير الإداري أن تكون هناك وحدة بين الجنوب والشمال قبل التفكير إنعقاد المؤتمر. ويقول أيضاً: والرأي القائل أن أغلبية الجنوبيين في المؤتمر كانت تريد إنشاء جمعية تشريعية واحدة، يتعذر أيضاً استخلاصه مما ورد في المداولات....أما في كتابه جنوب السودان ـ التمادي في نقض العهود والمواثيق ـ ترجمة بشير محمد سعيد(**2005**) فهو يقول: ومنذ أن أتخذ ذلك القرار – يقصد قرار ربط الجنوب بالشمال الذي أتخذ في المؤتمر الإداري – لقن لممثلي الجنوب في مؤتمر جوبا عام 1947 تلقيناً"**

وكأول تعبير عما سوف يصبغ تعامل الشمال مع الجنوب **" والشك العام – الذي تولد بسبب الأساليب اللاحقة لعمليات إفساد الساسة الجنوبيين بواسطة الشماليين عن طريق بذل العطايا والمزايا بما فيها الرشوة المباشرة الفجة – تمثل في أن الشخصيات من ذوي النفوذ من أعضاء الفريق الجنوبي قد أخضعوا لضغوط غير عادية من جانب ممثلي الشمال الأكثر حنكة، وفطنة، ومكراً، إما عن طريق الحجج النبيلة الداعية إلى الوحدة، أو عن طريق بذل الوعود لتحسين أوضاع الجنوبيين"**.

عبر جيمس روبرتسون- آخر سكرتير إداري بريطاني بالسودان- عن مخاوف كانت حقيقية " **تمثيل الجنوب في مجلس تشريعي موحد، وترك العمل بقوانين الحماية، تحتوي على عيب، وهو أن الجنوبيين أساساً غير متعلمين، ومتخلفين سياسياً بالمقارنة مع الشماليين"**. وبعد مضي أكثر من عشرين سنة، عبر روبرتسون"**إنني لا أزال أرى أن قرار 1947 كان صحيحاً. كان على الجنوب أن يكون منفتحاً، وقريباً من ملامسة الحقيقة. كان ليس من الممكن عزل الجنوب أكثر من ذلك كحديقة حيوان آدمية . كانت المأساة هي أن الإستقلال السياسي قد وقع على شعب متخلف ليس له إلمام كاف بما يجري. إن الإبعاد المبكر لضباط المراكز البريطانيين إعتماداً على نصوص السودنة لإتفاقية 1953 الأنجلو- مصرية قد تركتهم بدون أي من**

**الإحتياطات التي كنت أحسب أنها كانت ضرورية. قلة من الناس إستطاعت أن تتنبأ في عام 1947 بالتغيير المفاجئ في الموقف العالمي الذي أدى إلى الإنعتاق السريع من الإستعمار في الخمسينات والستينات. في عام 1947 لم يخطر ببالي أبداً أن السودان سيكون مستقلاً في أقل من عشر سنوات من ذلك التاريخ"**[19].

من نافل القول الذي اصبح من مسلمات التأريخ أن الحكومة التي تسلمت مقاليد الامور بعد أول انتخابات كانت مسئولة عن الاحداث التي تلت طوال اكثر من نصف قرن. كان المنخرطين فيها هم من شكلوا مؤتمر الخريجين، وعندما تشكلوا في حزب سياسي (الوطني الاتحادي) كانوا غائبين عن المجلس الاستشاري، مناقشات مؤتمر جوبا وكانوا ينظرون شمالاً للتوحد مع مصر. هؤلاء الذين بدأوا ابعاد الجنوبين واقصائهم منذ المفاوضات مع دولتي الحكم الثنائي، وعند قيام وفد الاحزاب الي مصر لم يكن الجنوبيين ممثلين فيه، وعقب اتفاقية 1953 المصرية - البريطانية والتي أعطت السودان الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، أعلن الساسة الجنوبيون ان هدفهم هو إقامة نظام فدرالي في السودان يمنح بمقتضاه الجنوب الحكم الذاتي ومنها بدأ ما عبر عنه أبيل ألير في كتابة: جنوب السودان عن التمادي في نقض العهود والمواثيق وهكذا وهكذا.

لقد عبر كتاب عديدون بنبل وشجاعة وبموضوعية شديدة عن الاخطاء التاريخية الفادحة من الانظمة الحاكمة في السودان في كتب عديدة عبر تأريخنا من اصدارة د. **جعفر كرار احمد: الحزب الشيوعي والمسألة الجنوبية 1946-1985**، اصدارات جامعة الخرطوم، إلى اصدارة الامام الصادق المهدي: **ميزان المصير الوطني في السودان** واصدارات د. منصور خالد وغيرهم. لقد خلا تأريخنا من حاكم مثل نيلسون مانديلا كان بوسعه لو خرج من جلد تراث الزبير باشا رحمة، وتوسد **الأدب السوداني وما ينبغي أن يكون عليه** لحمزة الملك طمبل، أن يجسر العلاقة بين الشمال والجنوب. لقد تتالى علينا حكام افتقدوا الحكمة، الفطنة ولكن اكثر افتقدوا الرؤية تماماً، وكان من سخرية الايام بنا أن من كان عروبياً قحاً هو من كان له التجربة الاقوى في الوصول

---

[19] **عبدالحميد أحمد عمر كمبال: مؤتمر جوبا(1947)، هل حقاً وافق الجنوبيون فيه على الوحدة؟ موسوعة التوثيق الشامل،** http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?p=45093

لحل عام 1972.  لم يخل الجنوب من وجود مارتن لوثر كنج، الذين ابدوا حسن النوايا مراراً وتكراراً، ولعل العلاقة السلمية بين المنطقتين منذ مؤتمر جوبا 1947 وحتى انفجار التمرد الاول عام 1955، كانوا من سلاطين القبائل الحكماء، اداريين متمرسين وقادة في الشرطة والجيش.

لكن الذين وصفوا علي عبد اللطيف بأبناء الأَمَة (يقصدون أبناء الجواري) وإن أمة يقودها أبناء الأَمَة أمثال علي عبد اللطيف لأمِة وضيعة، وتواضعوا أن ابناء الجنوب قابلون للبيع والشراء، وقد مارسوه طويلاً. لقد ادى تجاهل هؤلاء لبروز الاجنحة المتشددة في الجنوب منذ التمرد الاول، مارسنا فيه العنف المفرط الموروث من الاستعمار، الحلول الامنية على طول التأريخ، وممارسة سياسات الاستعمار فرق تسد الشهيرة بين ابناء الجنوب، المكافأت الرخيصة من الوزارات والسفارات واغراق الجنوب في التخلف والجهل. كان الجنوب هو العامل الاكثر تأثيراً على سياساتنا واقدارنا، ومع تشدد جماعات لم تؤمن يوماً ما أن هذا وطنها الاصيل، زاد التشدد العنصري والديني في الشمال حتى وصلنا للتاسع من يوليو 2011.

# الفصل الثالث: خطايا (Sins) الشمال واخطاء الجنوب

تناول العديد من الكتاب تفصيلات الاحداث منذ مؤتمر جوبا 1947، ويمكن لفائدة المستزيد أن نصنف افضلها بدأ من كتاب محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، والذى أصبح من كلاسيكيات المطبوعات السودانية، خاصة من مؤلف موضوعي وإلى حد كبير مستقل وحضر اكثر ما كتب عنه وشارك في احداثها. أول من تناول موضوع العلاقة بين الشمال والجنوب كان القاضي والسياسي الجنوبي البارز وأول رئيس أول حكومة للإقليم الجنوبي، في كتابه الهام عن **"جنوب السودان.. التمادى فى نقض المواثيق والعهود"**[20]، وكانت صرخة من رجل نادى بالوحدة والانصاف بلا جدوى.

يمكن بلا جدال أن نضع العمل الموسوعي للدكتور منصور خالد: السودان **اهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين،** كمرجعً لاغنى عنه. كتاب بحث بشكل مفصل عن مشكلة الجنوب وتطوراتها طوال خمسين عاماً في 1091 صفحة،. كتاب الدكتور جعفر كرار أحمد تم فيه عرض وجهة نظر اليسار طوال اكثر من اربعين عاماً، لما اطلق عليها المسألة الجنوبية، كتاب مرجعى بمعنى الكلمة ومتمكن من موضوعه. جاء كتاب الامام الصادق المهدي ميزان المصير الوطني في السودان، ليطرح أراء وتصورات النخبة الحاكمة التي كان لها ادوار مختلفة في أزمان مختلفة. عرض د. جون قاي نوت يوه في ثلاث إصدارات الموضوع من وجهة نظر الجنوب في رصد دقيق ولحد كبير موضوعي، ويضيء لنا نقاطاً معتمةً في كتابات الشماليين الذين كتبوا عن الجنوب. عرض فرانسيس دينق في كتاباته التحليلية والروائية تعقيدات التداخل

**20 1995: Southern Sudan too many agreements Dishonured, Ithaka, London**

والتماذج بين الشمال والجنوب في منطقته ابيي، وقد صك نظرية أزمة الهوية Identity Crisis، وعدها السبب الرئيسى في تفشي النزاعات والصراعات في السودان "**وصك من نماذجه التحليلة عبارة صارت مثلا وتبناها الدكتور قرنق في أدبياته السياسية وهي (أن المسكوت عنه هو ما يفرقنا ويعمق أنقساماتنا). وقد صار لهذه النظرية التي ظل يغذيها بالنماذج والأدلة والتحليلات سوقا رائجة في الغرب، وظلت هي النقطة المركزية التي تبني عليها مراكز البحث والدراسات تحليلاتها ورؤاها عن أسباب الحرب في السودان وآفاق الحلول الممكنة. يري البعض أن فرانسيس كان يمثل الغطاء الفكري الناعم للكفاح المسلح الشرس الذي أندلع في الجنوب، بل ويرون أن أفكاره ورؤاه أكثر فتكا من مدافع ودبابات الحركة لأنها تهز القناعات بفكرة السودان التاريخي الذي نضج بالتفاعل والتطور المتدرج دون وصاية من أحد أو أقرار وحدة مفروضة بالقوة**[21].

احد الاصوات الهامه "جوزيف جرنق" القيادي الشيوعي الذي دفع ثمناً بدمائه من اجل وطن حر مستقل. رغم أن اسهامات جوزيف كانت مقالات بالإنجليزية منذ عام 1961 فى صحيفة للحزب الشيوعى باسم "الجنوبى" ويواصل فى صحيفة أخرى عام 1965 باسم "التقدم". فقد تم ضمها في كتيب صدر باسم "**معضلة المثقف الجنوبى... هل هى مبررة؟**". قراءة جوزيف قامت على ابراز التناقضات الاساسية بين السودانيين جميعاً وبين الاستعمار الجديد و الإمبريالية. وقد كان من اوائل الكتابات التي حاولت التقسيم السياسي للجنوبيين، وتعد اطروحته حول موقف الجنوبى المرتبك من "**المسألة السودانية**" جنوباً وشمالاً وليس مجرد تفرد "**الجنوبى**" فى إقليمه، نظرة جديدة لم تبلور جيداً. الصوت الاخير الهام هو "**بونا مالوال**". اصدر ابان توليه شئون وزارة الإعلام والثقافة لفترة طويلة من السبعينيات مجلة Sudannow التى أشرف عليها فترة توليه الوزارة وجعلها مستقلة بالرأى والنقد، كتعزيز لسياسة التنوع والوحدة التى رفعها مثقفو الشمال والجنوب فى تلك الفترة، وفى نص هام له عن دور السودان كحلقة وصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية؛ "**إذا نظرنا إلى تركيب**

[21] **خالد موسي دفع الله: فرانسيس دينق: المثقف والسلطة** http://sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/268-2009-09-15-09-01-53/7332-2009-11-09-10-16-44

**المجتمع السودانى، فإننا يمكن أن نلاحظ خطر الأخطاء التى يمكن أن يقع فيها كل من يحاول أن يقسم السودانيين إلى أقسام محددة على أساس عنصرى.. وفى الحقيقة لا يوجد فى السودان عرب وأفارقة، بل يوجد خليط متجانس من العرب والأفارقة السود، نتج عنه نوع لا يريد السودانيون أن يعرفوه بأنه عربى فقط أو أفريقى فقط، ولا يريد أن يتخلى عن دوره العربى أو دوره الأفريقى... ولذا استقر رأينا فى السودان أن نسمى أنفسنا بأفريقيا المصغرة"[22].**

عند التعرض لدور الانظمة السياسية السودانية الشمالية ونخبها الفكرية، فسوف نتعرض بدأً للاسترقاق في سياقة التأريخي، ثورة 1924، مؤتمر الخريجين ومقارباته، مؤتمر جوبا وتداعياته، قضايا الاستقلال وإقصاء الجنوب من المحادثات، سياسات التعريب والاسلمة في العهد العسكري، مؤتمر المائدة المستديرة وفقدان السبيل القويم، الدفع بالدستور الاسلامي ما بعد الاستقلال وبعد اكتوبر، الفرصة الضائعة في اتفاقية آديس آبابا، قوانين سبتمبر والتمرد الثاني، تجمع ما بعد الانتفاضة وتردده، خيبات حكومات الصادق في الديمقراطية الثالثة، حرب الإنقاذ الدينية وتداعياتها. مشاورات الاستقلال والسودنه، التمرد المسلح الاول وسوء إدارته، سياسات التعريب والاسلمة في العهد العسكري الاول، مؤتمر المائدة المستديرة وفقدان السبيل القويم، الدفع بالدستور الاسلامي، الفرصة الضائعة في اتفاقية آديس آبابا، قوانين سبتمبر والتمرد الثاني، تجمع ما بعد الانتفاضة وتردده، خيبات حكومات الصادق في الديمقراطية الثالثة، حرب الإنقاذ الدينية وتداعياتها. أجد من غير المجدي تكرار تحليلها، لكن سوف اتناول مسألة الفيدرالية بإعتبارها طرحاً مستقبلياً. اما إتفاق نيفاشا والانفصال جاذباً، انفصال الجنوب والدولتان الفاشلتان فسوف اعالجها في فصول تالية.

عندما نتناول خطايا الشمال في هذا الفصل اتناولها من مدخلين أساسيين شكلا محور الاختلافات الإجتماعية والسياسية بين الشمال والجنوب. المدخل الأول قضايا الاسترقاق، بإعتبارها الوصمة الاخلاقية والسياسية في تعامل الشمال والجنوب، وكيف نقرأها ضمن سياق تأريخي مشروط. المدخل الثاني هو فقدان النخبة الحاكمة بعد الاستقلال لرؤية لبناء الوطن على أسس جديدة لتجاوز كل موروثات الماضي. فقدان الرؤية لم يكن فقط تجاه هذه القضية ولكن تعداها لكل قضايا الوطن الحيوية، مما

---

[22] **تاريخ جنوب السودان، http://www.marefa.org/ index.php/تاريخ_جنوب_السودان**

اوصلنا للانفصال. الانفصال سوف يمثل في التأريخ السوداني الفشل الكامل والذريع لكل الانظمة المتعاقبة وسياساتها.

## بيع قوة عمل البشر "الاسترقاق"

حتى بداية ستينيات القرن الثامن عشر، لم يكن من الممكن تناول تاريخ العائلة، إلا عبر التفسيرات التوراتية. ويرجع الفضل لكتاب "**المجتمع القديم، أو البحث في خطوط التقدم البشري من الوحشية عبر البربرية إلى الحضارة**" للويس مورغان، والذي اعتمد عليه انجلز في تناول تطور العائلة البشرية في اطوارها واماكنها المختلفة. وضمن الكتاب تم تحديد الآليات التي أدت لنشوء العبودية "**فلم يكن للعبد قيمة أو نفع بالنسبة لإنسان الطور الأدنى من البربرية. لهذا كان الهنود الحمر الأميركيون يعاملون الأعداء المغلوبين بغير الطريقة التي شرعوا يعاملونهم بها في درجة أعلى من التطور. فقد كانوا يقتلون الرجال... يأخذون النساء زوجات لهم**".
نشأت العبودية عندما اصبحت قوة عمل الإنسان تعطي فائضاً ملحوظاً يزيد على نفقات إعالته. مع تغير الوضع مع إدخال تربية الماشية، شغل المعادن، الحياكة، ثم الزراعة في آخر المطاف ظهرت الآن الحاجة إلى مزيد من الناس لأجل انجاز هذه العمليات، لهذا الغرض، كان من الممكن استخدام العدو الأسير الذي كان بوسعه، فضلاً عن ذلك، أن يتكاثر بسهولة مثل المواشي. الرق إذن من صنع الانسان عند تحضره[23].

انتشرت العبودية في كافة ارجاء ارجاء العالم، عند بدء نشأة الحضارات من وادي النيل، الحضارة المصرية، الفرس، الهنود، الصين، اليونان والرومان وغيرهم. مرت تجارة الرقيق بثلاث مراحل في كل مناطق العالم القرصنة والغزو، خلق التحالفات مع المستوردين من المنطقة والشراكات. استمرت هذه التجارة ولكن تحولت لمأساة عند دخول التجارة الاوربية على نطاق واسع. كانت هناك حوجة ماسة لقوة العمل في اوربا وامريكا منذ بداية القرن الخامس عشر. بدأ الاسترقاق الاوربي بالهنود الحمر أولاً ، لكن الحاجة لقوة اكبر واقوى دفعت بهم إلى افريقيا ولقي الاستعباد مباركة من

**[23]فريدريك أنجلز: أصل العائلة و الملكية الخاصة والدولة لمناسبة أبحاث لويس هنري مورغان ترجمة :الياس شاهين،** http://www.fileswap.com/dl/WmMHd2Z0bg/أصل_العائلة_والملكية_الخاصة_والدولة.pdf.html

الكنائس. اعتمد نشوء الرأسمالية الحديثة في القرن السادس عشر على العبودية جاء في كتاب عايدة العزب موسى عن ماركس "**وبغير العبودية ما كان يوجد القطن وبغير القطن ما كانت توجد الصناعة الحديثة، فالعبودية هي ما أعطت المستعمرات قيمتها الحقيقية والمستعمرات هي ما أوجدت التجارة العالمية، والتجارة العالمية شرطاً مسبقاً للتصنيع على نطاق واسع، ومن هنا تظهر الأهمية الكبرى للعبودية**[24]**.** هذا الطلب العالمي سوف يلعب دوراً في تشجيع التجارة المحلية في السودان".

الآليات التي شرحها انجلز تصدق على كافة انواع العبودية التي انتشرت في كافة من ارجاء وادي النيل منذ القدم. فقد كانت المجموعات السكانية السودانية تمارس الغزو وتقتل اسراها من الرجال او تلحقهم بها. عندما قامت الحضارات الإولى في كرمة، توسعت الزراعة، تضخمت القطعان ومعها ظهرت التجارة المحليه والدولية، ومعها بدأ شراء قوة عمل البشر بالاسترقاق. لم ترتبط تجارة الرقيق في السودان القديم بالعرق، فكلها كانت تعمل بهذه التجارة مع جيرانها الاقرب. دخول العرب السودان أضاف الدين كعامل في العبودية، فقد تم استثناء المسلمين من الاسترقاق وإن لم تطبق دائماً. نشأ الرق كحاجة في وادي النيل في التجنيد للجيوش، خدم منازل وأقل للعمل في الزراعة. وقد واصلت الممالك المسيحية، السلطنات والممالك، الاستعمار التركي والمهدية هذه السياسات ارتفاعاً وانخفاضاً حسب الطلب المحلى والعالمي مع اختلافات قليلة، وتنوعت مصادرها حسب العهد من الجيران إلى المراكز البعيدة مع تطور سبل المواصلات. مع تحولات الراسمالية في تغير حاجتها إلى قوة العمل المأجور الحر للانتقال حسب الحوجة، ودخول السودان تحت الاستعمار الانجليزي المصري كراسمالية تابعة قلت الحاجة إلى العبودية فصدر اصدر أمر إلغاء الرق وتحريم المتاجرة به في عام 1903 بإعتبار ان الهدف الأساسي من اعادة غزو السودان هو محاربة تجارة الرق.

رغم أن تجارة الرقيق انتهت فعلياً في السودان بالغزو الاستعماري، لكن بدلاً من أن يسمحوا بأن يتطور السودان الموحد ويستطيع أن يبرء جراحه التأريخية، وضعوا الجنوب، جبال النوبة ودارفور في جيتو المناطق المغلقة والاسوأ من ذلك تركوه في حاله بدون أي تنمية حتى ولو قليلة. كان يمكن للسودان أن يسلك طرقاً أخرى لو

---

**[24] عايدة العزب موسى:تجارة العبيد في إفريقيا، مرجع سابق**

استمر المستعمر في تطوير نخبة السودان المتعلمة مثل الهند، والذين إتحدوا في اللواء الابيض بقيادة علي عبد اللطيف وعبيد حاج الامين. بدلاً من تشجيع هذه النخبة والاستماع لمطالبها القليله، اتجهت لقمعها وتشتيتها وتشجيع اسياد الطوائف الدينية في توجه مختلف تماماً، ففي 6 مارس 1925 وجه زعماء الطوائف الدينية السادة عبد الرحمن المهدي، علي الميرغني والشريف يوسف الهندي واخرون مُذكرة إلى الحاكم العام اعترضوا فيها علي الغاء الرق "**بما أن هؤلاء ألأرقاء ليسو عبيداً بالمعني الذي يفهمه القانون الدولي، فلم تعد هناك حوجة لإعطاءهم ورقة الحرية الا اذا كانت هناك حوجة لإعطاءها لملاك الاراضي الذين يعملون لهم. وانه لمن مصلحة كل الاطراف المعنية، الحكومة وملاك الارض ان يبقي الارقاء للعمل في الزراعة**"[25].

توافقت مصالح الاستعمار مع احفاد الزبير باشا، والذين سوف يضع مؤيديهم صورته على مجلة الفجر **"بطلاً سودانياً"**، فتخلصوا من النزعة الثورية لدي المتعلمين السودانيين، اما مناطق هؤلاء ألأرقاء فقد تحولت لمناطق مقفولة وعزلت وحوفظ عليها كمتاحف للعصر الوسيط حتى يدبر المستعمر امرها لاحقاً. اما المتعلمين الثوار فقد شتتهم الاستعمار، ودفعوا بالطوائف الدينية تشجيعاً وتمويلاً، ووضعت استراتيجيات خلق طبقة متماهية معه ليعدها للمستقبل لتدخلنا في النفق الطويل الذي نعيشه حتى اليوم. هؤلاء، واحفادهم هم الذين سوف يعتلون مسرح الحكومات، مدنيين وعسكر، ويواصلون طرق المستعمر، ويوصلون رحلتنا الى المحطة المتوقعة الوحيدة: الانفصال.

## من مؤتمر الخريجين إلى التمرد

في ظل تقسيم الوطن إلى وسط شمال متطور نوعاً، جنوب، جبال النوبة ودارفور مناطقاً مقفولة، قام مؤتمر الخريجين. كان المستعمر قد اعد المسرح: من طوائف دينية اصبحت هي المدخل للعمل الوطني، سيادة الاتجاهات العروبية والاسلامية والاحتقار والتجاهل البين للمناطق الاخرى في السودان. عندما قارب المؤتمر هذه المناطق الثلاث طالب في أول مذكرة سياسية للحاكم العام: إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع

[25] **حيدر محمد أحمد النور: عصابات ( النيقرز والجلابة والجنجويد ) دليل انهيار وسقوط الدولة السودانية،** **http://www.sudantodayonline.com/articles.php?action=show&id=1567**

قيود الإتجار وعن انتقال السودانيين داخل السودان؛ وقف الإعانات لمدراس الإرساليات وتوحيد البرامج التعليمية في الشمال والجنوب. ربما كان ما نادوا به ابعد ما توصلوا اليه، ولكنه مقروءاً الان يعبر عن فكر الطبقة التجارية وفكر الجلابة الثقافي الذي سوف يسود طويلاً. خطايا اربع شكلت أساس العلاقة بين الانظمة الشمالية الحاكمة وجل نخبها والجنوب وسوف نتناول الظروف التي انتجتها كسمات.

كانت سياسة الجنوب لعام 1930 قائمة على ان تقوم الحكومة برفع المستوى الاقتصادي والتعليمي، وتشجيع الجنوبيين كأثنية موحدة وقوية لتقررمصيرها لاحقاً. لم تنفذ الحكومة أي من هذا وعندما فكرت عام 1945 في الغاء هذه السياسة وتحديد خيارات الجنوب في الدمج مع الشمال، مع شرق افريقيا اوالتقسيم بين الشمال وشرق افريقيا. لم تكن فكرة ضم الجنوب لشرق افريقيا مقبولة من الجنوبيين، ولا من المصريين وهذا قاد لمؤتمر جوبا 1947. كان المؤتمر خطوة تأريخية مهمة تم فيه التأكيد على انتهاء السياسة الجنوبية وحضر فية ممثلوا الجنوب كممثلين لشعب الجنوب. لكن هذا المؤتمر شهد أيضاً الافق الضيق الذي سيسم تعامل الشمال مع الجنوب، فقد رفضت كافة القوى الشمالية- باستثناء الحزب الجمهوري الاشتراكي- اعطاء الجنوب أي وضع خاص (ما عرف لاحقاً بسياسة التمييز الايجابي)[26].

## الخطيئة الاولى: نقض العهود

سوف تمهد السنوات بين 1947 والاستقلال في 1956 كافة المثالب السياسية، الاقتصادية والعسكرية التي سوف تقود بعد حوالي الخمسة عقود ونصف إلى الانفصال. من الصعب الوصول للاسباب الحقيقية التي جعلت الانظمة الحاكمة في الشمال ترفض اشراك الجنوبيين في محادثات الاستقلال، والتي قادت الي اتفاقية الحكم الذاتي عام 1953، والغاء المادة 100 من تشريع الحكم الذاتي والتي منحت الحاكم العام البريطاني (الذي ظل في منصبه حتى يوم الاستقلال) سلطات تكفل له التدخل في حالة وضع أي قانون يضر بمصالح الجنوبيين. الخطوة الكارثية جاءت مع السودنة، وكان الراحل اسماعيل الازهري قد وعد الجنوبيين خلال الانتخابات

[26] **جون قاي نوت يوه: العزلة...الوحدة والانفصال: تآرجح الفكر السياسي في جنوب السودان، مرجع سابق، ص 67**

بوظائف في الحكومة المركزية، وظائف أدارية عليا كحكام ومحافظين وضباط اداريين، كان الجنوبيون الاعضاء في حزب الازهري مطالبين بحوالى 184 وظيفة، لكن انتهت بنتيجة مخزية تماماً بحصول الجنوب على ست وظائف إدارية من 800 وظيفة. كانت هذه بداية **الخطيئة الاولى "نقض العهود الشهيرة"**. يتناول د. عبد الله علي إبراهيم مآلات السودنة " **كانت السودنة هي الاختبار الأول لجدية وطنية البرجوازية والنادي السياسي في بناء وطن متآخ متآلف حر مستقل للجميع. وفشلت في الاختبار فشلاً ذريعاً... وأخذنا هذا العلم عن تقرير لجنة التحقيق في حوادث الجنوب التي شكلتها الحكومة برئاسة القاضي السوري قطران للتحري بشأن "تمرد" الفرقة الجنوبية عام 1955... فقد عاب التقرير تطبيق سياسة سودنة الوظائف فى الخدمة المدنية ووصفه بأنه جاء مخيباً لآمال كل فئات الموظفين الجنوبيين المتطلعين لقسمة مقدرة من كعكة الإستقلال. فقد بذلت أحزاب الصفوة الشمالية لهم الوعود . . . ونكثت.... وينتقد تقرير لجنة القاضى قطران بشدة تغليب لجنة السودنة الإعتبارات الإدارية دون مراعاة ما قد يترتب على هذا التغليب من تبعات سياسية تتولد عن حس مشروع بالغبن"[27].**

## **الخطيئة الثانية**: **الرشاوى والافساد**

لقد قامت الاخلاق ومفاهيم الرجولة السودانية على حفظ العهود، ولها عمق ديني وتأريخي عميق، ومثلت احد اهم أبنية غناء الحقيبة، غناء الحكامات، الامثال وغيرها. لكن هذه الاخلاق تعمل على المجموعة السكانية المتميزة فقط، أما من هم خارجها بعامل العرق، الدين اواللون فقد استبعدوا تماماً، من الجنوب، دارفور، جبال النوبة، الانقسنا والبجا. أرتبطت بهذه النظرة الدونية **الخطيئة الثانية "استعمال التهديد، الابتزاز، الرشاوي والمناصب لإستمالة الافراد ضد مصالح شعبهم"**. فمنذ مؤتمر جوبا استعملت هذه الادوات مروراً برحلة صلاح سالم وحتى مناوي.

بعد السودنة انفصل الاعضاء الجنوبيون من الحزب الوطني الاتحادي وكونوا مع الحزب الليبرالي **"كتلة الجنوب البرلمانية"**، ودعت لمؤتمر في جوبا عقد في اوائل

---

**[27] د. عبد الله علي إبراهيم: تاريخ ما أهمله منصور(25)، http://www.sudaress.com/sudanile/27690، تصفح يوم 15 مايو 2014.**

يوليو 1955 واتخذت ثلاثة قرارات حاسمه: ضرورة الوحدة بين الجنوبيين، ضمان وضع خاص لجنوب السودان في ظل السودان الموحد والمطالبة بقيام نظام فيدرالي. في هذا الجو الملتهب حدث التمرد الاول في 18 اغسطس 1955. ليس من اغراض هذا الكتاب تقديم أي تحليل عن اسباب التمرد فقد تم تناولها في العديد من الكتب على مر نصف القرن الماضي.

تناول د. جون قاي نوت يوه هذه الاحداث بعد حوالى نصف القرن، ليسبر غور اسبابها ودوافعها في السياق آنذاك، معتمداً على تقرير لجنة التحقيق الإداري في احداث توريت برئاسة القاضي قطران (قام مركز الدراسات السودانية بنشرها عام 1999) **"فالكتاب الشماليون وانصارهم يقللون من شأنها ويعتبرونها حسب الكاتب تمرداً معزولاً ونموذجاً للوحشية التى تميز الانتهازية وعدم النضج السياسى، اما الكتاب الجنوبيون والمتعاطفون معهم فانهم يتجهون إلى تضخيمها واعتبارها رمزاً واسطورة تجسد نضالهم الطويل والممتد من اجل الاستقلال وهويتهم العرقية والاثنية، وهذان التفسيران يرتبطان بالظروف التاريخية مما يجعلها تحتاج إلى الفحص والتدقيق وهو ما قامت عليه هذه الدراسة التى هدفت لربط تمرد توريت في سياقه التاريخى والكشف عن الحقيقة بقصد تحريرها من الاساطير والخرافات التى لحقت بها"**.

## الخطيئة الثالثة: العنف المفرط في مواجهة اي احتجاجات

جاء التفكير فى تكوين قوة دفاع السودان بعد ثورة 1924 وابعاد الاثر المصري، والتى استهدفت استبدال الوحدات المصرية بقوات تتشكل بصورة كلية من السودانيين تكون تحت سلطة الحاكم العام، وفى يناير 1925م اعلن السير جيوفري ارثر تدشين قوة دفاع السودان كاول قوة عسكرية سودانية. اما في الجنوب فقد تواجدت الفرقة الاستوائية وقد تشكلت فى قوامها الاساس من القبائل الاستوائية وبخاصة مجموعات الاشولى، البارى، اللاتوكا، الزاندي والمادي، مع اقبال ضعيف لا يتعدى المائة شخص من القبائل النيلية الرئيسية، وبعد اكتمال عمليات السودنة اصبح معظم ضباط الجيش والشرطة من شمال السودان فمثلا من بين 33 ضابطا فى القوات الاستوائية كان الـ24 ضابطا الاعلى من الشماليين والبقية من الجنوبيين وتسود نفس تلك النسبة فى مجالات الشرطة والادارة المدنية وقد كانت رئاسة القوات الجنوبية فى مدينة

توريت شرق الاستوائية[28].

على عكس تقرير لجنة قطران، والذى خلص إلى أن المتمردين كانوا مقتنعين بان القوات الشمالية سوف تقتلهم؛ الا ان الكاتب يذهب إلى مصداقية المتمردين وانهم كانوا على حق كما أثبتت تطورات الاحداث فى الفترة اللاحقة؛ إذ ظلت الحكومة تعمل على مطاردتهم واصطيادهم وتقديمهم إلى المحاكمة. اعتبرت كل القوات الجنوبية البالغة 1.400 جندى فى الاستوائية قوات متمردة.. وتم تسريحهم جميعا، ويرى الكاتب عفوية التمرد على اعتبار مشاركة القوات العسكرية خارج توريت، والتى لم يبلغ بعضها بالتمرد حتى؛ لكنها استجابت مباشرة بعد انفجارها مثل حاميات يامبيو، طمبرة، رومبيك،الناصر، بانتيو، وبور، والتى شاركت دون تنسيق مع المتمردين فى توريت. وقد جاء مستوى مشاركة الحاميات فى كل مناطق الجنوب محكوما بمدى حريتها وقدرتها على العمل. تمت اعدامات بعد فترة وجيزة من اعلان الاستقلال[29].

سوف ترسخ عمليات قمع التمرد **الخطيئة الثالثة** في تعامل الطبقة الحاكمة والجيش السوداني مع الجنوب، جبال النوبة، الانفسنا ودارفور فيما بعد، **في استعمالها العنف المفرط في مواجهة اي احتجاجات**. لقد تم التعامل مع الاضطرابات التي انفجرت أمنياً فقط، ويمكن أن نجد العذر لتوتر الاجواء، ارتفاع عدد الضحايا من المدنين الشماليين والبشاعات التي ارتكبها المنفلتون، لكن الافراد شيء وتعامل الدولة شيء آخر. الدولة مهمتها استعمال السياسة دائماً والقوة نادراً. التمرد دفع بالجيش السوداني كعامل رئيسي في حل القضايا السياسية، وسوف يدفع من تسببوا في هذا ثمناً غالياً وسيدفع الوطن الثمن الاغلى دماراً شاملاً.

## الخطيئة الرابعة: تساهل الطبقة الحاكمة في المحاسبة

قدمت لجنة القاضي قطران تقريرها عام 1956، وما يهمنا هنا الاستنتاجات التي توصل اليها وقال أنه لا يمكن فهم اسباب الاضطرابات دون ادراك ابعاد النقاط التالية:

---

[28] **د. جون قاي نوت يوه: ثورة فى جبال الاستوائية ـ تمرد توريت وتأثيره فى السياسة السودانية 55-1972، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2009**

[29] اتيم سايمون: **عرض لكتاب ثورة فى جبال الاستوائية (1-2)،** http://www.ajrasalhurriya.net/ar/news_view_3376.html، **تم التصفح يوم 14 مايو 2014**

**أولاً:** ان الامور المشتركة بين الشماليين والجنوبيين قليلة جداً، هذا بخلاف التفاوتات الجغرافية والتاريخية والثقافية في ما بينهم؛ **ثانياً:** ولأسباب تاريخية يعتبر الجنوبيون الشماليين اعداءهم التقليديين؛ **ثالثاً:** كانت السياسة الادارية البريطانية تتوخى حتى عام 1947 ان يترك الجنوبيون على حالهم ليتقدموا على النمط الافريقي الزنجي؛ **رابعاً:** بسبب عوامل سياسية ومالية وجغرافية واقتصادية تقدم السودان الشمالي تقدماً سريعاً في كل الميادين فيما كان الجنوب يزداد تخلفاً و**خامساً:** كل العوامل مجتمعة لم تولد في الجنوبيين احساساً برابط قومي مشترك مع الشماليين او حتى شعوراً وطنياً وتعلقا بالسودان كوطن واحد وظل ولاء الجنوبي العادي منحصراً في نطاق ضيق.

يعطينا هذا التقرير، والذي لو كان قرء جيداً (او قُرأ حتى، بدليل انه لم يترجم وينشر إلا بعد اكثر من اربع عقود من صدوره) لكان غير مصير السودان. تكون لجان التحقيق في العالم لتعطي الحكام إرشادات عن القرارات التي يجب أن تصدر لمعالجة اصل المشكلة، أما عندنا فهي ممارسة شكلية للتغني بالرضوخ للقانون ثم يلقى به في الادراج وتضرب بدروسه المستفادة عرض الحائط. هذا حقيقي في الانظمة الديمقراطية من تقرير قطران إلى ما رصدة عشارى احمد محمود وبلدو في كتاب مذبحة الضعين في حكومة الصادق في الديمقراطية الثالثة، اما الديكتاتوريات فهي لا تبالي بالحقائق وتضطر لتكوين لجان التحقيق تحت الضغوط وتزورها. ليس في التأريخ المعروف الذي اعرفة لجنة تحقيق واحدة تم بناء علي قرارتها اتخاذ أي اجراءات من أي نوع. إننا هنا في سودان الانفصال لأن قادة في الخمسينات لم يتخذوا القرارات المناسبة في الوقت المناسب. حرية افراد المجموعة السكانية المميزة في ارتكاب ابشع الجرائم وعدم محاسبتهم وتيقنهم بالافلات من العقاب مثل **الخطيئة الرابعة** في تساهل الطبقة الحاكمة مع المجرمين في حق سكان الهوامش. سوف يقود هذا في تداعياتة أن ينتقل من الجرائم المرتكبة ضد الهوامش إلى حرية الكيزان ضمن إطار المجموعة السكانية المميزة في تقديم نموذج نادر المثال من الفساد، الاستبداد والافلات من العقاب وربما المكافآة.

لقد عبر د. منصور خالد عن محصلة هذه السمات الاربع في تعامل الطبقة الحاكمة مع الجنوب "**كل هذا يعبر عن فشل الطبقة السياسية السودانية في وضع مرتكزات قوية لوحدة السودان التي كافحوا من اجلها منذ عام 1945، كما يعكس قصوراً عن ادراك مفهوم الاجماع الوطني في بلد يمثل تنوع السودان، وتعدد مكوناته. فبدلاً من انتهاج**

**سبيل الاجماع الوطني، ظن ساسة الشمال أن حكم الاغلبية العددية يغني عن الاجماع، مما يكشف عن جهل محزن بفن المعمار الدستوري"**. لم تكن المعالم غائبة او الطرق مخفية فقد توفر للساسة الشماليين آنذاك مصدران هامان لإتخاذ قرارات مصيرية كما عبر منصور **"فشل لجنة تعديل الدستور (عام 1951) في الانتباه لهذه المحاذير كان محيراً، بعد أن توفرت لها ، بجانب اراء الجنوبيين – مذكرة ابراهيم بدري...بدري ركز على نقطتين: الاولى تاثير الرق على الجنوبيين وضرورة عمل الشمال على تصحيح ماضيه.. والثانية.. أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي ليس حكراً على الجنوب وحده بل يشمل اقاليم اخرى لابد من ايلائها الرعاية والاهتمام كجبال النوبة وجنوب النيل الازرق"**[30].

## دوران الخطايا الاربعة

لم يكن تطور الخطايا الاربعة التي تناولناها سابقاً، منطلقاً من رؤية تم التوصل اليها بنقاشات او اتفاقات بين اطراف النخبة التي قادت العمل الوطني خلال الفترة الاستعمارية، وربما يمكن وصفها بسياسات غياب الرؤية، لكنها بالقطع كانت تعبيراً عن انحيازات اقتصادية واجتماعية، انتجت ايديولوجيا تعبيراته مستندة إلى خطاب وسلوك عنصري ذات جذور قبلية. غياب الرؤية الواضحة لدي الفئات الاجتماعية الحاكمة، لبناء الوطن جعلت سياساتها على مر العقود موجهة لخدمتها وخدمة مصالحها الضيقة، بدون التنبه أن هذا سوف يقود حتماً إلى تضعضع شرعيتها وبالتالي دخولها في أزمات تودي بها وبالوطن.

يشير كافة من تناولوا مشكلة الجنوب إلى أن الاستعمار لعزل الجنوب قام بإجراءات مبكرة منذ عام 1918م من اعتبار الأحد عطلة رسمية والإنجليزية لغة الرسمية، ثم عند تطبيق قانون المناطق المقفولة قامت بنقل الموظفين الشماليين الذين يعملون بالجنوب من إداريين وفنيين وكتبة للشمال؛ حرمان التجار الشماليون الذين يعملون بالجنوب من الرخص، عدم تشجيع نشر الدين الاسلامي؛ ألغاء تدريس اللغة العربية كمادة في المدارس. شجع الاستعمار المدارس التبشيرية لنشر الدين المسيحي، نشر

**[30] د. منصور خالد: السودان اهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين، دار تراث، لندن، 2003**

الانجليزية وهكذا[31].

يمكن تفهم السياسة الاستعمارية والتي حدثت في بلاد مختلفة في العالم، من فرض اللغة والتي هي الوسيط الثقافي للحكم والوسيط التجاري في استغلال بلد ما، يأتي الدين لتبرير هذه الغايات وتسهيلها. وقد حدث في فترات مختلفة من التاريخ المسيحي منع ابناء البلاد المحتلة من التحول للمسيحية، كما حدثت في مصر الاسلامية "**وحتى من أسلم من الأقباط كانوا لا يعفونه من دفع الجزية، والاستثناء الوحيد من خلفاء بنى أمية كان الخليفة عمر بن عبد العزيز ... فقد رفع الجزية عمن أسلم فكتب إليه والى مصر حيان بن شريح يخبره بتناقص الجزية بهذا القرار، فكتب إليه عمر يؤنبه ويقول له: ضع الجزية عمن أسلم قبح الله رأيك فإن الله إنما بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً"**[32].

كانت احدى مطالب مذكرة مؤتمر الخريجين في 3 ابريل 1942 وقف الإعانات لمدراس الإرساليات وتوحيد البرامج التعليمية في الشمال والجنوب. المنطقي أن الحكام الوطنيين أن يكون لديهم برنامج مختلف في التعامل مع سكان وطن واحد. كانت احدى توصيات مؤتمر جوبا النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بتوحيد سياسة التعليم وتعليم اللغة العربية وإلغاء أمر رخص الاتجار لعام 1928م وتحسين المواصلات وتوحيد درجات الموظفين وتشجيع تنقلات الموظفين بين الشمال والجنوب "**ولم يعترض الجنوبيون الذين شاركوا في مؤتمر جوبا على مبدأ توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب أو تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب. ولكن ثار خلاف حول بعض المسائل التفصيلية مثل المرحلة التي ينبغي أن تدرس فيها اللغة العربية"**

كان المغفور له عبدالرحمن علي طه، وزير للمعارف، صرح في بيان ألقاه في نوفمبر 1949 بالخطوط الرئيسية لخطة التعليم في تلك المديريات، وكان اهمها أن تكون للبلاد لغة واحدة يفهمها ويتحدث بها جميع أبنائها، ولا يمكن أن تكون هذه اللغة

---

[31] **محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان – خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة هنري رياض، الجنيد علي عمر، وليم رياض، بيروت، دار الجيل، 1983م.**

[32] **أحمد صبحي منصور: اضطهاد الأقباط فى مصر بعد الفتح الإسلامى،**
**http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2038236**

غير العربية، كما أكد الوزير أن انتهاج هذه السياسة ليس المقصود منه تدبير حملة ضد اللغات المحلية المستخدمة في كثير من أنحاء البلاد والتي تشكل جزءً متمماً لتقاليد السكان الذين يتحدثون بها . في 13 نوفمبر 1950 قدم عبدالرحمن علي طه للجمعية التشريعية خطة خمسية (1951 - 1956) للتوسع في التعليم وتحسين نظمة في المديريات الجنوبية، قال عنها بنجامين لوكي إنه يشعر بالسعادة لأنه رأى أخيراً مشروعاً للتعليم في الجنوب بعد مضي خمسين عاماً كانت تناضل فيها مدارس الإرساليات منفردة بمساعدة ضئيلة من الحكومة أو بدونها. وحيا استانسلاوس بياساما وزير المعارف على برنامجه ووصفه بالشمول، ووصف مقترحات التعليم الصناعي بأنها باهرة[33].

لم تكن الارض خلاء من سياسات اللغة والاديان فقد كانت التجربة الهندية ملء البصر في تجربة التعامل مع الاقليات العرقية، الدينية والطائفية. وفي اوساط المثقفين وكان عبد الخالق قد ترجم كتاب ستالين بعنوان الماركسية واللغة عام 1953 "**وفي تقديمه للكتاب كتب عبد الخالق محجوب أن علم اللغات بالذات مهم لبلادنا كثيراً فنحن نواجه اليوم، وسنواجه اكثر في المستقبل، مشكلة تعدد اللهجات المحلية واللغات في السودان، بدون اعداد انفسنا لهذا الامربالدراسة الجادة، وايجاد الحلول المناسبة، سيتعرض السودان إلى هزات مؤسفة**"، كما كانت الجبهة المعادية للاستعمار قد بدأت تلمس الحل الامثل آنذاك "**اكد الشيوعيون في النقطة الرابعة من مشروع برنامج الجبهة المعادية للاستعمار، على "حماية التجمعات القومية من القهر القومي، وإعطائها حق الحكم الذاتي، وتنظيم قوانينها المحلية وفق إرادتها في نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العامة، وتصفية نظام الحكم القبلي**"[34].

عندما تراجع الاتحاديون عن التوحد مع مصر، كان هذا مراجعة وتوائماً مع ظروف الاتجاهات العامة في الحياة السياسية السودانية، واندهش أن هذا لم يكن ديدن السياسيين عندما اختاروا عضوية الجامعة العربية في تلك المرحلة المبكرة. لقد ادى بنا هذا الموقف إلى حشرنا جميعاً "**جنوبيين، نوبيين، بجه، فور وزغاوة وغيرهم**"

---

[33] **د. فيصل عبد الرحمن علي طه مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي : (1899–1986م )،**
**http://www.sudanray.com/showthread.php .php/3609-مسألة-جنوب-السودان-في-سياق-تاريخي-(1899–1986م)**

[34] **د. جعفر كرار أحمد: الحزب الشيوعي والمسألة الجنوبية 1946-1985، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2005**

من سودانيين إلى هوية جديدة علينا وحتى بدون حوار حولها. إختيار سوف يعترض علينا فيه اللبنانيون، باعتبارنا عبيداً، وسوف يقبلون بضغط من عبد الناصر، وسوف يعلق علينا القائد الافريقي نكروما "**اعجب لاهل السودان يتركون الريادة في افريقيا ويرضون بالسير في مؤخرة ركب العرب**". ادت هذه الهوية الجديدة والتي ربطت بين الهوية والدين إلى تداعيات كرة الثلج، من تباعد الجنوب، دخولنا في دوامة اثبات هويتنا الجديد منذ العهد الديكتاتوري الاول إلي نقلنا إلى صحراء المشروع الحضاري ودثارها العروبواسلاموية.

## من المسألة الجنوبية إلى مشكلة جنوب السودان

دخل الحكم العسكري الاول تأريخ السودان أنه حول المسألة الجنوبية إلى مشكلة الجنوب، وفي نفس الوقت كانت من اكبر عوامل سقوطه. عند تسلم الحكم لم يكن للنظام الجديد سياسة خاصة او واضحة تجاه الجنوب، وبتصاعد اعمال العنف اعتبرها احوال "**أمن داخلي**". تولى الجيش تحت قانون الطواريء كافة السلطات والصلاحيات، وطوال العهد شهد الجنوب قمعاً عنيفاً وانتهاكاً مريراً للحريات. وكجزء من خطة الهيمنة والبطش صدرت عام 1960 قرارات إدارية في اطار ما اسمي في التاريخ السياسي "**الاسلمة والتعريب القسري**". من تغيير العطلة من الاحد إلى الجمعة، توسيع النشاط الاسلامي وتقليص المسيحي عن طريق الاستيلاء على مدارس الكنائس، ابعاد المبشرين، والاستغناء عن خدمات السسترات في وزارة الصحة وقفل ورش الكنائس ومستشفياتها، حتى وصلت عام 1964 إلى طرد المبشرين وسودنة الكنائس.

ادت هذه الاجراءات إلى انتشار حركة التمرد إلى ما وصف بالحرب الاهلية الشرسة وتعرض الحكومة لهزائم وضعف قدرتها على احتواء الموقف، وسوف تؤدى هذه إلى توحد الحركة السياسية والعسكرية الجنوبية. احست الحكومة بالحاجة إلى سبل أخرى وقد تبلورت تلك الجهود عن تكوين لجنة عليا لتنمية الجنوب واعترفت بصعوبة فرض الوحدة على من لا يرغب فيها. أيضاً كونت لجنة لتقصي الحقائق في اغسطس 1964، لكن تلك كان الوضع قد خرج عن السيطرة وقادت تداعيات ندوات عن الجنوب عقدت

في جامعة الخرطوم إلى سقوط النظام في اكتوبر من نفس العام[35].

## أخطاء الجنوب

عندما تناول الكتاب الشماليون مسألة الجنوب، كان التيار السائد فيها اما تحميلها للممارسات التأريخية في التعامل بين البلدين، دور الاستعمار. التيار الكبير الثاني كان يبحث عن دور الاستعمار والانظمة الشمالية الحاكمة وجزئياً عن دور القوى السياسية الجنوبية. اما في الجنوب فقد توزعوا ايضاً حول تيارين يرجع النزاع السياسي للاختلافات الاجتماعية والسياسية وحلها ضمن سودان موحد مع تغيير نظام الحكم بهوية جديدة لاتميز بين ابناء الوطن، الاتجاة الاخر فيتفق حول جذور المشكلة ولكن يرى مسئولية مباشرة للساسة الشماليين في فشل الحلول العادلة والمناسبة، وعليه فهم يرون الحل في الانفصال. اناقش اخطاء الجنوب في ضعف الحركة السياسية، الانعزال المجتمعي واللجوء للعنف وإزدراء الحلول السلمية.

احاول أن اتناول هنا اخطاء الحركة السياسية السودانية الجنوبية في تناولها مسألة العلاقة بين الشمال والجنوب. لايختلف اثنان في السودان على مساهمة الدولة والتجار الشماليون في تجارة الرقيق، وتركزها في القرنين الماضيين على الجنوب وجبال النوبة واحيانا دارفور. هذه حقائق التاريخ لكنها كانت ناتجاً لتأريخ طويل عبر القرون من الاسترقاق المتبادل منذ الممالك النوبية القديمة. عندما تصدت الحركة السياسية لحل علاقة الجنوب بالشمال، كانت على درب صحيح في رفعها شعار الفيدرالية في مؤتمر جوبا 1947.

تكونت الحركة السياسية الجنوبية طوال تأريخها من قيادات قبلية وسياسية، وساعد اهمال المستعمر في نشر التعليم والتنمية إلى ضعفها الشديد مما سمح بوقوعها تحت الضغط والابتزاز من النخب الحاكمة في الشمال. طالت هذه المدة حتى إتفاقية اديس آبابا عام 1972، وشكل موقف النخب المثقفة والقوى السياسية تناقضاً بيناً بين الاطروحات الوحدوية التي قامت عليها الإتفاقية ورغبتها في تحقيق الحكم الذاتي في تعاملها مع المجتمع السوداني، هكذا ظهرت لدينا الاتحادات الطلابية الجنوبية

[35] **محمود قلندر: السودان ونظام الفريق عبود، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2012**

المنفصلة في الجامعات السوانية وفي الخارج (استقبلت الجامعات المصرية المئات من الطلاب الجنوبيين في اوائل السبعينات، وبدلاً من أن تنضم إلى الاتحاد العام للطلاب السودانيين أصروا على اقامة اتحاد خاص، ولم يكن هذا فقط فقد تكتلوا اجتماعياً). لقد فقد الجانبان فرصة لم تتح مطلقاً في بناء علاقات صحية كمجمل اهل السودان، واهدروها بتعصب وضيق افق.

يرينا تطور حركة السود في الولايات المتحدة أهمية آليات الانتصار في معارك الهوية وانتزاع المكاسب. منذ أن حل الرجل الأبيض على القارة الأمريكية، بحث عن جميع الوسائل لاستغلال كل ما في القارة من طاقات بشرية وطبيعية، وتم استرقاق الافارقة لملائمتهم للعمل الذي اعتمد على الطاقة البشرية في الزراعة. مع تطور الشمال الأمريكي وتحوله لعلاقات الانتاج الرأسمالية أحتاج للقوى العاملة المأجورة وكانت الطريقة الوحيدة لجلبهم هي تحريرهم. لتحقيق هذا **و**في عام 1862، أعلن لينكولن قانون تحرير العبيد. قاد هذا للحرب الاهلية بين الجنوب والشمال الذي أنتصر بحكم تقدم وسائله التقنية وأسلحته. رغم تحرير الزنوج المتحررين فقد حرم الجنوب السود من جميع الحقوق المدنية والإنسانية، فالسود في الجنوب لا يحق لهم التصويت أو حرية التنقل أو حرية الرأي واستمر هذا حتى الأربعينات. دخل كينغ التاريخ حقيقة سنة 1963، بمظاهرة لم يسبق لها مثيل، اشترك فيها 250 ألف شخص، منهم نحو 60 ألفا من البيض أمام نصب لينكولن التذكاري. وألقي خطبه تاريخية عرقت باسم **"عندي حلم"**[36].

تخرج مارتن لوثر كينغ. في سنة 1957، من كلية اللاهوت، اختط كينغ خطا سلمياً، ونادى بمقاومة تعتمد مبدأ **"اللاعنف"** على طريقة المناضل الهندي غاندي. كان من نتائج حملة كينغ موافقة الكونغرس في 9 ايلول 1957 على مشروع قانون الحقوق المدنية وكان من نتيجة ذلك انشاء مفوضية الحقوق المدنية كهيئة مستقلة، وانشاء دائرة للحقوق المدنية تابعة لوزارة العدل. ولاحقا منح السود حق الانتخاب، وتوالى صدور القوانين حتى بعد اغتياله التي تمنع التمييز العنصري وتحمي الحقوق . ويرى المتتبعون أن حلم مارتن قد تحقق بعد فوز باراك أوباما، الرئيس الـ44 للولايات

---

[36] **محمد علي صالح : ثلاثة كتبوا تاريخ السود في الولايات المتحدة: لينكولن ولوثر كينغ وأوباما،** **http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=503778&issueno=11012#.U4Ch1R0TFIE**

المتحدة، بالانتخابات الرئاسية لعام 2009، والذي يعد أول رجل من أصول افريقية يصل إلى سدة الحكم في بلاد العم سام[37].

ترينا التجربة الامريكية، وبعدها الجنوب افريقية أن هناك عدة مفاهيم مختلطة حين يتعلق الامر بمفهوم العنصرية، الحضارة والثقافة، وكلها تلعب دوراً في حل مثل هذه العلاقات المحملة بعبء التأريخ. العنصرية مفهوم طبقي في الاساس يخلق التراتبية في علاقات الانتاج ومن ثم يتبلور ثقافياً ليعطي التبرير الاخلاقي للمفهوم. عند تغير المعطيات الطبقية، مثل انتقال السود للعمل في الولايات الشمالية مثل مصانع السيارات في ديترويت، لم تختف المفاهيم الثقافية والتي تحتاج لوقت طويل من التطور الحضاري (دستور، قانون، مواطنة وغيرها) لتختفي.

لم يواجه الجنوب غير الآثار العنصرية الثقافية مع الاستقلال، فقد حسم الدستور القضايا الحضارية (دستور، قانون، مواطنة وغيرها)، وكان السودان في اغلبه يحمل تصورات عنصرية عن بعضهم البعض (كنا في مناطق النوبيين في الشمالية نطلق على باقي القطر السودان، ونطلق على البدو اسم العرب وكان لهما دلالة تحقيرية). لكن هذه البقايا الثقافية تكتسحها الحقائق والتعايش. عرف اهل الجنوب عند الشماليين بأنهم كسالى ليس لديهم أي مشغلة سوى تناول المريسة، وكان هذا من التسريبات التأريخية للمندكرو (اسم يطلق على الجلابة في الجنوب) لتبرير استغلالهم. مع النزوح بآثر الحروب تعلم الجنوبيين اعمال البناء واصبحوا اكثر قوة عاملة ومطلوبة في سوق البناء في السودان واختفت اسطورة "**كسل الجنوبيين**".

برغم الفصل السياسي والاجتماعي فقد احتاجت للتعامل مع مؤسسات الدولة وعندما تصدى لها ممثلوا المجتمع والقادة السياسيين، كان الساسة الشماليون في انتظارهم يبحثون عن السماسرة الذين سهلوا وبرروا كل خطايا الشمال وقبلوها. هؤلاء رصدهم منصور خالد واسماهم **الساسة الجنوبيين الرحّل** (nomads) **"مواقف حكومات الشمال حيال الجنوب لم تكن لتسهل دون تعاون طائفة من الساسة الجنوبيين الرحّل الذين واظبوا على التنقل من حزب شمالي الى آخر، ومن حكومة شمالية إلى اخرى**

---

[37] **طارق بنهدا: "لديّ حُلم".. شعار حرّر السّود وأوصل أوباما إلى رئاسة أمريكا،**
**http://www.hespress.com/histoire/87535.html**

**ببراعة مذهلة. تلك الطغمة من الانتهازيين لم تبال بأن يكون لها موقع في كل حكومات الشمال حتى تلك، مثل نظام الجبهة، التي لا يتوقع عاقل ان يكون لجنوبي غير مسلم مكان فيها بحكم توجهها الديني الانغلاقي، وسياساتها الجهادية نحو الجنوب، وازدرائها للديانات الأخرى. رغم كل هذا، وجد طريقه إلى ذلك النظام، المحارب الجنوبي القديم، والقس الذي لا يحتشم، دعك عن انتهازيين من الدرجة الثالثة ما فتئوا منذ الستينات يتدافعون على موائد لا يستمرئ طعامها الا بصباص (متملق) لئيم"**[38].

**ضعف الحركة السياسية الجنوبية** وضيق افق الحركة السياسية الشمالية هي المسئول الاول في تصاعد المواجهات. وإذا كنا قد وصفنا خطيئة استعمال الانظمة السودانية المتعاقبة باستعمال العنف المطلق، فقد كان الانتقال من حوادث عنف محدودة إلى تمرد شامل كامل، ثم تصعيدها بعد اكتوبر آثر فشل المفاوضات ضيقاً وضرباً للحلول السياسية عرض الحائط. لم يكن هذا سوى افتقاداً لأي رؤية او عدم قراءة للتاريخ، فقد كانت هذه هي الاساس الصلب لأي تطور مرتقب سواء في دولة متحدة او مستقلة. لقد اثبت التأريخ وبثمن مكلف هذا الدرس بعد الاستقلال وبدء حرب اهلية لانعرف كيف ستنتهي، لكن ربما نرى دول اخرى تخرج منها.

□

---

[38] **د. منصور خالد (3) ـ من يتحمل أوزار «تجارة الرقيق» في السودان: صام الشماليون عن ذكرها فاشتعلت الحرب في الجنوب** http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=185413

# الفصل الرابع: الطريق إلى نيفاشا

عندما وقعت اتفاقية آديس آبابا على خطى طريق طويل حفره الحزب الشيوعي وجاهد عليه ممثله الجنوبي الشهيد جوزيف قرنق، كان الحزب مغطى بدماء قادتة. وضعت الحرب التي دارت لاكثر من عقد اوزارها. كان جوزيف لاقو الذي التحق بمدرسة رومبيك الثانوية وتخرج من الكلية الحربية عام 1958، قد استطاع السيطرة على انيانيا في نهاية الستينات. كانت الحركة تتمتع بدعم من اثيوبيا هيلاسلاسي، يوغندا، الكنغو زائير، اما دعمها الاكبر فقد جاء من اسرائيل والتي كانت المصدر الاول للسلاح. تمت تسمية جيش الانيانيا اسم **"حركة تحرير جنوب السودان"** عام 1971. بدأت المحادثات بتعيين ابيل الير وزيراً لشئون الجنوب حتى افتتحت المفاوضات الرسمية يوم 16 فبربير 1972. وكان الهدف التوصل إلى الحكم الذاتي الاقليمي في إطار السودان الموحد. حلت اكثر مسألة شائكة حول الجيش بالتوصل إلى تشكيله متناسباً مع التركيب السكاني وإنشاء قيادة جنوبية باثني عشر ألف ضابط وجندي نصفهم من الجنوبيين[39].

تباينت مواقف القوى السياسية الشمالية ولكنها كانت كلها تنطلق من أن الاتفاقية عززت الديكتاتورية وأن فشلها سيمثل خطوة كبرى في سبيل إزاحته. من المهم مناقشة هذا الموقف وسوف ننطلق هنا من مقولة أن ايقاف الحرب والحكم الذاتي الاقليمي يستوجبان الديمقراطية. هذه المقولة – الصحيحة لحد كبير- ليست مطلقة، فقد تمت في بلاد عديدة بدون توفر الديمقراطية، وكان الاتحاد السوفيتي المثال الاكبر. قاد العداء الشديد ضد الاتفاقية إلى انقطاع العلاقات بين الحركات الشمالية والجنوبية إلى حدود ضعيفة. لم تكن الاتفاقية مقبولة أيضاً من قطاعات في الجنوب كانت تتمسك بالانفصال. وسوف تقود مراجعة هذه المواقف إلى تغيير مواقف القوى السياسية

[39] **روبرت كولينز (ترجمة مجدي الجمال): تأريخ السودان الحديث، مرجع سابق**

الشمالية من الاستفتاء والانفصال لاحقاً.

رغم صمودها لعشر سنوات فقد كان التدخل الفظ للنميري في شئون الحكم، عدم الشفافية في مسألة قناة جونقلي والاكتشافات البترولية في الجنوب، قلة الميزانيات المرصودة مركزياً، إضافة إلى سوء الادارة، الفساد وعدم استطاعة الحكومات المتتالية من تقديم مكاسب لشعب الجنوب في ظل التناحر السياسي والقبلي. كان المسمار الاخير في نعش الاتفاقية، وبعد مناورات عديدة لعبت فيها الجبهة الاسلامية القومية دور الممول للرشاوي، اتخذ النميري قرار تقسيم الجنوب لثلاث اقاليم 5 يونيو 1983. وبدلاً من أن يواجه النميري سياسيين جنوبيين يحاورون للدفاع عن الحكم الذاتي وجد نفسه في ابريل 1983 يواجهه تمرداً مسلحاً يقوده ضباط محترفين من داخل جيشه.

## الحركة الشعبية لتحرير السودان

عندما بدأت الحركة معاركها، كانت تتكون من نوع آخر من القادة، أغلبهم عاش في الشمال وتعلم في كلياتها الحربية والمدنية، تعرف عن كثب على دوران المستعربة الشماليين في الخطايا الاربعة ردحاً من العقود. انطلقت الحركة الشعبية من سؤالين: نقاتل من اجل ماذا؟، وما هو هدفنا؟. حددت الحركة الجواب على السؤال الأول، انها تعمل لتحرير السودان، رؤية تقوم على واقعين "**أولهما أسميه الواقع التأريخي أو التنوع التاريخي، والثاني أطلق عليه التنوع المعاصر أو الواقع المعاصر**". وعرف قرنق السودان في شكل معادلة بسيطة س= (أ+ب+ج)، حيث س هي السودان، أ يمثل التنوع التأريخي، ب التنوع المعاصر وج يمثل تاثيرات الخضارات الاخرى علينا، أما المتغير الثابت (س)، والذي يمثل الهوية السودانية، فهو المحصلة النهائية لهذه المتغيرات أو المكونات. الهدف كان ما اطلقت عليه السودان الجديد، بإعادة بناء السودان ليصبح "**دولة تسع الجميع**".[40]

استطاعت الحركة بطرحها المتقدم ان تستوعب كافة المكونات القبلية الجنوبية من

---

**[40] جون قرنق رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية، تحرير وتقديم د. الواثق كمير، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005**

دنكا، نوير، شلك وقبائل الاستوائية، لكنها برغم تواجد هذه المكونات معاً لم تتبلور إلى حركة وطنية وسوف تقود إلى الحرب الاهلية في الدولة الوليدة. كما ضمت بين جنباتها وحدويوا الجنوب وانفصاليوه، اعتمد التوازان بين هذين التيارين على وجود قرنق وتأثيره الكاريزمي. التطور الاخطر كان في قدرة هذه الرؤية على إجتذاب مناطق خارج الجنوب من جبال النوبة بقيادة الراحل يوسف كوه ومنطقة جنوب النيل الازرق من منطقة الانقسنا بقيادة مالك عقار، والتي امتدت تاثيراتها لاحقاً إلى دارفور وتنفجر تمردها منذ عام 2003.

التطور الابرز والاكثر تأثيراً في الحياة السياسية السودانية كانت في التحاق مجموعات من أبرز المثقفين والسياسيين السودانيين، والمنتمون إلى سودان الوسط وتأييد مواطنين أخرين للحركة الشعبية، ووجود شعبية واسعة في كافة انحاء السودان. اغلب هذه المجموعات كانوا اغلبهم من ذوي الفكر المستنير، الذين ظلوا أوفياء لاطروحات العيش في وطن متعدد، وشعروا بالخذلان من التيارات السياسية التي انتموا لها او ناصروها. عندما انفتحت الحركة على الشمال كانت لها مدخلان اما الانضمام كمجموعات او كأفراد وكان هذا الباب الذي دخل منه كثيرون، او عبر مبادرة **"لواء السودان الجديد"** التي طرحت عام 1995، التى هدفت الى تشكيل **"منبر للتفاعل السياسى والعسكرى بين قوى مختلفة يفترض ان تتبلور كياناتها فتفضى الى تكوين "حركة السودان الجديد السياسية" القادرة على تعزيز وحدة البلاد على اسس جديدة**[41].

لكن التأثير امتد أيضاً إلى دارفور سريعاً ومثلها الراحل داؤود بولاد الذي نشأ في اسرة أنصارية يمثلها حزب الامة سياسياً، ثم انتمى إلى الاخوان المسلمين في الستينات. خلال الثمانينات ومع تعرض قبيلته للحرب اكتشف بولاد وجيله، أن الاشكال المتعددة للاسلام السياسي والطائفي، قد استغلت لتمكين انظمة القومية الشمالية التي تعبر عن الوسط. انتهى الامر ببولاد العودة لدارفور قائداً لاحدى قوات

[41] **مصطفي عبد العزيز البطل:غربا باتجاه الشرق: حيدر وحساب البيدر: الشماليون فى الحركة الشعبية،** http://www.sudanray.com/showthread.php/2093-حيدر-وحساب-البيدر-الشماليون-فى-الحركة-الشعبية

الجيش الشعبي لتحرير السودان في اواخر 1991، حيث اسر واغتيل[42].

لم ينل تواجد شماليين في الحركة الشعبية، بعضهم كمقاتلين، إلا أن اغلبهم كانوا من المثقفين، سوى نقاشات مؤيدة او شامتة. ورغم قلة الكتابات التي توثق الدور الحقيقي لوجودهم، مدى تأثيرهم الحقيقي على اتخاذ القرارات المصيرية، او على تغيير المفاهيم السائدة وسط التيار الرئيسي الذي كان قد أتضح جلياً منذ مؤتمر توريت 1991. ظهرت معظم الكتابات ووجهات النظر بعد نيفاشا وظهور التوجه الانفصالي في الحركة منذ تولي سيلفا كير قيادتها. عبر عن هذا اكثر قيادي الحركة بروزاً في ساحة العمل السياسي، الواثق كمير والتي استعمل فيها الفاظاً كانت مكروهة في قاموس الحركة "**شدَّدتُ في هذه الكتابات على خيبة ظن الشماليين من أعضاء الحركة، وكافة مناصريها في الشمال، الذين علقوا آمالهم في قيادة الحركة لعملية التغيير والدفع بالأوضاع الناجمة عن اتفاقية السلام (التي وصفها الزعيم الراحل، جون قرنق، بـ\"السودان الجديد في حده الأدنى"**[43].

مع نشوء الحركة كانت المايوية تشهر اخر اسلحتها، قوانين سبتمبر البائسة، تجسساً، تحسساً، قطعاً للايدي ومن خلاف، الشروع في الزنا، وبلغت اقصى موبقاتها بشنق السبعيني الذي ما تفوه قط بنابي الحديث. وعندما خرجت جماهير مليون شهيد لعهد جديد إلى الشوارع كانت إذاعة الحركة قد انتشرت في بوادي السودان وقراه. سقط الملهم ولم يسقط النظام، فقد تربع من تربوا في ظل النظام على السلطة وتركت الفتات للتجمع الوطني لانقاذ البلاد، متردداً وعاجزاً.

المتأهبون لوراثة العهد انتظروا أن يعبر جون قرنق نهر السوباط ويحتفل باسقاط النميري في القصر الجمهوري، وكأن مشكلتهم كانت معه وليست مع القوى السياسية الشمالية برمتها، التي خبروها عبر المعاهدات المنقوضة، العهود بلا قيمة وفي معيتهم هذه المرة قوانين لا تساوي الورق الذي كتبت عليه. كانت الحركة الشعبية نسيجاً مختلفاً عما عهدوه فقد ربطت نفسها بالحضارات السودانية القديمة وانتسبت اليها،

---

[42] **احمد ضحية: دارفور..على ضوء أحداث مايو..لحظة تحول في تاريخ بلد واحدة، أم قصة بلدين(1-3)، الحوار المتمدن-العدد: 2292 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=135633 تصفح 22 مايو 2014**

[43] **د. الواثق كمير: الشماليون بالحركة الشعبية: تحويل الخصوم إلى أصول ... !!، http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-4280.htm، تصفح 24 مايو 2014**

ورأت لها حقاً أصيلاً في الدولة، إدارتها والتمتع بثرواتها. مع سقوط رأس النظام تمت صياغة ميثاق التجمع يوم 8 ابريل 1985، وكما عبر كولينز " **ضم التجمع الكثير من السودانيين ذوي القدرات، ولكن لم يكن لأي منهم الكاريزما والشخصية والرؤية لقيادة الجميع**". لم يتحمس الجنوبيين للثورة الجديدة، فلم تعقد مائدة مستديرة، لقاءات او أي خطوات غير رفض قرنق، الذي كان قد سيطر على الجنوب سوى المدن الكبرى، على التفاوض مع من سماهم "**النميرية بدون نميري**".

منذ ذلك التأريخ سوف يتدافع ممثلوا الشمال في تحديد مواعيد لقاء قرنق، وسوف يفرض اجندة احداث السودان حتى وفاته المأساوية. كان أول لقاء بين ممثلي التجمع والحركة الشعبية في 20 مارس 1986 وتمخض عن إعلان كوكادام بأثيوبيا. كان الأساس ضرورة عقد المؤتمر الدستوري، ولتهيئة المناخ الملائم: الالتزام بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية، رفع حالة الطوارئ، العمل بدستور 1956 والمعدل في عام 1964، إلغاء الاتفاقات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى، وقف إطلاق النار، حل الحكومة المذكورة نفسها وتستبدل بحكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما في ذلك الحركة والجيش الشعبي والقوات المسلحة واخيراً اتفق الجانبان مؤقتاً على أن المؤتمر الدستوري المقترح سوف يعقد في الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو 1986 على أن تسبقه اجتماعات تمهيدية ويكون انعقاد المؤتمر عملياً عقب إعلان الحكومة الحالية للترتيبات الأمنية الضرورية وتوفر المناخ الملائم الضروري.

رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية القومية التوقيع على الاتفاق. كان هذا متوقعاً من حزبين كانا والغين في السدننة، ومن مجلس عسكري مرتبط بهما ويمثل العقلية الشمالية المحافظة والتي كانت تطاردها الهزائم في كافة ميادين القتال في الجنوب. كان هذا مفهوماً ولكن ما كان محيراً أن تجمعاً عملت احزابه لسنوات طويلة لاسقاط النظام، وكان سندها الجماهير التي كانت تتوق إلى السلام، كان قد هجر هذه الجماهير وأصبح معزولاً في نادي المهندس واجتماعات نادي اساتذة جامعة الخرطوم. لم يدافع التجمع جيداً عن اعلانه الذي كان قميناً بحل المشكلة آنذاك.

أدت انتخابات تم التلاعب في آلياتها وتوزيع دوائرها إلى صعود الجبهة الاسلامية القومية لتنال 52 ممثلاً يمكن ببساطة وصفها أنها كانت نتيجة للمال السياسي

والتلاعب التقني. تمت انتخابات الجنوب في كوميديا شائهة قاطعها اغلب الجنوبيين وفاز معظمهم بارقام مضحكة. عاد السيد الصادق إلى الحكم وادار البلاد أسوأ إدارة تميزت بالتردد، المساومة والانشغال بالمماحكات. كان الموضوع واضحاً تماماً الغاء قوانين سبتمبر وطرح الموضوع في المؤتمر الدستوري، بدلاً من ذلك طرح ادخال تشريعات بديلة في يونيو 1987.

لعبت الحركة الشعبية دوراً كبيراً في دفع الامور إلى تصاعد صيحات الحرب. فقد اركبت اخطاء استراتيجية لعدم قراءتها الصحيحة لواقع الصراع السياسي في السودان، وعدم اكتراثها اعطاء حلفائها والمعجبين بها أي رسائل مشجعة. فقد قامت باسقاط طائرة الفوكرز المدنية والتابعة للخطوط الجوية السودانية عام 1986، وبعث العقيد جون قرنق راديو برقية تهنئة لقائد العملية الرائد الدكتور لام أكول بأسقاط الطائرة. الخطأ الثاني من إحتلال الكرمك في نوفمبر 1987 والذي دفعت له اثيوبيا منقستو هايلي مريم كمقابل لتأييد السودان لحركات التحرير الاريترية. سوف تكلف هذه الاخطاء القاتلة في تداعياتها الشعب السوداني فقدان النظام الديمقراطي، ويكلف الحركة الشعبية بتعبيد الطريق لحرب سوف تمتد حوالي العقد، وسوف يأكل الاخضر واليابس في الجنوب ويتركه غابة محروقة سوف يدفعون ثمنها في اشعالها الحرب الاهلية الاخيرة في عام 2014 بعد الانفصال.

كان العجز عن ادارة التنوع قديماً في الحياة السياسية السودانية، لكن سوء الادارة السياسية للسيد رئيس الوزراء كانت قد اصبحت عبئاً على هدف ايقاف الحرب والوصول للسلام. كان هناك ثقلان احدهما ايديولوجي في ارتباطه القديم بتيار الدولة الدينية، والاخر فكري في ربط الديمقراطية وادارة التنوع بالاجماع. رغم أن الفكرة مغرية، إلا أن مصائرها كانت دائما القفز إلى المجهول وعقد اتفاقات هلامية. في كل الديمقراطيات كانت أهم ملامح نجاح القادة امكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لتعبر عن المزاج الشعبي المناسب. ترافق مع هذا الضغط العنيف من الجبهة الاسلامية القومية، حيث تمكنت راسماليتها الطفيلية من هزيمتة في السوق، واطارت جعجعتها صوابه. شكل السيد المهدي حكومة جديدة في مايو 1988، وكانت المهزلة الحقيقية أن من وقع على كوكدام والتي تتحدث عن أن الوضع الدستوري سوف يناقش في مؤتمر، اتى بالدكتور الترابي، عراب قوانين سبتمبر، وزيراً للعدل لأعداد القوانين

الجديدة للشريعة.

تدخل الفترة الديمقراطية الثالثة التاريخ السياسي السوداني كاحد المنعطفات المهلكة، فقد تركزت رئاسة الاحزاب في قيادة الطائفة، وفي باقي الاحزاب في قيادات تأريخية سوف لن تزيحها من مواقعها سوى الاختفاء الطبيعي. كان هذا مانعاً لتجذير الديمقراطية داخلها، والاعتماد على تحركات الزعيم. من هنا جاءت اتفاقية السلام "**الميرغني – قرنق**" نوفمبر 1988، مذكرة القوات المسلحه في فبراير 1989، تكوين حكومة الوحدة الوطنية، وتحديد المؤتمر الدستوري في سبتمبر 1989، لتنتهي باستيلاء الجبهة الاسلامية القومية على السلطة، لتبدأ فصلاً دامياً من الحرب. شكل السيد المهدي اربع وزارات في اربع سنوات دخلت التاريخ باعتبارها اقصر الحكومات. لكن السيد الصادق المهدي كان قد ترك ميراثه بتكليف فضل الله برمه ناصر تكوين مليشيا المراحيل في جنوب كردفان، وقدمت حكومة الوفاق (ضمت الامة والجبهة الاسلامية القومية) مشروع قانون لانشاء قوة الدفاع الشعببي رفضها البرلمان وطبقها انقلاب الانقاذ.

## حروب الجهاد

عندما تسلم تيار الدولة الدينية السلطة كان يخطط لاختطاف الوطن لصالحه. من اجل ذلك تواصل مع الحركة مدعياً الرغبة في حل سلمي. كان النظام في حاجة بعض الوقت و كان اول اتصال في ديسمبر 1989 مع جهود من الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر. في الاعوام الاولى ركز على الاستيلاء الكامل على مفاصل الحياة، بدءاً بالقوات النظامية، الخدمة المدنية، الحياة الاقتصادية، العمل الاجتماعي. ولتعويض النقص الحاد في القوات من ناحية ومن ناحية اخرى عدم ثقتة في هذه القوات، تم انشاء قوات الدفاع الشعبي عام 1990. كان انهيار نظام منجستو في اثيوبيا في مايو 1991 وما سيتلوه من الانشقاقات والحروب بين الفرقاء، الفرصة الذهبية لتمكين الحكم وبناء القوة العسكرية. والمدهش أن سقوط نظام ايديولوجي ديكتاتوري سوف يحذونه حذو النعل ويمارسون نفس سياساته، لم يثر في قادتهم سوى التهليل والتكبير واعتبارها هبة السماء.

لم يكن لدي النظام أي اوهام حول موقفه من الجنوب، فبعد أن اعتبر أنه قد اصمت

الشعب في الشمال، واعِتَقَد أنها قد حشرت في ثوب الدولة الدينية وفرضت منظومتها، فقد كان مشروعه الذي ورثه من المؤسس حسن البنا، تحويل السودان إلى منطقة عروبية اسلامية خالصة. وكانت الوسيلة واضحة ومجربة، انتقال الجهاد من اركان النقاش في الجامعات، رفع المصاحف في المظاهرات إلى ساحات القتال. تحولت حرب كانت حول المساواة، التنمية، الدستور، نظام الحكم إلى حرب مقدسة، كان اقرب امثلتها الحروب الصليبية. كان الانقلاب مخرجاً جيداً من الحرج السياسي والدبلوماسي، فمهما تم من نقد للنخبة الحاكمة زمن الديمقراطية فقد كانت نظماً شرعية، وتحاول قوى متعددة فيها للوصول لحلول، وامكانية التواصل الشعبي والرسمي متوفرة.

بعد شهور قليلة من الانقلاب توصلت القوى السياسية لاتفاق التجمع الوطني الديمقراطي في اكتوبر 1989 في سجن كوبر. تمت محاولات التحالف بين الحركة الشمالية المعارضة والحركة الشعبية عبر **"اتفاقية تحالف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب الأمة"** في 29 يناير عام 1990. انضمت الحركة الشعبية للتجمع وتم في اجتماعها الثاني بلندن 1992م، إجازة الدستور الانتقالي الذي سوف يحكم به السودان، عقب الاطاحة بحكومة الجبهة الاسلامية القومية، خلال فترة انتقالية.

## الطريق إلى تقرير المصير

تبنّت الحركة الشعبية لمبدأ تقرير المصير في مؤتمر توريت في شهر سبتمبرعام ، 1991 عقب الانقسام الكبير وتكوين ما اسمي فصيل الناصر (بقيادة رياك مشارولام اكول)، والذي كان قد طرح الانفصال **"الجيش الشعبي لتحرير السودان يدعو الى حل مشكلة الحرب الاهلية بطرح خيارات الوحدة في إطار سودان علماني وديمقراطي أو إقامة اتحاد لدولتين كاملتي السيادة أو تطبيق حق تقرير المصير"**.
تمّ قبول حق تقرير المصير كامكانية بواسطة الحكومة السودانية وأصبح المعلم الأساسي لإعلان فرانكفورت، الذي وقّع عليه الدكتور علي الحاج والدكتور لام أكول، **"نصّ الإعلان على إجراء استفتاءٍ عام في جنوب السودان بعد نهاية الفترة الانتقالية لاستطلاع آراء المواطنين الجنوبيين حول نظام الحكم الذي يناسب**

**تطلعاتهم السياسية دون استبعاد أي خيار"**[44].

مهّدت هذه الاتفاقيات لإعلان أسمرا (مؤتمر القضايا المصيرية) الذي وقّع عليه كلُّ قادة التجمّع الوطني الديمقراطي بما فيهم الحركة الشعبية في 23 يونيو عام 1995 تضمنت قراراً حول قضيّة تقرير المصير. تم التأكيد عليها في الميثاق السياسي لعام 1996، اتفاقية الخرطوم للسلام لعام 1997، واتفاقية فشودة لعام 1997، وقد عكس دستور السودان لعام 1998 وأكّد حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان.

مياه كثيرة جرت تحت النهر بعد إقرار الجميع بحق تقرير المصير، لكن الاعتراف الرسمي جاء بتوقيع "**الاتفاق الإطاري في ماشاكوس في 20 يوليو 2002م**"، وبموجبه مُنح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد مرحلة قدرها ست سنوات، وذلك من خلال استفتاء يقضي بالوحدة أو الانفصال، ويتم أجراؤه تحت رقابة دولية. تناول العديد من الكتاب السودانيون المرحلة من إقرار الجميع بحق تقرير المصير إلى نيفاشا، ومسئولياتها، لكن يمكن انتخاب عدة اعمال كاشفة من امثال كما فعل الجنرال الكيني لازاروس سومبييو "**الوسيط: محادثات سلام السودان**"، والوسيط النرويجي هيلدا جونسون "**بسط السلام في السودان :القصّة الخفيَّة للمفاوضات التي أنهت أطول حرب أهليَّة في إفريقيا**"، وكتاب جون يونق " the fate of Sudan: origns and consequences of a flawed peace process". محلياً جاءت مقالات منصور خالد والتي جمعها في كتاب "**تكاثر الزعازع**" تضيف الكثير، لكن سلسلة مقالات الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان تعدت الوصف إلى تحليل دور الاطراف المختلفة ومسئولياتها. حمل سلمان مسئولية انفصال الجنوب للدكتور غازي العتباني، الدكتور علي الحاج، مبادرة السلام من الداخل (رياك ولام)، التجمّع الوطني الديمقراطي، حزب المؤتمر الشعبي، شماليو الحركة الشعبية، التدخّل الاقليمي والدولي والقوى السياسية الشمالية.

وراى أحمد إبراهيم أبوشوك في قراءة ممتازة لمقالات سلمان، أنه قدم "**وفي طرح موضوعي ومهني لحيثيات القضية استطاع المؤلف سلمان أن يحدد مسؤولية كل**

---

[44] **د. عبد الماجد بوب: جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2010، الطبعة الثانية**

**طرف من الأطراف السياسية في سياقها التاريخي والسياسي، دون أن يبرئ أيّاً من القوى السياسية من عملية الانفصال، وإن اختلفت درجات تحمل المسؤولية، التي يقع وزرها الأثقل على عاتق حكومة السودان، أو المؤتمر الوطني بصفة أفصح"**[45].

خلص سلمان أن شعار السودان الجديد المُوحّد فرضته ضرورة الاعتماد على النظام الاثيوبي الذي كان يرفض شعار الانفصال أو حتى تقرير المصير، وأن توجّه الحركة نحو الانفصال لم يبدأ بمفاوضات السلام أو بمقتل دكتور جون قرنق، وإنما جاء كنتيجةٍ طبيعيةٍ وحتميةٍ لسقوط نظام منقستو هايلي مريم في عام 1991. يعضّد هذا الادعاء تبنّي الحركة مبدأ تقرير المصير، بعد أربعة أشهرٍ فقط من سقوط نظام منقستو، في مؤتمر توريت والذي أكّدت توجّهاته قراراتُ مؤتمر شقدوم، بل وزادت عليه بالنظام الكونفيدرالي. لم يكن هذا التوجه ليجد تغبيره وامكانية تحققه إذا لم يجد تأييداً من المحيط الاقليمي والعالمي، مما سنتناوله لاحقاً.

---

[45] **أحمد إبراهيم أبوشوك: الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان في سلسلة مقالات عن مسؤولية انفصال جنوب السودان،** http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=40162

# الفصل الخامس: الفيدرالية

أتناول الفيدرالية هنا باعتبارها الخلاف الأساسي بين القوى السياسية الشمالية والجنوبية. كانت الفيدرالية منذ تم تداولها في مؤتمر جوبا 1947 وظلت تتردد على السنة جميع السياسيين، الحركات المسلحة وفي كل المناقشات والحوارات بين الطرفين، حتى تم استبدالها بحق تقرير المصير في التسعينات من القرن الماضي. لم يكن الوضع الخاص لاقليم ما في دولة او حتى الفيدرالية خطاباً غائباً في ادبيات السياسة العالمية، فقد كانت الولايات المتحدة قائمة على النظام الفيدرالي، وبريطانيا نفسها قائمة على علاقة خاصة مع ايرلندا الشمالية، لينين كان قد نادي بحقق الامم في تقرير مصيرها منذ اوائل القرن. سوف نتابع هذه الرحلة الاسيفة وكيف أن مواقف القوى السياسية جميعها أدت بنا إلى واقع الانفصال. رغم أنني اطلعت على معظم ما كتب حول هذا الموضوع، إلا أننى اجد نفسي منذهلاً من الموقف الثابت للقوي السياسية السودانية الشمالية حول رفض الفكرة، كما الاحظ خلو مكتبتنا من تناول للفيدرالية نفسها، مفاهيمها، تطبيقاتها او حتى محاولة من المؤتمرات التي عقدت على مر العقود لمحاولة التعرف عليها في واقع تطبيقها من الولايات المتحدة، كندا، الهند وغيرها. وسوف نحاول أن نحلل اراء هذه القوي السياسية الشمالية.

## الفيدرالية: مفاهيم منهجية

هناك تعريفات عديدة للفيدرالية، لكن كلها تتفق على أن لها أساس دستوري وتتكون من حكومة مركزية (اتحادية)، ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، تتقاسمان السيادة في الدولة. الأقاليم والولايات تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد السلطات التشريعية والتنفيذيه والقضائية بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية. ويعتبر الدستور في النظام الفدرالي هو السلطة العليا التي تستقي منها الدولة سلطاتها. ومن الضروري وجود قضاء مستقل لإبطال أي قانون لايتماشى مع الدستور. وينبغي أن يكون الدستور **"صارماً"** وغير

"**فضفاض،** وتكون القوانين الواردة في الدستور غير قابلة للتغيير إلا من قبل سلطة أعلى أو هيئات تشريعية.

وهناك تعريف آخر أنها دولة واحدة، تتضمن كيانات دستورية متعددة، لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع في مجموعها للدستور الفدرالي، باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي، وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري وسياسي مركب. حدد دايسي السياسي الإنكليزي شرطين لتشكل الدولة الفدرالية. أولهما هو وجود عدة دول "**وثيقة الارتباط ببعضها محلياً وتاريخياً وعرقياً أو ما شابه يجعلها قادرة على ان تحمل- في نظر سكانها- هوية وطنية مشتركة**". والشرط الثاني هو "**الرغبة الوطنية في الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الإتحاد**". من الملامح الأساسية للفدرالية توزيع السلطات، تقسيماً كبيراً في السلطات بين المركز والأقاليم وتنسق كل واحدة من تلك الحكومات في إطار صلاحياتها مع الأخرى وتعتمد عليها. النتيجة الرئيسية لتقسيم السلطات تتمثل في عدم قدرة أي من الحكومتين (المركز- الأقاليم) على ممارسة نفس القدر من السلطة التي كانت ستمارسها في ظل دولة موحدة غير فدرالية

الحكم الفدرالي واسع الانتشار عالمياً، وثمانية من بين أكبر دول العالم مساحة تحكم بشكل فدرالي. وأقرب الدول لتطبيق هذا النظام الفدرالي على المستوى العربي هي دولة الإمارات العربية المتحدة أما على المستوى العالمي فهي دولة الولايات المتحدة الأمريكية. امثلة الدول الفيدرالية ونلاحظ أنها كلها انظمة ديمقراطية عدا الامارات: الولايات المتحده، المكسيك، البرازيل، الارجنتين، المانيا، استراليا، سويسرا، النمسا، بلجيكا، روسيا، الهند، البوسنه والهرسك، كندا، اثيوبيا، العراق، نيجيريا، ماليزيا، جزر القمر، الامارات والباكستان[46].

إذا كانت الفيدرالية تعالج قضايا الاختلافات العرقية، الجغرافية التنموية وغيرها، فقد تبين أنه من بين 150 دولة مستقلة خضعت للدراسات المقارنة خلال الأعوام 1970-2000، لا توجد سوى 15 دولة تتمتع بالتجانس السكاني المطلق، فقد ظلت الاختلافات

---

**[46] بهزاد علي ادم: الفيدرالية والكونفدرالية والفرق بينهما، الحوار المتمدن، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10930 تصفح 19 مايو2014**

اللغوية والثقافية لا تؤخذ بالاعتبار. يعتبر نموذج الدولة في بلجيكا (الفيدرالية واللغوية)، التي تعتبر مزيجا من الإثنيات والمجموعات العرقية، وتتعايش في داخلها مجموعة من اللغات التي يرسّمها الدستور البلجيكي لغات رسمية، كما يتيح لكل مجموعة من المجموعات السكانية حرية استعمال لغاتها داخل أقاليمها.

يقضي النظام الفدرالي البلجيكي بتقسيم بلجيكا إلى ثلاث ولايات يتمتع كل منها بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي وهي: الإقليم الفالوني، الإقليم الفلامندي وإقليم بروكسيل. ويوجد في كل من ولاية من هذه الولايات رئيس وزراء ومجلس وزراء ومجلس نواب، وهذه السلطة المحلية تتمتع بحق اتخاذ القرارات المحلية وتدبير شؤون إدارات المحافظات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها. لحل مشكلة التنوع الثقافي واللغوي المناطق اللغوية في بلجيكا فقد تم تقسيم البلاد إلى أربع مناطق لغوية او أقاليم لغوية **"يحدد الدستور في مادته الرابعة: تتكون بلجيكا من أربع مناطق لغوية: منطقة اللغة الفرنسية، منطقة اللغة الهولندية، منطقة بروكسيل العاصمة مزدوجة اللغة، ومنطقة اللغة الألمانية. كل وحدة " إدارية" للمملكة تشكّل جزءً من هذه المناطق اللغوية. لا يمكن تغيير أو تعديل حدود المناطق اللغوية الأربع إلاّ بقانون يتم تبنّيه بأغلبية الأصوات لكل وحدة لغوية ولكلٍ من المجالس. على شرط أن تجتمع أغلبية أعضاء كل وحدة بحيث يصل مجموع الأصوات الإيجابية المعبّرة في وحدتين لغويتين إلى نسبة الثلثين"**[47].

وتنقسم أجهزة الإدارة الإقليمية في بلجيكا إلى إدارة إقليمية **"هنالك حكومة للوحدة الفرنسية وأخرى للوحدة الفلامندية حُدّدت تركيبتها ووظيفتها بقانون ... هنالك حكومة للوحدة الجيرمانية تم تحديد تركيبتها ووظيفتها بقانون"**، أما المشكّل لحكومة الإقليم فهو مجلسها. لكل قومية بلجيكية مجلس خاص بها، ويتألف كل مجلس قومي من أعضاء مختارين من المجالس المحلية، فالمجلس القومي الفلمنكي يمثل السكان الناطقين بالهولندية في ولايتي فلاندرز وبروكسل، أما المجلس القومي الفرنسي فيمثل السكان الناطقين بالفرنسية في ولايتي والونيا وبروكسل، وتقع على

[47] **الكاتب الاستاذ جيدور حاج بشير: إدارة التنوع الإثني اللغوي في بلجيكا- قراءة في التجربة، 19 مايو2014**
**http://www.bchaib.net/mas/?option=com_content&view=article&id=99:-x-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10**

عاتق هذه المجالس مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الثقافية كاللغة والمتاحف ووسائل الإعلام والرياضة والسياحة، وقد تتدخل في بعض الشؤون الأخرى كالتعليم والصحة والرفاهية، وهناك مجلس ثالث يمثل الناطقين بالألمانية. كما يحق للمجموعات اللغوية والجهات ربط علاقات خارجية وإبرام اتفاقات مع الدول الأجنبية و خاصة حول الملفات التي تديرها في إطار الحكم الذاتي للجهات في إطار الصلاحيات و الاختصاصات المخولة لها[48].

## الفيدرالية واللامركزية

بشكل عام يمكن ان نشير أن النظام الفيدرالي نظام سياسي متكامل ينظمه الدستور وهو اتفاق فيما بين السكان للمشاركة في السلطة وفق توزيع عادل يضمن عدم تدخل اية مجموعة في شؤون مجموعة اخري او التغول عليها. بينما اللامركزية فهي وسيلة من وسائل المركزية لتخفيف الأعباء الإدارية الملقاة علي عاتق السلطة المركزية فهي لا تعني بأية حال توزيعا للسلطة فالسلطة وفق هذا النظام لم تفقد طابعها المركزي، وقد يكون التغيير دستورياً او عبر قوانين. اللامركزية الإدارية، تعتمد على إعادة ترتيب الهيكل الإداري للدول من أعلى إلى أسفل، ثم توزيع الوظيفة الإدارية وفق التسلسل الهرمي من المركز وانتهاء بأصغر مركز إداري في أطراف الدولة. واللامركزية المرفقية فيها تمنح السلطة المركزية مرفق عام (كالمؤسسات والهيئات العامة) صلاحية ممارسة نشاط معين، تحت رقابتها[49].

تقوم اللامركزية على أساس توزيع الاعباء الادارية بين الحكومية المركزية في العاصمة وبين الادارة المحلية في الاقاليم، وتتمتع الادارة المحلية بالشخصية المعنوية المستقلة، مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية. هناك ثلاثة اشكال للامركزية: اللامركزية المصلحية أو المرفقية (فيها تمنح السلطة المركزية مرفق عام (كالمؤسسات والهيئات العامة) صلاحية ممارسة نشاط معين، تحت رقابتها)،

---

[48] **ماهر طالب الاديب: الأنظمة الفدرالية – بلجيكا،** **http://www.iraqfuture.net/fedral/6.htm** تصفح 19 مايو2014

[49] **الدكتور ادريس لكريني: المركزية واللامركزية الادارية،** **http://www.startimes.com/f.aspx?t=32798134**، تصفح 19 مايو2014

اللامركزية المحلية أو الاقليمية والايلولة (Devolution). والاخيرة تعطي صلاحيات واسعة ويكون مصدره القانون او الدستور.

### منصور خالد

منذ ابتدأ منصور خالد بالكتابة في الصحف السيارة، إختار أن يخاطب الصفوة، منذ مجموعة مقالاتة التي كتبها عقب انتفاضة أكتوبر عام 1964، وكان الكاتب يعمل وقتها مندوباً للأمم المتحدة بالجزائر. وكتبت مجموعتها الثانية خلال فترات اغترابه بفرنسا وهو يعمل في باريس بمنظمة اليونسكو. تبني منصور مشروعاً فكرياً قام على إيجاد المعادلة الصالحة لحكم السودان، وأختار في حياته العمل مع ديكتاتور مثل النميري او كاريزما متفردة مثل جون قرنق. وقد تكللت جهوده بنجاح كبير حيث كان من مهندسي اتفاقية آديس آبابا. مع توجهات النظام المايوي نحو ما اسمي المصالحة الوطنية، ودخول الاخوان المسلمين كحلفاء للنظام، أختلف مع النظام وامطره بوابل من المؤلفات المحكمة والتي تفضح مخازيه الفكرية والسياسية: **"لا خير فينا ان لم نقلها"** وتضم مجموعة من المقالات اعدها الكاتب في الفترة ما بين 1978-1980 **حول الوضع السياسي في السودان.** الكتاب الثالث: السودان و**"النفق المظلم قصة الفساد والاستبداد"**. وهو كتاب في نقد نظام النميري بصورة مصادمة وظهرت فيه مفاصلة منصور الكاملة لنظام الخرطوم. ولقد صدرت طبعته الأولى في يناير من العام 1985 قبل أقل من ثلاث شهور من سقوط نظام نميري إثر انتفاضة الشعب السوداني في أبريل 1985**.** يعتبر الكتاب سيرة ذاتية لمنصور وللنظام المايوي إذ ذكر فيه من دقائق الأخبار الكثير. والكتاب الاخير: **"الوعد الحق والفجر الكاذب"** وهو في نقد قوانين سبتمبر النميرية.

انضم منصور للحركة الشعبية لتحرير السودان بعد اعلانها عام 1983، وشغل ادواراً مهمة في تشكيل رؤؤاها السياسية والفكرية ومثل دعامة كبرى في استقطاب التعاطف الشمالي لها. مع انقلاب الانقاذ وتحويلها الحرب الاهلية إلى حرب دينية جهادية، بدأ منصور في مرحلته الثالثة بالتناول النقدي القاسي للنخبة السودانية وأعتبرها مسئولة عن التردي والتخبط الذي أتى بالتيار الديني إلى السلطة. اعطتنا هذه الفترة افضل ما نملك من تقريب النخبة الشمالية إلى التعرف بدقة وتفاصيل عن الجنوب. فبعد أن قرع

النخبة في كتابة البانورامي من جزئين **"النخبة السودانية وإدمان الفشل الصادر 1993م"**، اصدر **"الصورة الزائفة والقمع التاريخي: جنوب السودان في المخيلة العربية عام 2000"** وهو محاورة لكل المقولات حول طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب، بأنه صراع عربي ـ زنجي، أو إسلامي ـ مسيحي، وهي المقولات التي يراها د. منصور خالد أحكاما تعسفية. لقد اتاحت لنا مقادير مقدرة أن يعمل مفكر سوداني على هذا وجعل لنا من الجنوب كتاباً مفتوحاً لحد كبير. ثم أصدر سفراً ضخماً وثق فيه المشكلة الجنوبية منذ بداياتها **"السودان، أهوال الحرب.. وطموحات السلام ـ قصة بلدين عام 2003"**. كان عنوان الكتاب مفاجئاً من منصور والذي بنى مشروعه الفكري على الوحدة ضمن شروط عادلة. اخر اعمال منصور" **تكاثر الزعازع وقلة الأوتاد"** وهي مجموعة مقالات.

يهمني هنا سلسلة مقالات (22 حلقة) نشرها منصور في صحيفة الرأى العام أبتداء من الاحد 3 يناير 2010، قبل حوالي العام والنصف من الاستفتاء والانفصال. كانت المقالات بعنوان **"قراءة في أزمة وطن مزمنة ..السودان..إلى أين المصير ؟".** جاءت المقالات والوطن يشهد الاستعداد للاستفتاء وكل الدلائل تشير إلى الإنفصال، ويرى منصور أن المشروع الفكري الذي جالد وصابر عليه عبر العقود يسير إلى الفشل الماحق، لم تفلح كل كتابات منصور في استنهاض النخبة، خاصة السياسية في تدبر امرها. المقالات متشائمة بل يائسة رغم أنه حاول اعطائنا غير ذلك **"لقد ظلت قضية السودان: وحدته واستقراره والترقي بأهله هي همنا الأول في منابر الرأي وساحات السياسة، دون أن يلهنا ذلك عن هموم أخرى.... رغم تلويه، لا ننظر للماضي بغضب. فالمراقب الموضوعي للأحداث لا يتعبد في الماضي ولا يحقد على التاريخ بل يراجعهما مراجعة تستعرض حساب الربح والخسارة ثم يتمعن ملياً في الحاضر ويستقرئ النذر التي تلوح في الأفق "[50].**

من كل اعمال منصور الموسوعية والبالغة الثراء سوف نستعين بهذه المقالات في إعمال رصد تطور فكر مدمني الفشل من رفض الفيدرالية إلى قبول تقرير المصير

---

[50] **د. منصور خالد: قراءة في أزمة وطن مزمنة ..السودان..إلى أين المصير ؟**
http://sudan-forall.org/forum/viewtopic.php?t=4147&sid=...584c8e005eae40045222

والانفصال. بعث بنجامين لوكي رسالة بوصفه رئيساً للمؤتمر الجنوبي في 16 نوفمبر 1954م، أي قبل ما يزيد قليلاً على العام من إعلان الاستقلال، إلى الحاكم العام البريطاني ووزيري الخارجية المصري والبريطاني "**إذ تعذرت الفيدرالية فلا مناص من أن ينفصل الجنوب عن الشمال بالطريقة التي انفصلت بها باكستان عن الهند**". في عشية الاستقلال عبر بنجامين لوكي عضو البرلمان عن دائرة ياي في جنوب الاستوائية عندما طالب في 12 ديسمبر 1955 بتكوين مؤتمر من كل الأحزاب للاتفاق على "**أن يتضمن إعلان الاستقلال بياناً يُعلَنُ فيه عن قيام دولة فيدرالية تضم الجنوب والشمال في إطار سودان موحد**".

تم رفض الاقتراح تماماً من الحكومة والمعارضة، عدا محمود محمد طه الذي صاغ في مشروع دستور أسماه دستور السودان الديموقراطي الإشتراكي الفيدرالي في 15 ديسمبر 1955. رغبة منها في إعلان الاستقلال في البرلمان في أول يناير 1956م، وافقت تلك الأحزاب على إضافة فقرة في إعلان الاستقلال. ناقشت لجنةُ صياغة الدستور الاقتراح ورفضتها. رد ساتيرنينو أوهورو نائب توريت واحد أعضاء الجنوبيين الثلاثة في لجنة الدستور "**إن الجنوب يطالب بالارتباط فيدراليا بالشمال، باعتبار أن ذلك حق أصيل يملكه بموجب مبادئ حق تقرير المصير**". كان هناك أيضاً عقلاء في رهط الشمال كما روى منصور خالد "**ولتأكيد حرصه على الوحدة، يروي ستانسلاوس في مذكراته التي نشرت في عام 1990 قصة لجوئه إلى الإمام عبد الرحمن المهدي، أحد الراعين للحكومة القومية، ليستنجد به. استدعى الإمام ثلاثة من أهل الحل والعقد في تلك الحكومة للحوار مع السياسي الجنوبي: الصديق المهدي رئيس حزب الأمة، وإسماعيل الأزهري رئيس الحكومة القومية، وعبد الله خليل الأمين العام لحزب الأمة ووزير الدفاع في تلك الحكومة وقال لثلاثتهم، حسب رواية ستانسلاوس: لقد عجز الأتراك عن هزيمة الجنوبيين، ولم يستطع والدي المهدي السيطرة عليهم. كما لم يتمكن الإنجليز من دحرهم إلا بصعوبة. هؤلاء الجنوبيون، كما أبلغني بياساما، يريدون أن يحكموا بلدهم بالطريقة التي تُطمئنهم في إطار السودان الموحد. اذهبوا وأعطوهم ما يريدون** ". ليس الرفض فقط فقد تم التضييق على دعاة الفيدرالية، فقُدم ستانسلاوس للمحاكمة بتهمة الدعوة للفيدرالية، ساتيرنينو فلم يتعرض لمحاكمة وإنما ترك أمر محاكمته وعقوبته للأجهزة الأمنية التي

اغتالته في الحدود اليوغندية.

عند وضع دستور 1924 أصر لينين على منح حق تقرير المصير، بما في ذلك حق الانفصال، لكل دول الاتحاد. ولم يغير جوزيف ستالين ذلك النص في دستور 1936م وأن كان قد امعن في روسنة كل ولايات الاتحاد بهدف القضاء على خصوصياتها الثقافية. استمر النص موجوداً حتى نهاية الاتحاد السوفيتي، وقد كان أحد أسباب أن تفكك الدولة حدث بدون عنف او دماء. واضاف منصور **"ومما تجدر الإشارة إليه أن جواهر لال نهرو اعتمد عند وضع دستور الهند، من بين ما اعتمد عليه من مراجع، على الدستور السوفيتي لإنشاء النظام الاتحادي في الحكم، وعلى الدستور الأميركي فيما يتعلق بسيادة حكم القانون (وثيقة الحقوق التي ضُمنت في التعديلات الدستورية) والمحكمة العليا".** واعتبر د. منصور خالد قرار رفض الحكم الفيدرالي للجنوب، لم يكن قراراً سياسياً خاطئاً فحسب، بل كان هو الخطيئة الأولى في السياسة السودانية، خاصة في بلد هو أكبر مستودع للتنوع الاثني والثقافي والديني في أفريقيا.

## من الفيدرالية إلى تقرير المصير

دخلت الفيدرالية في الفكر السياسي الجنوبي مبكراً، ويذكر د. جعفر كرار نقلاً عن الراحل التيجاني بابكر ويرجعها إلى عام 1950 حيث طرحتها بعض الاوساط الجنوبية، ولكن كما اشار فقد كتب السيد ويلسون- مفوض منطقة نهر الجور- معلقاً على التحضيرات لمؤتمر جوبا أن افضل مستقبل للجنوب الفيدرالية مع الشمال على قدم المساواة. عند تكوين لجنة صياغة الدستور في مارس 1951 طالب ممثل الجنوب بوضع خاص للجنوب، فانسحب من اللجنة. عند بدء اتفاق القوى السياسية على الاستقلال، وفي 19 مارس 1955 اجتمع البرلمان للمصادقة على اقتراح الاستقلال، كالبت الكتلة الجنوبية بقيام نظام فدرالي كشرط لدعمها. كحل وسط تم إدخال البند التالي في مسودة اقتراح الاستقلال **"ستأخذ الجمعية التأسيسية في الاعتبار مطالبة أعضاء البرلمان الجنوبيون بقيام نظام فدرالي في الجنوب"**. لكن في اللجنة الدستورية 1957 سوف يتحول الشماليون للموقف الرافض **"أن مطالب الجنوب لقيام نظام فدرالي في البلاد تمت مناقشته ووجد أنه لايصلح في السودان".** وسوف نرى أن مواقف الاطراف المختلفة لاحقاً.

سوف تنتظر الفيدرالية سنوات الحكم العسكري الست لتظهر بعد اكتوبر1964، في مؤتمر المائدة المستديرة. وكان حزب سانو قد رد على القرارات التي اعلنها رئيس الحكومة الانتقالية، ومنها اقتراح بمنح الجنوب "**حكماً ذاتياً**"، وفي احد البنود اشار"**يجب الاعتراف بحقيقة أن السودان دولة افريقية- عربية ذات ثقافتين مختلفتين، وبأن الوحدة في ظل التنوع هي الحل لمشكلة الجنوب والتي تتحقق فقط بفضل دستور فدرالي**".[51]

مثل مؤتمر المائدة المستديرة 16-29 مارس 1965، امتداداً لمؤتمر جوبا 1947 وبشكل افضل، فقد دعا له حزب سوني، حضره جميع قادة الاحزاب الشمالية ومراقبين من الدول المجاورة. كان رأي الصادق المهدي رئيس حزب الامة أنه كان يتوقع أن يلقي المتمردون السلاح بعد سقوط الحكم العسكري (رأي سيردده بعد اسقاط نميري!) "**وقال إن تقرير المصير إذا ما أعطى لأجزاء من القارة الافريقية بعد أن نالت استقلالها يعني تفتيت المصير**". هذا منطقي ولكن الاغرب كان "**أما النظام الفيدرالي فأنه يبدوا نظاماً غير ثابت**". سوف يعود الامام في مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية إلى ابتلاع القرص المر "**تأكيد مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب. الاعتراف بأن ممارسة حق تقرير المصير توفر حلا لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة، وتسهل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية. أن مواطني جنوب السودان (بحدوده المعتمدة في 1 يناير 1956) لهم الحق في ممارسة حق تقرير المصير قبيل نهاية الفترة الانتقالية. أن يتم استطلاع رأى سكان آبيي حول رغبتهم في الاستمرار في إطار الترتيبات الإدارية داخل جنوب كردفان أو الانضمام لبحر الغزال عبر استفتاء يتم خلال الفترة الانتقالية. وإذا أكد الاستفتاء أن رغبة الأغلبية من مواطني منطقة آبيي هي الانضمام لبحر الغزال فإنه يصبح من حقهم ممارسة حق تقرير المصير كجزء من مواطني جنوب السودان. في ما يخص مواطني جبال النوبة وجبال الأنقسنا يؤكد على المعالجة السياسية الهادفة إلى إزالة كافة المظالم القائمة في هاتين المنطقتين على أن تنفذ تلك المعالجة الحكومة الانتقالية، ويستتبع ذلك إجراء استفتاء يتم عبره التأكد من المستقبل**

[51] **جون قاي نوت يوه: العزلة...الوحدة والانفصال: تآرجح الفكر السياسي في جنوب السودان، مرجع سابق، ص 96**

**السياسي والإداري خلال الفترة الانتقالية. تأكيد أن السلام الحقيقي في السودان تستحيل رؤيته في إطار مشكلة الجنوب وإنما من خلال إدراك الجذور القومية للمشكلة. وأكد المؤتمر أن على قوى التجمع الوطني الديمقراطي أن تعمل بجدية من أجل اتخاذ موقف موحد من الخيارين الذين سيطرحان على الاستفتاء وهما الوحدة (فدرالية/ كونفدرالية) او الاستقلال"**[52].

اما الرئيس الراحل إسماعيل الازهري فقد اعلن قبوله بأي حل يصل اليه المؤتمر، ولايهم أن يكون فدرالياً، او حكماً محلياً او ذاتياً. الراحل الشيخ علي عبد الرحمن وافق على منح الجنوب نوعاً من انواع الحكم المحلي في إطار السودان الموحد. اما ممثل جبهة الميثاق الاسلامي فقد أكد ان الحل الطبيعي للمشكلة هو الحل الاقليمي المتطور. رغم هذه الجمل الطنانة فقد عمل التحالف التجاري الزراعي الحاكم على افشال المؤتمر وكافة ما تبعة، حلت الحزب الشيوعي، اتجهت للدستور الاسلامي وهكذا من دوران المحركات الاربع. من توسع حرب الجنوب سوف تمتطي الديكتاتورية العسكرية الثانية الحكم.

## الحزب الشيوعي والفيدرالية

اتناول موقف الحزب الشيوعي من الفيدرالية لأن هذا الموقف كان مؤثراً في خلق رأي عام ضدها، وأعطت الاحزاب اليمينة بعض مبررات تأسيس رفضها للفيدرالية. شكل الحزب الشيوعي مع باقي القوى المستنيرة اراء النخبة آنذاك، الشمالية والجنوبية ودافع بصلابة وصرامة عن حقوق الجنوبيين، ووقف ضد كافة الممارسات العرقية والطبقية الظالمة. ليس هذا فقط ولكن لان لليسار العريض سيكون له دور في اعادة التوحد. وقد كانت هتافات **"لا فيدريشن وذ ون نيشن"** مؤثراً في تكوين الرأي العام الشمالي.

سوف نتابع موقف الحزب الشيوعي من التعرض لجذوره الفكرية لحل المسألة القومية، والتي تؤسس لرفضه للفيدرالية، وسوف نرى تأثير تحليله القطاعات

---

[52] **الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني في السودان،موقع حزب الامة القومي**

الانتاجية إلى تقليدي وحديث على هذا الموقف. كما سنتابع كيف قادت لتطور تفكيره من الحكم الذاتي إلى الحل الاقليمي الذاتي. سيجرنا الحديث لموقف الحزب من اتفاقية آديس آبابا، حتى قبوله في ظل ظروف دولية ومحلية لمقررات أسمرا، ومن ثم اتفاقية نيفاشا 2005.

عالج د. جعفر كرار الجذور الفكرية للحزب الشيوعي لحل المسألة القومية، فالماركسية تبدأ من أن هناك علاقة بين المسائل القومية والاجتماعية والاقتصادية، وتأييد حق الامم في حرية تفرير المصير، بما فيها حقها في الانفصال وتكوين دول مستقلة، اما الفيدرالية **"واكد لينين بأنه مع خصومته العنيدة لمبدأ الفيدريشن وبضرورة المركزية، إلا أنه يفضل الفيدريشن على عدم المساواة بين القوميات"**. وقد ربط لينين بين حق تقرير المصير وحقها في الحفاظ على تراثها ولعاتها وثقافاتها المحلية.

نلاحظ بوضوح أنه ليس هناك موانع فكرية تؤسس للموقف الحاد والمستمر ضد الفيدرالية، والذى استمر لعقود طويلة. اهتم الحزب الشيوعي بالجنوب كثيراً منذ تاسيسه، ودعا منذ بداياته إلى حلول مختلفة في جميع اوجه الحياة السياسية، وطور الحكم الذاتي منذ نهاية الاربعينات حتى توصل في مؤتمره الثالث عام 1956 لطرح الحل الاقليمي الذاتي لحل مشكلة الجنوب. وصف د. جعفر كرار الموقف الرافض للفيدرالية **"وفي تقديري أن الشيوعيين السودانيين قد أبدوا تخوفاً غير منطقي...وطرحوا مبررات غير كافية لمعارضتهم"**، لكن لم يقدم تحليلاً.

لم يكن غريباً ان تتخذ النخبة الشمالية موقفها الرافض للفيدرالية، حتى بعد أن ادت حرب اهلية صريحة، فقد قر في كيانهم أنها من مكائد الاستعمار، خاصة وأنها طرحت منهم. لكن كانت هناك اسباب أخرى لموقف الحزب الشيوعي نحاول ان نناقشها هنا. أعتقد أن موقف الحزب الشيوعي انطلق في البدايات من نفس التخوف، لكن ساندها موقف استراتيجي من العمل في الجنوب. انطلق الموقف من أن الاشتراكية ووصول حزبها إلى الحكم هو الضمانة الاكيدة في حل مشكلة القوميات، وبالتالي فأن بناء ركائز قوية في الجنوب، في ظل عوامل مؤاتية من موقفه ضد اللامساواه، الاضطهاد العرقي وغيرها، لكن أيضاً عدم اصطدامه بأي عوائق دينية. ركز الحزب عمله منذ اوائل الخمسينات لبناء النقابات عن طريق اتحادات العمال،

اقامة المنظمات الجماهيرية وغيرها. وحتى تكتمل هذه الابنية كان الحزب محتاجاً للإتصال بالجنوب بحرية، ما يناسبه الحكم الذاتي، لا مجاهل الفيدرالية.

مع الحكم العسكري الاول، فرض حالة الطواريء واتساع الحرب الاهلية، وتعرض الحزب نفسه للتضييق في الشمال وحالة الرفض الشامل للجنوبيين لموقف الحزب ضد الفيدرالية، قطع خطوط اتصاله مع الجنوب. بعد اكتوبر ومع أن الحزب ساهم بشكل ايجابي وفعال في كافة الفعاليات المتصلة بحل مشكلة الجنوب، إلا أن دخول نظرة الحزب القطاعية **"تقليدي وحديث"**، أثرت على ثبات الموقف من الفيدرالية. فبعد بيان ضعف وجوده في مناطق القطاع التقليدي، كان الحزب قد بنى استراتيجته على التركيز على القطاع الحديث وبناء حركته السياسية وسطها، خاصة بعد ثورة اكتوبر والتي اثبتت نجاعة هذه القوى في إسقاط الانظمة وبالتالي الوصول لها.

ظهر هذا بشكل واضح في تقرير المؤتمر الرابع **"الماركسية وقضايا الثورة السودانية"**، فهذا تقرير شكل تحليل الوضع العربي، اسرائيل والوضع العالمي حوالي ثلث الكتيب. غابت افريقيا عن التقرير، ولم تلق مشكلة الجنوب التي كانت من مسببات ثورة اكتوبر، وتدور فيها حرب واسعة وشرسة سوى نصف صفحة من حوالى 190 صفحة. بنفس المستوى عالجت وثيقة حول البرنامج (اعدت داخل معتقل مصنع الذخيرة للمؤتمر الخامس عام 1970) الجنوب من مدخل الحل الاقليمي الذاتي لحل مشكلة الجنوب، ومن حوالي 79 صفحة لم ينل الجنوب سوى نصف صفحة. عالج كتاب الحزب الشيوعي والمسألة الجنوبية 1946-1985، موقف الحزب الشيوعي السوداني من اتفاقية آديس أبابا 1972 والذي استند على شعاره الحل الاقليمي الذاتي.

عندما استلمنا وثيقة موقف الحزب من اتفاقية 1972 في القاهرة حوالى عام 1973، كان لكثير منا موقف غير راض عن الموقف، برغم الجدل حول الوثيقة خارج الاطارات التنظيمية، فأننا لم نناقشها كوثيقة داخل الاطر التنظيمية. واذكر أنني اوصلتها لاحد الاصدقاء العرب وقد طلب مني أن التقيه بعد عدة ايام للنقاش حولها، وابدى دهشته آنذاك من الموقف الحاد الذي لم ير في الاتفاقية سوى وجهها السيء. أذكر قوله لي لو أن هذة الاتفاقية لم تفعل سوى ايقاف الحرب فقد فعلت خيراً بالسودانيين. كان موقفي آنذاك انني ارحب بالاتفاقية لوقف الحرب وأن جنوب ديمقراطي لأي حد رصيد جيد يجب أن نعمل على دفعه لاستعادة الديمقراطية في

الوطن.

## من الحكم الذاتي الاقليمي إلى تقرير المصير

في اوائل الخمسينيات من القرن الماضي، كون الحزب الشيوعي لجنة لدراسة مشكلة الجنوب، توصل إلى شعار الحكم الذاتي الاقليمي، والاعتراف بالفوارق الثقافية بين الشمال والجنوب، وحق الجنوبيين في استخدام لغاتهم المحلية في التعليم. أتخذ الحزب موقفاً حاداً من الفيدرالية طوال العقود. كان اول تحول في مواقف الحزب المناداة في دورة اللجنة المركزية في يوليو 1977 بكفالة حق تقرير المصير للشعب الاريتري بما في ذلك حق الشعب الاريتري في تكوين دولته المستقلة، وبدلا من صيغة السوفيت التي كانت ترى حق تقرير المصير في اطار اثيوبيا الموحدة.

لم تطرح الفيدرالية على بساط البحث الجاد بعد انتفاضة 1985، فقد كانت اطروحات قرنق بتحرير السودان أولاً هى السائدة، على أن تبحث كل قضايا الحكم لاحقاً. في التسعينات سوف يضطر الحزب تحت ضغوط الظروف الى تبنى حق تقرير المصير "**في لقاء واشنطن بين الحركة الشعبية ومجموعة رياك مشار، اتفق الطرفان على طرح شعار حق تقرير المصير للجنوب وجبال النوبة والجماعات المهمشة ، سواء في ظل الحكومة الحالية أو الحكومات القادمة. وبهذا الطرح أصبح الشعار معطى من معطيات السياسة السودانية، لا يجوز تجاهله أو تفادي التصدي لتعقيداته وتداعياته بالصمت التعالي. فملابسات عقد اللقاء وطرح الشعار، وثيقة الصلة بجهود وضغوط دول أفريقية وغربية لتوحيد أطراف الحركة، وبمحاولات الحركة وجناح مشار التوصل إلي حل وسط، يوفق ولو شكليا بين دعوة الحركة للوحدة، ودعوة مشار وجناح الناصر للانفصال أو الكونفدراليه**". وهكذا فقد دعا الحزب إلى " **فان الحزب يتقدم بالاعتبارات الموضوعية التالية: أ- جسر العبور للمستقبل ،أي مستقبل، هو الإطاحة بدكتاتورية الجبهة الإسلامية. ب- حق تقرير المصير، كحق ديمقراطي للشعوب والأقليات ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، تنسخه وتعصف بعصف به استحالة ممارسته أو تطبيقه في ظل الديكتاتورية، وتخزن الحركة السياسية السودانية شمالاً وجنوباً مرارة وخذلان ما آل إليه تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي،**

**كحق ديمقراطي في ظل الديكتاتورية المايوية[53].**

تم عبور الفيدرالية إلى حق تقرير المصير، ولم ترد الفيدرالية في برنامج ودستور الحزب الشيوعي السوداني المجازين في المؤتمر الخامس، يناير 2009م، **إلا** مرة واحدة في دراسة فى اطار التحضير تحت عنوان مسألة الدين والدولة **"فإن (الدولة العلمانية) الفيدرالية او الكنفدرالية في الجنوب، كحل مفاضلة للوحدة مع (دولة دينية) في الشمال، لا تشكل ضمانة (للديمقراطية) حتى في الجنوب نفسه، بدليل دول أفريقية مجاورة وجامع الديكتاتورية العلمانية في كل منها. لذلك فسوف نواصل طرحنا (للدولة المدنية) حتى لو انتصر خيار السلام وفق شروط مشاكوس ونيفاشا فى إطار مبادرة الايقاد**[54].

تم لاول مرة في التاريخ المكتوب للحزب ايراد قبول الفيدرالية في مسودة برنامج المؤتمر السادس للحزب الشيوعى السودانى، فجاء تحت بند الفترة الانتقالية **"الدولة ومؤسساتها القومية: جمهورية السودان دولة فدرالية مدنية تحكم خلال الفترة الانتقالية بمؤسسات حكم قائمة علي الفصل بين السلطات ويتم التوافق عليها سياسياً ريثما يقوم نظام الحكم الثابت والدائم"** وفي بند اخر **"خامساً: نظام لا مركزي فدرالي يتأسس علي المشاركة الحقيقية الديمقراطية للمواطنين في إدارة أقاليمهم و المشاركة في حكم البلاد واقتسام الثروة وفقا لاحتياجات التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية"**، وتحت المبادئ العامة التي يتأسس عليها الدستور الدائم: **"جمهورية السودان دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية، المواطنون فيها متساوون أمام القانون والشعب فيها مصدر السلطات والمواطنة هي أساس الحقوق والواجبات".** لقد كنت قد ذكرت في كتاب نحو اطار عام للرؤية أن الجيل المؤسس لايستطيع المراجعات، إلا نادراً. واعزو تغيير الموقف من الفيدرالية بين المؤتمر الخامس والسادس المزمع قيامه لغياب اخر ممثلي الجيل المؤسس الراحلان محمد ابراهيم نقد والتيجاني الطيب. رغم أن الحزب الشيوعى غير موقفه لاحقاً ووافق على

---

[53] **حول شعار حق تقرير المصير: خطاب داخلي إلي أعضاء الحزب الشيوعي والديمقراطيين، http://www.sudaneseonline.com/board/310/msg/1286023036.html تصفح يوم 20 مايو 2014**

[54] **التقرير السياسي العام المجاز من المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني يناير 2009م، الحوار المتمدن-العدد: 2621 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1692812014 تصفح يوم 20 مايو**

تقرير المصير ودعم الاستفتاء وبعدها على الفيدرالية، إلا أنه لم يعترف قط بمبررات هذا الموقف، او الاعتذار إذا كان خطأ.

لقد ساهم حزب، بذل من الجهد النظري والعمل الميداني الكثير من اجل نصرة الجنوبيين، رفع المظالم التأريخية والحاضرة عنهم والدعوة الصادقة للسلم، بخطأ تاريخي عندما رفض الفيدرالية، التي كانت كمثيلتها الحكم الاقليمي الذاتي لها ايجابيات وسلبيات. رغم أن الحزب الشيوعى قد واجه لمواقفه المؤيدة للسلام وضد الحروب كثيراً من الضنك والاتهامات المتنوعة عبر تأريخه من العمالة، التخوين والطابور الخامس، إلا أنه ساهم كغيره من الاحزاب الشمالية في تطور المسألة الجنوبية إلى مشكلة جنوبية ادت بنا إلى الانفصال بعد ملايين القتلى والجرحى من الطرفين.

□

# الفصل السادس: مقاربات الانفصال

عالج كثير من المحللين المحليين والدوليين قضايا تطور المحادثات السودانية لحل المشكلة، وقد تعددت الرؤي فيها من مفاهيم مختلفة واحياناً متناقضة. مال اغلبها وهي تغلب على كثير من المحللين المحليين ومن ينطلقون من تسطيح الحركات الجنوبية وجعلها اما اسيرة احقادها الدفينة نحو الشمال او محركة من الخارج، وآخرون يرون الحركة الشعبية ملتوية، تتأقلم مع محيطها الخارجي ولكن اهدافها لم تتغير، الانفصال. ودائماً تواجد في جسم الحركة السياسية السودانية من يرون المشكلة مؤامرة كونية مستمرة منذ الاستعمار، ولحد كبير كان تيار الدولة الدينية ضمن هذه المجموعة حتى استولى على السلطة ومارس السياسة واصبح يرى تعقيد المسألة.

خلصت سلسلة مقالات الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان أن شعار السودان الجديد المُوحّد فرضته ضرورة الاعتماد على النظام الاثيوبي الذي كان يرفض شعار الانفصال أو حتى تقرير المصير، وأن توجّه الحركة نحو الانفصال لم يبدأ بمفاوضات السلام أو بمقتل دكتور جون قرنق، وإنما جاء كنتيجةٍ طبيعيةٍ وحتميةٍ لسقوط نظام منقستو هايلي مريم في عام 1991. يعضّد هذا الادعاء تبنّي الحركة مبدأ تقرير المصير، بعد أربعة أشهرٍ فقط من سقوط نظام منقستو، في مؤتمر توريت والذي أكّدت توجّهاته قراراتُ مؤتمر شقدوم، بل وزادت عليه بالنظام الكونفيدرالي. لم يكن هذا التوجه ليجد تعبيره وامكانية تحققه إذا لم يجد تأييداً من المحيط الاقليمي والعالمي.

من الصعب أن نماشي هذا التحليل إلا إذا اعتبرنا أن كل مسيرة قرنق كانت مجرد ادعاءات تكتيكية. لقد قامت اطروحة رؤية قرنق على أن **"السودان، في رأيه، مِلك لكل اهله في الشرق والغرب، والشمال والجنوب . الحل عنده، لكيما تكون وحدة، إضمامة من الشروط أهمها: الاعتراف بتنوع السودان، الفصل بين الدين والسياسة،**

**الاقتسام العادل للثروة وصولاً للقضاء على التهميش الاقتصادي والاجتماعي، إنشاء نظام حكم لا مركزي يُنهي الهيمنة القابضة للمركز ويُخول السلطات إلى المستويات الادنى للحكم بحيث يصبح توفير الخدمات أكثر سهولة ومواتاة"**[55]. إن ما حدث من تطورات منذ إستقلال السودان لعبت فيها عوامل داخلية سودانية وخارجية مما سنحاول تحقيقه.

انطلق من أن التغيرات في المواقف كانت نتاجاً لازمة الثقة العميقة في النظام السوداني من ناحية والحركة السياسية السودانية. لم يكن هذا موقفاً جديداً فقد إعترض قرنق على توجهات لاقو نحو السلام فتم عزله من وفد التفاوض في اديس أبابا، لم يكن قرنق يومها يعترض على مبدأ السلام، وإنما على منهج الوصول إليه. وكان رأيه أن إستدامة أي سلام يتطلب إخضاع الإتفاق لمشورة شعبية وتوفير ضمانات وثيقة لإلتزام طرفي الإتفاق بما تعاهدا عليه.

**اطروحتي الاولى** تحاول من خلال متابعة وتحليل طبيعة الحركات المسلحة في جنوب السودان، علاقتها بالداخل المحلي وبالمحيط الاقليمي والدولي، أن تتابع الاحداث وكيف كان لها آثر في إتخاذ مواقف معينة كما رصدها سلمان، وليس مواقفاً منذ البداية. **اطروحتي الثانية** تقوم على أن القبضة الحديدية التي فرضها جون قرنق طوال السنوات، واختفاء القادة التأريخين للحركة وضعت خطأً واحداً تم فرضه وكانت مرتبطة بالشخص اكثر من المؤسسة. وعند إختفاء للرمز تفككت الاطروحات وصارت مثار صراع اجنحة. وسوف نخضع هذه الاطروحات في بساط التحقق طوال هذا الفصل.

## طبيعة الحركات الجنوبية المسلحة

تميزت الحركات المسلحه الجنوبية بملامح أساسية سوف تلقي بظلال كثيفة عليها في تطوراتهما المستقبلية. **أولاً:** قاد كل الحركات المسلحة في الجنوب قادة عسكريين محترفين، وفي الاتفاقين الذين وقعا مع الدولة السودانية كان على الجانب الجنوبي

---

[55] **الدكتور منصور خالد : قراءة في أزمة وطن مزمنة، مرجع سابق**

جنرال. وفي كلا الحركتين كان هناك دمج القيادة السياسية والعسكرية على طول السنوات. لا تشير ادبيات تلك المرحلة (الشحيحة بالطبع) إلى تنسيق بين الكتائب المتمردة والقوى السياسية الجنوبية. وسوف تكون هذه الظاهرة مستمرة عبر كافة الحروب الاهلية في تواجد حياة سياسية (خاصة في الفترات الديمقراطية القليلة) نشطة وفاعلة مع وجود الحرب.

**ثانياً:** رغم ارتباط هؤلاء القادة بتحركات مدنية والتأجيج الشعبي، فقد كانت مثل الانقلاب في الدول، قوادها ومكونها الاساسي من الكتائب المتمردة، عملياتها حربية لوقت طويل. لم تعتمد الحركات بشكل كبير على استنهاض القوى المحلية منذ البداية، مما استعملته الحركات الثورية المشابهة، ولم يكن هناك حزب او تيار سياسي ورائها. في فترة لاحقة من عمليات الجيش الشعبي، تم تكوين الحركة السياسية باسم الحركة الشعبية واصدرت المانيفستو. بطبيعتها العسكرية الطابع سوف تلجأ لتجنيد المحاربين من اوساط الشعب الجنوبي، وتجبر حتى السياسيين الملتحقين بها للتدريب وقيادة عمليات حربية (امثال لام اكول وغيرهم). هذا الطابع سوف يجعلها لا تهتم كثيراً بالعمليات الادارية والحياتية للمناطق التي يحتلها وتركت في الغالب شئون الاهالي للمنظمات الدولية والهجرات. كان من نتائج هذه أن فر الملايين إلى المدن والقرى الشمالية، يوغندا، كينيا، اثيوبيا وغيرها[56].

كانت الاجواء السياسية في الجنوب مشحونة منذ عام 1980 وقد سيطر عليها ارهاصات تقسيم الجنوب إلى ثلاث اقاليم، تحديد موقع مصفاة البترول بعيداً عن الجنوب، خطط حفر قناة جونقلي. وفي هذه الاجواء قامت منظمات عديدة ويلاحظ لام اكول "**أن جميعها كانت تدعو لقيام دولة منفصلة ومستقلة في جنوب السودان يتم تحقيقها بالنضال المسلح**". شرارة التمرد اشعلها قرار تقسيم الجنوب في يونيو 1983. رغم الاتصالات بين التنظيمات السياسية الجنوبية، والعسكريين، فقد اتخذت الحركة الطابع العسكري والذي سوف يكون هو المؤثر الاكبر في استراتيجياتها وتعاملها مع الاخرين. وسوف يرى لام اكول ان هذا الطابع كان منذ اوائل تكوين الحركة الشعبية في يوليو 1983، وكان مقترحاً أن يكون اكوت أتيم رئيساً للجنتها

**56 John Young: the fate of Sudan: origns and consequences of a flawed peace proce, Zed books, London, 2012**

التنفيذية، أي الجناح السياسي، وجون قرنق كرئيس هيئة الاركان، لكن هذا لم يتم **"هكذا اتخذت الحركة منحى حاداً نحو الاعتماد على العسكرية"**[57].

حتى عندما تصاعدت شعبيتها في وسط ابناء الجنوب والشمال وطرحت شكل التعاون السياسي مع الاطراف الاخرى، اسمته لواء السودان، وكانت شروط الالتحاق اقرب للتجنيد في معسكر حربي. سوف يؤثر هذا في التمازج والتفاعل بين مكونات الحركة، والتي اتخذت كل انشقاقاتها الطابع العسكري على المحتوى القبلي. سوف ينعكس هذا في سلوكها التفاوضي واستراتيجياتها التي اتبعتها، كما رصدها جون يونق بدقة وحيوية ونتناولها لاحقاً.

كانت فترة التحالف مع التجمع الديمقراطي فرصة تأريخية في بناء جسور العلاقات والتحاور السياسي، لكن طغا على التواجد في اسمرة آليات العمل العسكري من كل الاطراف. وفشلت كل محاولات التحالف بين الحركات السياسية الشمالية والجنوبية حول البرامج او الاندماج وغيرها. ربما كان لإحتشاد، اكبر حشود السودان قاطبة في تأريخه في ميدان الساحة الخضراء في الخرطوم يوم الثامن من يوليو 2005م يلوحون ويعزفون يرحبون بعودة الدكتور جون قرنق دي مابيور أتيم إلى السودان، مشهداً ليغير هذه العلاقة الملتبسة. أحتشد من ثلاثة إلى ستة ملايين من السودانيين ففزع النظام من هذا الحشد فلم يسمح باتمامه. غياب الرمز من المشهد وتولي السيد سيلفا كير ميارديت (العضو الوحيد الباقي من مؤسسي الحركة: اروك طون، وليام نون وكاربينو كوانين)، والذي كان عملياً المسئول العسكري الاول لمدة طويلة كان يواصل سلوكاً كان حاكماً لعقود.

لم يتناول الكتاب والمحللين هذه الظواهر بالنقد والتصحيح، فقد اصابتهم جميعاً متلازمة ارجاء النقد حتى انتهاء المعركة المقدسة. هذه متلازمة مستمرة في الفضاء السياسي ملخصها ارجاء أي نقد اثناء مقاومة الديكتاتوريات لرص الصفوف ضد التناقض الاساسي: نظام الانقاذ. وبما أن حياتنا السياسية كانت اغلبها ديكتاتوريات فقد تعامينا جميعاً عن اخطاء القادة وسمحنا بغياب الديمقراطية من تنظيمات في الاصل

---

[57] **د. لا اكول (ترجمة إسماعيل أدم وبشرى أدم: الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة إفريقية)،مكتبة مدبولى، القاهرة، 2009**

هي المنوط بها تقديم البديل الديمقراطي، اقتعاد الزعماء في كراسيهم حتى الموت وغيرها، الادهى والامر أن من يخرج عن هذا يخون. لكن كل المثقفين سوف يمارسون النقد القاسي وكافة **"الشمار"** في جلساتهم الخاصة. مارس هذا كل شماليوا الحركة، الكتاب المتعاطفون مع الحركة والمعارضة. شذ عن هؤلاء فئة شجاعة قليلة ابرزهم الدكتور حيدر ابراهيم من الشمال والدكتور لام اكول من الجنوب، واللذان نبها لهذا منذ وقت طويل. ناتج هذا كان أن تسيدت الانقاذ وبلا أي مشروع على كاهلنا لربع قرن وحتى الأن.

تناول العديد من الكتاب هذا الطابع على مر السنوات، باشكال متنوعة، لكني غير معني هنا بغير محاولة تقديم صورة لما حدث. ما يهمنا هنا تأثير هذه الاحداث على تطور الحركة وبالتالي علاقتها على السيناريوهات التالية حتى الانفصال، وربما سوف نجد كتابات في المستقبل القريب توضح الصورة بشكل افضل. بروزهذا الطابع في الحركات المسلحة الدارفورية حيث تمت تصفيات والتحاقات بمشاريع السلام، عكس الحركة الشعبية/شمال والتي تميزت بقيادة سياسية وعسكرية لقوميات متجانسة والاستفادة من دروس الماضي والتي لم تشهد أي تصفيات او انشقاقات ذات بال. سوف يتواصل فعل عسكرة الحركة، سيادة العقلية القبلية واللجوء الفوري للسلاح بعد انفصال الجنوب ويقود جميع الفرقاء للحرب الاهلية الوحشية بعد اقل من عامين.

**ثالثاً:** عندما تمردت الكتيبة 105 في بور انسحبت نحو اثيوبيا، وكان هذا الملمح الثالث في أن الحركات المسلحة الجنوبية تلجأ منذ البداية لخارج البلاد إلى دولة مجاورة، يوغندا في انيانيا، واثيوبيا، يوغندا في حال الحركة الشعبية. التدخل الخارجي كان ديدن تطورات المسألة الجنوبية وتداعياتها إلى المشكلة الجنوبية، فقد اتخذت قرارات التوحد منذ تواجد الاستعمار وتحت بصره في مؤتمر جوبا 1947، وسوف يكون له شأنٌ هام ومستمر حتى الاستقلال، بل أن سياساته سوف تستمر طويلاً في غياب سياسات بديلةً ورؤيةً مختلفةً.

لم يصادفني تحليل مقنع حول هذا في أي كتابات تناولت الحركة، فقد رأها الكل شيئاً طبيعياً. اقارب هذا من مناقشة لام اكول حول تكون إستراتيجية الحركة الشعبية، فعكس حروب العصابات التي تنشأ من حزب سياسي يحرض على الثورة ويحضر لها ناشطوا الحزب ويقودونها بعد ذلك. كانت جماعات عديدة تقود الثورة ضد نظام

النميري، لكن لم يكن هناك قيادة موحدة او استراتيجية مطروحة للكفاح المسلح. عندما تمردت كتيبة بور 1983، كانت كتائب اخرى ناشطة في الجنوب في اعالي النيل وبحر الغزال، كلها داخل الوطن وبدون رابط تنظيمي. الحركة الشعبية قامت على اكتاف الكتائب المتمردة وبقايا انيانيا القديمة وكان همها الانتصارات العسكرية. مع توافد السياسيين في صفوفها بدأ الوعي بضرورة الخط السياسي وتمتين العلاقات مع الشعب في الجنوب.

عندما انسحب المتمردون الاوائل إلى اثيوبيا، كانوا يعلمون انهم يقايضون بعض مواقفهم بمواقف الدولة المضيفة. كانت اثيوبيا منقستو تواجه حربين، حرب موروثة منذ الستينات من حركة تحرير اريتريا وحركة تحرير اثيوبيا. الحركتان كان لهما تأييد ودعم تقليدي من السودان في توفير المآوى للاجئين، وكانت معسكراتهم في شرق السودان. لم تكن هذه المرة الإولى فقد تم استغلال هذا في مفاوضات 1972 عندما ربط موقف اثيوبيا هيلاسلاسي بموقف الحكومة من حركة تحرير إريتريا.

في نفس الوقت حكم الوضع الاقليمي والدولي الحرب الجديدة، فقد كانت منظمة الوحدة الافريقية قد نصت في ميثاقها في 26 مايو 1963 باديس أبابا، ونص بوضوح شديد بعدم المساس بالحدود التي ورثتها الأنظمة الوطنية في الدول الافريقية من الاستعمار خشية وقوع نزاعات او حروب او انشطارات في حالة إثارة قضية حدود او مراجعة او تقسيم. ولذلك جاءت مساندة منظمة الوحدة الافريقية حازمة وقوية لصالح حكومة نيجيريا لدى انفصال بيافرا التى أعيدت بالقوة، وكذلك الحال بالنسبة لكاتنقا في الكونغو واحبط الانفصال في البلدين حفاظاً على وحدة وحدود كل الدول الاعضاء في المنظمة الافريقية. كانت اثيوبيا تنادي آنذاك بحق تقرير المصير في اطار اثيوبيا الموحدة. على المستوى الدولي سوف يكون موقف كل من القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من الحرب الأهلية في بيافرا في نيجريا في الستينات **"فعلى الرغم مما بين سياستها الخارجية، ومما بين أيديولوجيتهما من خلاف، فإنهما قد اتفقا على مساندة الحكومة المركزية، ومساعدتها فى القضاء على الحركة الانفصالية"**[58].

---

[58] **بطرس بطرس غالي: لحركة الانفصالية فى نيجيريا (قضية بيافر)،**
**http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213812&eid=1638**

منذ انطلاقتها في الثمانينات تغير المحيط الاقليمي والدولي، فافريقياً سقطت دولة منقستو وتحررت إريتريا من اثيوبيا، تقسمت الصومال عملياً إلى ثلاث دول وتوحد اليمنان. عالمياً حدث تفكيك كامل للإتحاد السوفيتي وتوزع على 15 دولة، تفككت يوغسلافيا إلى 6 دول، تشيكوسلوفاكيا إلى تشيكيا وسلوفاكيا. ترافق مع هذا أن انتقلت الحركة الشعبية بكل اطرافها إلى تبني حق تقرير المصير وموافقة الحكومة والمعارضة عليه في النصف الاخير من التسعينات.

## مسارات المفاوضات

من تعدد النزاعات في انحاء مختلفة من العالم والتجارب التي تمخضت عنها، والدروس المستفادة منها، فقد تبلورت على مر السنوات اتجاهات عامة في ادارة هذه النزاعات وطرق حلها. كانت هذه الاتجاهات العامة يتم نقاشها في المنظمات الدولية، الدول المختلفة، مراكز الابحاث المتنوعة وغيرها. اشهر مسارات حل النزاعات كانت نظرية الخطوه خطوه، التي اتبعها منظرها هنري كيسنجر في حل النزاع الاسرلئيلي العربي في السبعينات. قامت النظرية على تفكيك النزاع لدولة مقابل دولة (مصر- اسرائيل، سوريا- اسرائيل وهكذا)، ثم يفكك النزاع للانتقال من خطوة والاتفاق عليها والانتقال للخطوة التالية. تتالت التجارب في التسعينات في نزاع دول يوغسلافيا، تيمور الشرقية، تفكيك الاتحاد السوفيتي، حلف وارسو، ايرلندا الشمالية وغيرها.

ارتبطت اهداف حل النزاعات بالظروف التأريخية المصاحبة، ومدي قابلية المجتمعات المحلية والاقليمية والدولية لقبول اطروحات اطراف النزاع. فقد تدرج التدخل في النزاع السوداني الجنوبي من وقت مبكر وتركز حول قضايا الدين والدولة، التنمية وغيرها، لينتقل بعد اقرار الفرقاء بحق تقرير المصير إلى افكار السودان الجديد. عقدت جولات عديدة من المفاوضات بعد الانقاذ، تدخلت الايقاد بدأ من نوفمبر 1993م في العاصمة بعد أن طلب الرئيس السُّوداني عمر البشير أن يستعمل رؤساء دول "**الإيقاد**" مساعيهم الحميدة لحل النزاع بين الحكومة السُّودانيَّة من جهة، والحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السُّودان من جهة أخري. وقد قبل الرؤساء الدعوة،

وشكَّلوا لجنة رباعيَّة (تضم كينيا، أوغندا، إثيوبيا، وإريتريا) للقيام بهذا العمل[59].

كانت اول مقترحاتها "**إعلان المبادئ**" في يوم 20 مايو 1994م، تشكَّلت في وقت لاحق مجموعة أصدقاء "الإيقاد" من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، النرويج، كندا، إيطاليا، هولندا، وسويسرا من أجل دفع هذه المبادرة إلى الأمام وتفعيلها. وسوف يشكل هذا الإعلان الاساس لاتفاقية السلام الشامل 2005.[60]

عدد د. سلمان مبررات التدخل الدولي في السودان والتي كانت جميعها متوفرة: **أولاً:** فشل السودان في حل المشكلة لعقود؛ **ثانياً:** نتج عن مشكلة جنوب السودان مشاكل لعددٍ من دول الجوار؛ **ثالثاً:** تصبح مشكلة المدنيين في مناطق الحرب في كثيرٍ من الأحيان مشكلةً انسانيةً دولية؛ **رابعاً:** لم تعد حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية شأناً داخلياً للدولة منذ أن صدر الإعلان الدولي لحقوق الانسان عام 1948؛ **خامساً:** ينتج التدخل الدولي في النزاعات الداخلية في حالات كثيرة من طلب الدولة نفسها لهذا التدخل، بصورةً أو أخرى، أو بالترحيب بالتدخل عندما تعرضه دولةٌ أو مجموعة دول.

هذة المبررات كانت كلها متواجدة في النزاع السوداني، فقد كانت اطول حرب اهلية في التأريخ المعاصر واكبرها في عدد الضحايا، ويضغط لاجئيها على كل الدول المجاورة. زاد الضغط على الطرفين مع عجزهما عن تحقيق أي نصر حاسم، خاصة بعد وصول بوش الاصغر للحكم، احداث 11 سبتمبر ومن ثم غزو افغانستان. اوفدتني منظمة الصحة العالمية لافغانستان لوضع السياسة الصحية والاسترايجيات للنظام الصحي في فبراير 2002، وخلال تواجدي هناك حضرت التجهيزات "للبعثة المشتركة للتقييم" بين الامم المتحدة والبنك الدولى. كان ذلك اول نشاط من نوعه وسيعتمد في السودان لاحقاً. هذه الخلفيات جميعها ادت لنيفاشا. مع توقف التقدم في

---

**[59] "تأسست منظَّمة الهيئة الحكوميَّة للتنمية ومحاربة التصحُّر المعروفة باسم "إيقاد" (Inter-Governmental Authority on Drought– IGAD) - العام 1987م بمبادرة من السُّودان لمساعدة الدُّول الأعضاء في مكافحة الجفاف والتصحُّر. وتضم هذه المنظمة كلاً من السُّودان وأثيوبيا وجيبوتي وأوغندا وتنزانيا وكينيا والصومال إضافة إلى إريتريا، وتتخذ المنظمة جيبوتي مقراً لها"**

**[60] الدكتور عمر مصطفى شركيان: الجنوب .. ومستقبل السُّودان من خلال الماضي (13 من 15)**

**http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/52-aaaaaa/8469--------13--15------**

المحادثات والتي كانت تقوده الايقاد بدأت تطرح في الاوساط الدولية التفاوض لدولة واحدة بنظامين، وقد كان.

كان المشهد السوداني منذ انقلاب الانقاذ قد تغير تماماً، فدولة كانت تطرح حرباً جهادية ضد الجنوب، عارضتها كل القوى الشمالية، كانت تقدم كافة المبررات لتصاعد التفكير الغربي بضرورة حماية الجنوب حتى لو وصل الامر للانفصال. طوال فترة كلينتون (1993-2001) كان الهدف المساعدة في اسقاط النظام بشكل غير معلن، وفترة زاهرة لقيام الحركات المسلحة الشمالية، في نفس الوقت كان انقطاع تواجد الدولة السودانية في المحافل الدولية، والنشاط المكثف والكبير من الحركة الشعبية، اكتساب مؤيدين، خلق لوبيهات، التواجد في المؤسسات الكنسية وغيرها، ساعد على تعرف العالم الغربي على القضية والتعاطف معها. لكن لم يكن هناك توجه واضح او خطط معدة سابقة (كما يزعم كثيرون) لفصل الجنوب.

مع ارتفاع الكلفة الانسانية والمادية للحرب الاهلية، فشل التجمع الوطني في احداث أي إختراقات مهمة سواء عسكرياً او سياسياً، بدأ الضغط الغربي على الطرفين للدخول في مفاوضات. كان التوجه العام الاعتماد على دروس التجارب الناجحة، وملخصها أن تتم المحادثات بين حكومة الامر الواقع والحركة الشعبية. بهذا نصُبَ الانقاذ ممثلاً لكافة السودان، والحركة ممثلة لكافة الجنوب وكان هذا ابتساراً بالغاً، لكن هذا بالضبط ما حدث، فقد تمت عملية صناعة السلام باتفاقية السلام الشامل 2005، وتركت بعض الفراغات لاستيعاب باقي القوى للمشاركة في بناء السلام، ولاحقاً عقدت اتفاقية القاهرة والشرق.

□

# الفصل السابع: عشية "الاستقلال"

تناولنا في الفصل السابق كيف قادت الظروف الداخلية، الاقليمية والدولية للتغييرات في مواقف الفرقاء حتى بدايات اتفاق نيفاشا. سوف نتناول في هذ الفصل كيفية أثرت مجريات عملية الاتفاق في نيفاشا، على ضوء المشهد السياسي الداخلي، الاقليمي والدولي. بجانب هذا كانت هناك مسارات متنوعة حول تكييف عملية دولة بنظامين على الواقع العملي. القصد من هذا الفصل أن نتعمق في فكرة أن الشماليين والجنوبيين، بعد توقيع الاتفاقية قد عملوا مع بعضهم البعض على مختلف الاصعدة والمستويات، تحاوروا وتناقشوا، في ظل دولة واحدة. إذا كان السياسيين الجنوبيين قد تعاملوا مع مسئولي الدولة الدينية لست سنوات، وهم عكسوا اسوأ ما في الشعب السوداني، أظن أننا يمكن أن نتعايش مرة اخرى إذا كنا نحمل افضل ما في الشعب.

قدمت الايقاد لقيادة عملية التفاوض، ثم تولى اصدقاء الايقاد من الغرب السيطرة على المشهد حتى تحقيق الاتفاق. تم الاتفاق السياسي في بروتوكول مشاكوس الذي تمّ التوقيع عليه في 20 يوليو عام 2002، والذي تضمّن **" أن أهل جنوب السودان لهم الحق في تقرير المصير، ضمن أشياء اخرى، عن طريق الاستفتاء، لتحديد وضعهم المستقبلي.... التشريعات التي تسن على المستوى الوطني والتي تطبق على الولايات خارج جنوب السودان، يكون مصدرها التشريعي الشريعة واجماع الشعب".** مع هذا الاتفاق بدأت مسارات متوازيه: تم تحويل العملية من عملية سياسية تهم كل الوطن، إلى عملية تقنية عزل عنها الرأي العام، التنظيمات الشمالية، مصر والعالم العربي بشكل كبير، واهتمت بتفاصيل دقيقة حول الحدود، توزيع السلطة والثروة والسلاح. لتلافي هذا تمت لقاءات متعددة بين مستويات مختلفة في الصراع السوداني، لكنها التزمت بالتوجه العام بتواجد مؤسسات تمثل جانبي المفاوضات.

كان المشهد السوداني ما قبل مشاكوس قد بلغ اقصى ازماته، التي كانت مستمرة منذ بداية الانقلاب الانقاذي. حدث الانشقاق في جسم تيار الدولة الدينية وبلغ حد المواجهة، احدث التجمع الوطني الديمقراطي اختراقات مهمة في الداخل والخارج، فقد ضم كافة الحركة السياسية السودانية عدا الانقاذ، تم تأسيس القيادة الشرعية للقوات النظامية واعتمد التجمع تكتيك العمل المسلح لاسقاط النظام، واستيعاب مؤتمر البجة، قوات التحالف السودانية، جيش تحرير الامة، وقوات الفتح (الاتحادى الديمقراطى)، التحالف الفيدرالى والجبهة الديمقراطية (الحزب الشيوعى)، تنظيم الاسود الحرة فى معسكرات ونشاطات المعارضة المسلحة فى نفس العام. تكلل هذا بدعم اقليمي ودولي واسع وامكانيات مفتوحة لحد كبير من اريتريا[61].

كان الواقع الماثل حرباً هي من أطول الحروب في أفريقيا والعالم المعاصر، اندلعت عام 1955 لتستمر 17 عاما، وتوقفت توقفاً قلقاً لعشر سنوات، ثم استمرت دون انقطاع لعشرين عاماً تقريباً (1983 - 2002)، وقتل خلالها أكثر من مليونين من البشر، وشرد داخل الوطن وخارجه أكثر من اربعة ملايين. دمرت البنى التحتية في الجنوب واجهضت كل محاولة للتطور والنماء علي المستوى الوطني، لأنه لا توجد اية دولة نامية يمكن أن تمول حربا تكلفها أكثر من مليون دولار يوميا على مدى هذه السنين الطويلة، وتلتفت مع ذلك الى تنمية البلاد، حتى وإن رغبت في ذلك[62].

على الجبهة الاخرى فقد كان نظام الانقاذ يعاني من عزلة عربية ودولية خانقة، تفكك في تيار الدولة الدينية، وانشقاق عرابه الدكتور الترابي وعدد من قياداته والانضمام إلى المعارضة. رغم دخول البترول في ميزانية الدولة، لكن لم ينعكس ذلك في حياة المواطن ولم يحدث تغيير في حالة الشظف والفقر التي اصبحت السمة الابرز في حياة الشعب، وأن انعكست على تزايد نهب البلاد والفساد والسلاح. على جبهة القتال وعلى مشارف عام 2002 لم تكن الحكومة تسيطر سوى على جوبا، ملكال وواو، والحركة الشعبية تسيطر على 80% من الجنوب وتديرها إدارياً، بل اختارت عاصمتها في

---

**[61] عادل عبد العاطى: قراءة فى تجربة التجمع الوطنى الديمقراطى - السودان فى العمل المعارض المسلح، الحوار المتمدن-العدد: 374، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5008**

**[62] الخاتم عدلان: اتفاق مشاكوس، تصفح 27 مايو 2014، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=116650&issueno=8651#.U4RKFB0TFIE**

رومبيك، اختارت علمها، سكت عملتها وغيرها. غير ذلك فقد نجحت الحركة الشعبية في إقامة تحالف ضخم من القوى السياسية والعسكرية السودانية ونقلا المعركة إلى حدود السودان الشرقية[63].

رصد الاستاذ حسن إبراهيم الحسن العلاقات السودانية الأمريكية بشكل مفصل في دراسة جيدة، تتالي العقوبات الامريكية على السودان: **اولاً:** بادراج وزارة الخارجية الأمريكيه السودان في 1993/8/18م في قائمة الدول التى ترعى الأرهاب، لأنه يسمح بإستخدام أرضه كملجأ للإرهابيين من بينهم أعضاء في حزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي وحماس، ويسمح بوجود ملاذات آمنه ومرافق أخرى لدعم الإرهابيين وبموافقة السلطات السودانية؛ **ثانياً:** أصدر الرئيس الأمريكى في 13 نوفمبر 1997م أمراً تنفيذياً يقضى بموجبه تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد السودان تحت مبررات دعم الإرهاب الدولي؛ **ثالثاً:** خلال عام 1999م أصدر الكونغرس الأمريكى قانون سلام السودان نادى فيه بدعم الحركة الشعبيه لتحرير السودان وفرض عقوبات إقتصادية على الشركات العاملة في البترول في السودان. ويرى حسن إبراهيم الحسن أن العلاقات الامريكية السودانية بعد الانقاذ، مرت بثلاثة اطوار: العداء السافر، القبول بلأمر الواقع ثم التعامل والتعاون[64].

تغير المشهد العالمي كلياً بعد 11 سيتمبر 2001، حيث كان قد جاء رئيس جمهوري جديد جورج بوش الابن، حاملاً معه اليمين المتطرف إلى الحكم، وقد تعرض بلده لهجوم غير مسبوق في التأريخ اصاب عصب حياته الاقتصادية والعسكرية داخل البلاد. حدث تبدل كبير حدوث تبدل كبير في سياسات وتوجهات الإدارة الأمريكية تجاه القضايا الساخنة في العالم. نقرأ مع هاني رسلان الخبير في العلاقات المصرية السودانية **"خلال عام واحد من تعيين إدارة بوش فى سبتمبر 2001، للسيناتور السابق جون دانفورث كمبعوث رئاسى لها فى السودان استطاعت هذه الإدارة أن تحقق خطوات ملموسة، فتم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار فى جبال النوبة، خلال أربعة شهور من بدء**

---

**[63] د. عبد الحميد مرحوم على الله: التدخل الاجنبي في السودان منذ 1956-2006:شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2013**

**[64]الاستاذ حسن إبراهيم الحسن العلاقات السودانية الأمريكية، دراسة للفترة 89-2005م، http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/39/contents تصفح يوم 28 مايو 2014**

**المبعوث الرئاسى لمهمته، وكذلك تم تحسين الظروف الخاصة بوصول مواد الإغاثة، وتكوين لجنة دولية للبحث فى قضايا العبودية وعودة الاسترقاق والاضطهاد الدينى، وأعقب ذلك التوقيع على اتفاق لحماية المدنيين فى مناطق القتال"**[65].

صاغ فرنسيس دينق مع أحد مسئولي مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي (CSIS) وثيقة هامة عام 2001 حول (السياسة الأمريكية لإنهاء الحرب في السودان)، طرحت لأول مرة فكرة (دولة واحدة ونظامان)، وشكلت أساساً لرؤية الرئيس الأمريكي بوش في السودان الذي أعلن في 6 أيلول 2001 تعيين السناتور جون دانفورث، وجاء هذا التعيين بمثابة الإعلان عن انتقال الإدارة الأمريكية من سياسة المواجهة ومحاولة إسقاط النظام السوداني، إلى سياسة جديدة، تعتمد على الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح (بالعصا الغليظة) إذا لزم الأمر[66].
بالرغم من كل ذلك تم إجازة قانون **"سلام السودان"** ووقع عليه الرئيس خلال أسبوع فقط في 2002/10/21م . تزامن صدور قانون سلام السودان مع قرار وزارة الخزانه الأمريكيه بتجميد أرصدة 12 شركة ومؤسسه سودانيه إستراتيجيه إتضح أنه ليست لديها أرصده بالولايات المتحده.

هذا الدخول القوي للادارة الامريكية، خاصة بعد غزو افغانستان ولاحقاً العراق، اعطى عملية السلام زخما كبيراً. ترافق هذا مع قانون سلام السودان الذى ينص فى مضمونه الأساسى على فرض عقوبات على الخرطوم ـ بعد 6 أشهر من بدء سريان القانون ـ ما لم تقم بالتفاوض بحسن نية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، أى أن الإدارة الأمريكية ستعاقب حكومة الخرطوم بناء على رؤيتها لنوايا هذه الأخيرة ومن الواضح أن تحديد مسئولية كل طرف عن إنجاح المفاوضات أو إفشالها، مسألة لا تستند إلى أى معيار واضح يمكن الاحتكام إليه، بل هى مسألة نسبية تعتمد على أهداف كل طرف من عملية التسوية.

تأثرت عملية المفاوضات بمواقف الدول المجاورة للسودان، خاصة المطلة على

---

**[65] هاني رسلان: موقف الولايات المتحدة من ماشاكوس وقانون سلام السودان، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220668&eid=862. تصفح يوم 28 مايو 2014**

**[66] الاستاذ حسن إبراهيم الحسن العلاقات السـودانية الأمـريكية، مرجع سابق**

جبهات القتال. أثيوبياً فقد تحولت من العداء اثناء حكم منقستو، إلى تأييدها الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا للوصول للحكم في مايو 1991. كان وصول الثوار للحكم في اثيوبيا واستقلال اريتريا تغيراً حاسماً في الخريطة الاقليمية. تحولت الصداقة الجديدة إلى عداء بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك عام 1995، واستعادت الحركة الشعبية مواقعها مرة اخرى. تراوحت العلاقات بين التحسن والعداء لاسباب مختلفة.

ايضاً تراوحت العلاقات مع اريتريا بين الطرفين من مشاركة الاريتريين في القتال لصالح حكومة الانقاذ في منطقتي الكرمك وقيسان، لكن تصاعد العداء بعد إتهام الانقاذ بمحاولة تقويض النظام القائم بدعم منظمة الجهاد الاسلامي، وتقدمت اريتريا بشكوى لمجلس الأمن في ديسمبر 1994. منذ هذا التأريخ سوف تتحول اريتريا للملاذ الآمن لكافة الحركات السياسية والعسكرية المعارضة، مع تقديمها الدعم اللوجستي، التدريب، الترويج السياسي واحياناً الدعم العسكري المباشر.

تعتبر يوغندا إمتداداً طبيعياً لجنوب السودان، فغير الحدود المفتوحة، فإن أغلب القبائل الاستوائية لها امتدادت في البلدين (مثل الاشولي، المارى والمورو وغيرها). كانت يوغندا معبراً طبيعياً وعملياً لكل المتمردين ضد الدولة السودانية. طوال العقدين ونيف منذ 1983، مثلت يوغندا أحد الداعمين الرئيسين لقرنق. تصاعد هذا الموقف حتى اعتبرت فيه السودان محتلاً لجنوبه، وطالبت منظمة الوحدة الأفريقية باعتبار جنوب السودان منطقة حرب حتى يمكن للدول الأفريقية أن تقدم الدعم العسكرى للمقاتلين من أجل الحرية هناك. ارتبط وجود الحركة الشعبية في يوغندا وموقعها الجيوسياسي بمصالح سياسية وإقتصادية هامة، فقد تواجدت معظم المعسكرات والمنظمات فيها، وتطورت حركة تجارية واقتصادية بين المتطقتين، بلغت ذروتها بعد إتفاق نيفاشا حيث مثل اليوغنديون معظم العمالة و موردي البضائع وحتى الاتصالات بواسطة مشغلها. شكل هذا جوهر موقف يوغندا في دفع الجماعات الانفصالية قدماً، والحديث عن وحدة بين جنوب السودان ويوغندا، ومن ثم جاء تدخلها العسكري لصالح سيلفاكير في الحرب الاهلية الدائرة.

تعتبر كينيا أيضاً إمتداداً طبيعياً لجنوب السودان، فغير الحدود المفتوحة، فإن أغلب القبائل لها امتدادت في البلدين (مثل قبيلة التبوسا التى نصفها فى كينيا والنصف الآخر

فى السودان ومدينتهم هى كبويتا، قبيلة، لوو أيضا يطلق عليها جالو وهي مجموعة عرقية تتوزع في عدة مناطق ودول أفريقية ويمثلون نسبة كبيرة من قبائل جنوب السودان ويمثلون ما نسبته 13 % في كينيا و شرقي أوغندا و شمال تنزانيا ، وهي القبيلة التي ينحدر منها الرئيس الأمريكي أوباما). كانت كينيا أكبر داعم للحركة الشعبية وفتحت حدودها لاستقبال اللاجئين، وبها معظم رئاسة المنظمات والوكالات الدولية. وقد سمحت كينيا للحركة الشعبية باتخاذ كينيا قاعدة لعملياتها بعد طردها من إثيوبيا، وظلت المقر الرئيسي لمعظم القادة واسرهم. لعبت كينيا دوراً هاماً ومحورياً في استضافة محادثات السلام بين الجنوب وحكومة الشمال الذي أدى لنهاية للحرب الأهلية التي دامت لأكثر من عقدين من الزمن.

وقع إتفاق السلام بين عام 2005 ووضع توقيع الاتفاق حداً للنزاع والحرب في جنوب السـودان، ولأول مرة شارك الجنوب من خلال حكومة إئتلافية ليتولى 10 وزارات إتحادية، 11 وزير دولة وتولوا ٣ وزارات سيادية، ٣ وزارات اقتصادية، ٤ وزارات خدمية) وتكونت حكومة جنوب السودان بصلاحيات الحكم الذاتي وتولي سيلفا كير منصب النائب الاول لرئيس الجمهورية. كان الاتفاق ينص على قيام سكان جنوب السودان في 9 يوليو 2011 بالتصويت في استفتاء شعبي مراقب دولياً على الانفصال أو الوحدة مع الشمال، بينما يصوت سكان إقليم أبيي للانضمام إلى الجنـوب أو البقاء مـــع الشمال.

مع قرب انتهاء المفاوضات في نيفاشا بدأت المنظمات الدولية في الاستعداد لهذا الحدث من تجهيزات. كانت هناك تجارب سابقة في افغانستان والعراق وقد توصلت الامم المتحدة والبنك الدولي بالاتفاق مع الممولين العالميين على إنجاز ما سمي **"البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان"**. عندما عرض الامر علينا في منظمة الصحة العالمية، كان الاقتراح الأول ان تعد وثيقة موحدة حول الصحة في السودان، لكن كان قد تم إتفاق مسبق بين الحكومة والحركة على اعداد وثائق منفصلة لتصبح هي أساس وثائق البعثة المشتركة. كانت **"البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان"** هي الاساس العملي لأنشاء دولتين. توالت بعد ذلك الانشطة المختلفة التي هدفت لتطوير وبناء هياكل الدولة وتولتها المنظمات الدولية، الجامعات ومراكز البحث الغربية، وغاب عنها العنصر الشمالي تماماً تقريباً (حضرت مؤتمراً عن

اللامركزية وتقسيم الجنوب الاداري وكنت الشمالي الوحيد بصفتي ممثلاً لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك في تدشين الخطة الاستراتيجية لتطوير النظام الصحي).

الموت التراجيدي لجون قرنق في 30 يوليو عام 2005، كان بداية النهاية لإمكانية التوازن بين قوى الوحدة والانفصال في الجنوب. كان هناك الجيش الجنوبي المنفصل، حكومة الجنوب التي لم يكن للإدارة الشمالية أي سيطرة عليها، البنك المركزي، العلاقات الخارجية وغيرها. وكما جاء في مقالات سلمان، فقد عبر عن ذلك السيد سلفا كير عند زيارته الولايات المتحدة الأمريكية في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام 2005 **"السؤال الأول للسيد سلفا كير وجّهه شابٌ جنوبيٌ كان الغضب بادياً من صوته وحركات يديه. سأل ذاك الشاب: لماذا قبلت الحركة الشعبية التنازل عن نصف عائد بترول الجنوب للشمال في الوقت الذي يحتاج فيه الجنوب لكل دولارٍ لبناء مدارسه ومستشفياته وطرقه ومنازله التي دمّرها الشمال بلا رحمة خلال الحرب؟ أجابه السيد سلفا كير بهدوء "لقد كانت تلك صفقة مع حزب المؤتمر الوطني. إنها صفقة النفط مقابل حق تقرير المصير. لقد اشترينا حق تقرير المصير بنصف نفطنا لمدة ستة أعوام. إذا كنتَ تريد أن يذهب كل عائد نفط الجنوب للجنوب فعليك أن تعود إلى جوبا غدًا وتبدأ العمل ليقود استفتاء تقرير المصير إلى الاستقلال. سيعطينا الاستقلال كلَّ نفطنا"[67].**

كانت الحياة السياسية السودانية في الخرطوم منشغلة طوال الاعوام الست بالصراعات الهامشية بين طرفي الاتفاقية حول تقاسم السلطة. ورغم أن الاتفاقيات المتلاحقة (نيفاشا، القاهرة واسمرا) كانت تتحدث عن تحول ديمقراطي، اصلاحات سياسية وأدارية واسعة، فقد توقفت هذه في تقاسم شكلي للسلطة في شكل مناصب، وضع دستور به قدر معقول من الحقوق السياسية وحريه التعبير وتكوين الاحزاب تمهيداً لانتخابات في عام 2010. كان الطرفان مشغولان بترتيب الاوضاع في دولتي السودان، بعد الاستفتاء والذي كان يشير بشكل واضح وحتمي للإنفصال. اما خلق المناخ الجاذب للوحدة التي انشغلت بها قوى عديدة في الشمال فقد كان حرثاً في البحر، فكل الطرق كانت تقود إلى

---

[67] **د. سلمان محمد أحمد سلمان: شماليو الحركة الشعبية ومسؤولية انفصال جنوب السودان (7 – 9) http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-23376.htm تصفح يوم 30 مايو 2014**

الانفصال.

شخص الدكتور فرانسيس دينق في ورقة قدمها بالخرطوم في نوفمبر 2009 مسيرة دولة واحدة بنظامين والتي كان أحد عرابيها، وأوضح أنها ساهمت في تقوية النزعة الأنفصالية ، وقال بأن أتفاقية السلام نجحت في تقسيم الثروة والسلطة ولكنها لم تنجح في معالجة تشظي الهوية السودانية مشيرا الي أن الفشل في معالجة هذه القضية هو ما يرجح خيار الأنفصال.[68].

جاءت نتيجة الانتخابات كما هو متوقع، فقد إستاثر المؤتمر الوطني بحوالي 95% من الممثلين وحصدت الحركة الشعبية شيئاً ليس بعيداً من ذلك. ومع ترتيب امور الجنوب وبناء هياكله، السيطرة على السلطة التنفيذية والتشريعية، المخزون الكبير الذي سوف ترثه من النفط، الاراضي الواسعة الخصبه، المياه المتوفرة والامطار الغزيرة الدائمة، العدد القليل للسكان، بدأ الحديث في الميديا العالمية عن بزوغ دبي افريقيا. هكذا وصلنا لإستفتاء يوم 9 يوليو 2011، وهرب الجنوب بأصواته كلها إلى "**الاستقلال**"، ونحر الطيب مصطفي ثوره ابتهاجاً "**بالتخلص من الجنوب**"، أما دعاة الوحدة في الشمال فقد اقاموا "**سرادق عزاء**" وهم يتذكرون قولة عائشة الحرة لابنها ابو عبد الله الصغير "**ابكِ مثل النساء ملكاً مضاعاً لم تحافظ عليه مثل الرجال**"[69].

لقد هدفنا في هذا الفصل الهام في هذا الكتاب أن الوحدة والانفصال كانا تيارين حقيقيين في الحركة السياسية الجنوبية، وقد أدي لبروز احدهما كتيار غالب المعطيات المحلية، الاقليمية والدولية وتنوعها واختلافها من فترة تأريخية لاخرى. في الشمال لم تتبن أي جهة الانفصال لعقود طويلة، لكن كان لكل تيار افكار عن كيف يريد تشكيل الجنوب وعلاقته بالشمال. في الجنوب أيضاً تراوحت المواقف في صعود تيار على الاخر حسب التأثيرات. سوف يكون هذا مدخلنا أن أردنا إعادة التوحد، والتي يرى د. فرانسيس " **أن خيار الوحدة سيبقي مفتوحاً إذا قرر الجنوب الأنفصال خاصة إذا قام سودان جديد في الشمال**"

---

[68] **خالد موسى دفع الله: فرانسيس دينق: المثقف والسلطة** ، www.sudanile.com/index.php

[69] **أبو عبد الله محمد الثاني عشر ـ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،** ar.wikipedia.org/.../أبو_عبد_الله_مح...

# الجزءِ الثاني

## السودان موحداً: إلى اين نريد الذهاب؟

□

عندما توجه ملايين الجنوبيين بحماس واجواء احتفالية لمراكز الاستفتاء لاختيار خيار "**الاستقلال**" بنسبة غير مسبوقة في أي استفتاء، كانت في الواقع تصوت ضد انظمة سودانية فشلت خلال 66 عام بعد الاستقلال في التوصل لحلول مقنعة لجميع الاطراف. لاذت الحركة السودانية السياسية بمفاهيمها التقليدية، السلطوية والمخاصمة لدروس التأريخ والثقافة. عندما اعلنوا عدم رغبتهم في العيش في وطن واحد تحت المخازي التأريخية والانسانية كمواطنين من الدرجة الثالثة على طول تاريخهم المعروف، كان بعض ابناء وطنهم كلهم يعيشون مواطنين من الدرجة الثانية في ظل دولة الانقاذ، وأغلبهم عاشوا كمواطنين من الدرجة الثالثة في ظل الانظمة التي تتابعت على السودان. كانوا كلهم يعيشون في دولة فاشلة لانظمة غادرت مرحلة الاستعمار دون أن تؤسس لأخرى وبعضها قوض نظاماً دون أن تبنى دولة مسئولة ناجحة.

## لجنة تحقيق القاضي توفيق قطران

بعد انتهاء احداث تمرد أغسطس 1955، كونت الحكومة لجنة للتحقيق الإداري والتي ترأسها السادة القاضي توفيق قطران، والسيد خليفة محجوب مدير عام مشاريع الاستوائية، والزعيم لوليك لادو زعيم ليريا كعضو، والسادة القائمقام محمد بك التجاني والبمباشي علي حسين شرفي كمستشارين. كانت مهمة اللجنة منحصرة في التحقيق الإداري عن الأساليب والحقائق التي أفضت إلى وقوع تلك الحوادث. قامت تلك اللجنة بزيارة المديريات الجنوبية الثلاث وعقدت جلساتها وتحقيقاتها في الأماكن التي وقعت فيها الأحداث.. وعقدت (53) جلسة علنية، وقدمت تقريرها عام 1956. أفرد التقرير فصلاً عن خلفيات السياسة البريطانية في جنوب السودان منذ بدء الاستعمار، وذلك من خلال الوثائق والمذكرات والمنشورات الادارية المتعلقة بها، والاجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذه السياسة. ثم تطرق التقرير للأسباب المباشرة التي ادت للتمرد، والبحث عن جذور المشكلة في كل نواحيها.

اما اخطر ما جاء في التقرير فقد اوردها لفهم اسباب الاضطرابات. لقد استطاعت اللجنة في تقرير صغير أن تدرس ماضي العلاقة الجنوبية الشمالية، حاضرها الماثل والذي كان يشير بوضوح، لمن يريد أن يرى، لطريق المستقبل: **أولاً:** ان الامور المشتركة بين الشماليين والجنوبيين قليلة جداً، فالشماليون عرب والجنوبيون وثنيون، من ناحية اللغة يتكلم الشماليون العربية بينما يستخدم الجنوبيون لغات يقارب عددها الـ80 لغة محلية، وهذا بخلاف التفاوتات الجغرافية والتاريخية والثقافية في ما بينهم؛ **ثانياً:** ولأسباب تاريخية يعتبر الجنوبيون الشماليين اعداءهم التقليديين؛ **ثالثاً:** كانت السياسة الادارية البريطانية تتوخى حتى عام 1947 ان يترك الجنوبيون على حالهم ليتقدموا على النمط الافريقي الزنجي؛ **رابعاً:** بسبب عوامل سياسية ومالية وجغرافية واقتصادية تقدم السودان الشمالي تقدماً سريعاً في كل الميادين فيما كان الجنوب يزداد تخلفاً و**خامساً:** كل العوامل مجتمعة لم تولد في الجنوبيين احساساً برابط قومي مشترك مع الشماليين او حتى شعوراً وطنياً وتعلقاً بالسودان كوطن واحد وظل ولاء الجنوبي العادي منحصراً في نطاق ضيق[70].

كان من المفترض أن يكون هذا اجندة العمل للحكومة والبرلمان، فقد كان هذا خاصاً بالجنوب، لكنها كانت تشير لكافة الوطن. ففي ربوع الوطن، غير الجنوب، كانت الكتل السكانية المتنوعة **"نوبيوا الشمال، البجة، نوبة الجبال، الفونج، الفور، الزغاوة، المساليت وغيرهم"**، وانتظروا طويلاً اكثر من برنامج **"من ربوع السودان"** ليعبروا عن ثقافاتهم، تنمية تحقق لهم التعليم، الصحة، المياه، المصانع وغيرها، فهماً راقياً وانسانياً لاديانهم، معتقداتهم وتقاليدهم، واكثر من ذلك كان في احتياج حياتي لمفهوم متطور عن المواطنة، المساواة وتكافؤ الفرص.

كان التقرير يشير إلى أن تبدأ الدولة في توفير الآليات الملائمة لتشجيع الاندماج بين شعبين لعب الاستعمار دوراً ضاراً في عزلهم عن بعض. اكبر الآليات تملكها الدولة من خدمة مدنية واجهزة امنية، يمكن من خلالها اعادة توزيع المجموعات السكانية على ارجاء الوطن من خلال عملية مدروسة وواعية، تحريك الطلاب إلى مدارس مختلفة وغيرها. مثل المندكرو الشماليين قدرة فعالة في تشجيع الاختلاط والزواج

---

[70] **محمد سعيد محمد الحسن: ما بين أول «تطهير عرقي» في أغسطس 1955 بالاستوائية والعنف الدموي في أغسطس 2005، http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9759&article=318115&feature=#.U5Bmoh0TFIE**

المختلط، لكن بدون أي رؤية وطنية. لم تكن اللغة والثقافة عائقاً لبناء الامم إذا تعاملنا معها كعامل تنوع وليس كعامل فرقة، لقد استطاعت المجموعات السكانية الجنوبية وغيرها أن تتوحد بمفردها حول عربي جوبا، وكان جديراً بالاهتمام بالثقافات واللغات وجعلها تنمو، تكتب وتقرأ، أن تدفع التمازج لحدوده الاقصى. أن المجموعات المعتزة بكرامتها وثقافتها هي القادرة على التعايش والتمازج.

لم يكن التقرير اكثر وضوحاً عندما تحدث التقدم السريع للشمال في كل الميادين فيما كان الجنوب يزداد تخلفاً، فقد وضع اصبعه على الحل. ورغم نسبية التقدم في مقارنات المناطق المختلفة في السودان، فقد كان المطلوب كسب المواطن الجنوبي بدلاً من الجدال بين السياسيين. فقدت الحكومات المتوالية السياسيين بالتربص بمطلبهم المشروع بالفيدرالية، تحت دعاوي متهالكة وخاوية،رغم الوعود المتكررة في اطارات مبهمة وملتوية، ثم إنها لم تكسب المواطن ولم تحقق له مطالبه بحياة كريمة.

لا تخلق المواطنة بالاشعار الجميلة والشعارات الخاوية، بل تستلزم توفير البيئة الحاضنة لها، وتخلق احساس الرابط القومي المشترك بين المجموعات السكانية. لم يكن احساس المواطن الجنوبي فريداً في السودان، فقد كان معظم السكان- عدا بعض المدن- ينتمون لمناطقهم وقبائلهم وولائهم لها. المدارس، الخدمات التي تقدمها الدولة، شعورهم بوجود الدولة بجانبهم هي التي قوت هذه المواطنة. هذه عملية واعية وتقوم على التخطي لها ووضع الدراسات الداعمة. من كل عناصر المواطنة تأتي المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص في المقدمة. عملت الانظمة المتعاقبة بعد صدور التقرير ولمدة ستة عقود، كثور هائج في مستودع خزف إلا قليلاً، عكس كل ما قال به التقرير. والغريب أن اغلب المشاركين في هذه المواقف والقرارات لم يرعوا إلا بعد أن وقعت الفاس في الرأس وحدث الانفصال. تعالت الصيحات بالاعتذارات التأريخية وخرط الطريق وغيرها من وضع الندي في موضع السيف.

إذا كان الجنوب هو المتضرر الاكبر من العنف المفرط طوال العقود (عدا عشر سنوات ما بعد اتفاقية اديس آبابا 1972-1983)، إلا أن الشمال عانى من القتل في كافة اطرافه الاخرى، القهر السياسي، الاعتقالات، التعذيب وشظف العيش الذي اوصلهم للفقر والمجاعات. لقد تم قتل الجنوب بالاسلحة النارية، بينما قتل الشمال بالملاريا، السل، سوء التغذية والفقر، اليأس المطبق، العطالة وفقدان الامل. ملايين من ابناء

الوطن في الشمال كانوا قد همشوا واضطهدوا عبر انظمة ديكتاتورية سوداء خيمت عليهم من النميري، ودولة الفساد، الاستبداد، التشريد، القمع، القتل في ظل دولة الانقاذ. حمل نظام الانقاذ ملايين السوانيين إلى المهاجر المختلفة من كافة اقاليمه ومكوناته السكانية. من الخليج، مصر، الدول الغربية، تشاد، الولايات المتحدة، اثيوبيا، يوغندا، كينيا، لبنان، سوريا، اسرائيل، الاردن والقائمة تطول وتطول. هجرت الحرب اكثر من مليوني جنوبي إلى كافة مدن وقرى السودان، وحشرت الالاف العديدة في معسكرات دارفور واقاليم اخرى.

عندما توجه الجنوبيون إلي مراكز الاستفتاء كان قد قتل أكثر من 450,000 في دارفور. الاف القتلي في كافة قرى دارفور ومدنها قادت رأس النظام وبعد خطبة حماسية في مدينة الفاشر في جنوده المحتشدين هناك، وأصدر إليهم تعليمات وأوامر صريحة بتنظيف كل أرياف دارفور قائلاً لهم **"لا أريد أسيراً ولا جريحاً، نريدها نظيفة"**، إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام 2009، كاول أمر إعتقال تصدره المحكمة ضد رئيس في السلطة منذ إنشائها في عام 2002، بتهم بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب في دارفور وتشمل التهم القتل والاغتصاب والتعذيب[71].

ولكن حدث تراص آخر، فقد اصطفت حركات الهامش التي تعيش ظروفاً مشابهة في دارفور، والذين حاربوا جنباً إلى جنب في جبال النوبة والنيل الازرق مع الدولة الوليدة. هذه إضافة لرصيد الوحدة، فقد قاتلت معاً، عاشت معاً والروابط بينهما سيكون في صالح الوطن الموحد.

تناول فيلم حرب تشارلي ويلسون وهو من بطولة الممثل الامريكي توم هانكس وجوليا روبرتس، وهو عن دور عضو الكونقرس عن ولاية تكساس والذي اشتهر بأنه من دفع بالولايات المتحدة لرفع مساهمتها في حرب الجهاد الافغاني. لخص الفيلم في رسالته الوقف ما بعد انتصار المجاهدين في افغانستان **"أن المجاهدين انتصروا وغيروا العالم، وبعد ذلك افسدنا نهاية اللعبة"**. فالولايات المتحدة التي امتلكت استراتيجية أن تحافظ على تحويل الافغان إلى آلة لاطلاق النار حتى انهاء رشاشات

---

[71] **المحكمة الجنائية الدولية تصدر أمر اعتقال ضد البشير، تصفح يوم 25 مايو 2014**
**http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE52316J20090304**

السوفيت من الرصاص. أن أمريكا –في رأي الفيلم- فعلت الشيء الصحيح في أفغانستان ولكن افسدت "**نـهاية اللعبة**"، بفقدان واشنطن الاهتمام لمصير أفغانستان بعد انسحاب السوفييت. هذا الخطأ الكارثي جعل الحرب تستمر لعقد كامل اخر[72].

لم يتبدل الحال كثيراً في حرب افغانستان الثانية عام 2001، العراق 2003 ، فقد انجزت مهمتها بإسقاط الانظمة عن طريق الغزو المسلح ولم تفلح في بناء نظام آخر، أنشأت حكومات موالية لها وضعيفة، تولت مهام التمويل والصرف، توفير الخدمات عبر أنظمة خدماتية وإدارية هشة وفاسدة. كانت هذه هي التجارب الماثلة والولايات المتحدة تضع ثقلها لانفصال الجنوب. بدلاً من الضغط على القادة الجدد- وكانت تملك اغلب اوراق الضغط- لتوجيه الموارد إلى الاحتياجات الحقيقية للشعب الجنوبي من خدمات وتنمية، اعتمدت على سياسه التمويل عبر المنظمات الغير حكومية، والمنظمات المتنوعة وخلقت اكبر شبكات فساد. لقد حدث بالضبط ما بعد حرب افغانستان الاولى، فقد اندلعت حرب الفرقاء ووصل ضحاياها لما يقارب حرب النصف قرن.

□

72 **Charlie Wilson's War (2007) Quotes**, **http://www.imdb.com/title/tt0472062/quotes**

# الفصل الاخير: رؤية التوحد

لن نعيد اختراع العجلة فقد تعلمنا الدرس القاسي. نعلم كل ما فرقنا وبالتالي سوف نعرف اكثر ما يوحدنا. تقوم الدول على المواطنة، التنمية المتوازنة والتمييز الايجابي لمناطق بعينها، ادارة التنوع والتطوير الثقافي واللغوي، الخطط الواعية والمدروسة لتشجيع التمازج السكاني وتفكيك العنصرية، الحكم الراشد والتكافؤ في الفرص. هذا واجب مفروض على الدولتين في خلال عملية التطور الديمقراطي. عملية التوحد طويلة وفي حاجة لقادة حكماء وعظماء ويجب حساب خطواتها بدقة. الدولة في السودان في طريق التوحد سودان مدني، ديمقراطي وفيدرالي.

**الدولة في الشمال ديمقراطية،** تعددية يتم فيها تفكيك دولة الانقاذ وتسير قدماً في طريق التحول الديمقراطي الحقيقي. قدم البرلماني العتيد وعضو حزب العمال توني بن في فيلم مايكل مور سيكو، وهو يساري اشتراكي افضل دفوعات عن أهمية الديمقراطية. وسيكو فيلم وثائقي عن صناعة الصحة في الولايات المتحدة. وشرح إنشاء الصحة الوطنية البريطانية، وارجعه للمزاج الشعبي ما بعد الحرب **"إذا كنت قادراً على التشغيل الكامل للعمالة عن طريق قتل الألمان، لماذا لا يمكن ان يكون لدينا عمالة كاملة من خلال بناء المستشفيات، وبناء المدارس "**

ويرى بن أن الديمقراطية انتزعت من الرأسمالية، وأخيراً برضاها **"كل شيء بدأ مع الديمقراطية. كان لدينا قبل التصويت كل السلطة في يد الأغنياء. إذا كان لديك المال يمكن أن تحصل على الرعاية الصحية، والتعليم، والاعتناء بنفسك عندما تتقدم في العمر. ما فعلته الديمقراطية هو إعطاء الفقراء حق التصويت، وانتقلت السلطة من السوق إلى لجان الاقتراع، من المحفظة ... للاقتراع على الحكم. اعتقد أن الديمقراطية هي الشيء الأكثر ثورية في العالم .... لأنه إذا كان لديك القوة تستخدمه لتلبية احتياجاتك و مجتمعك"**

وتجيء اهمية الديمقراطية "**الناس الواقعون في الديون يصبحون ميئوساً منهم ولا يصوتون، ولذلك يجب أن يصوت الجميع .. واذا صوت الفقراء في بريطانيا أو في الولايات المتحدة لصالح الناس الذين تمثل مصالحهم ستكون هناك ثورة ديمقراطية حقيقية وذلك أنهم لا يريدون أن يحدث ذلك ... أعتقد أن هناك نوعان من الطرق التي يتم التحكم الشعب: أولاً وقبل كل شيء، تخويف الناس، وثانياً إضعاف معنوياتهم. أمة صحية و متعلمة صعب التحكم بها**"[73].

**الدولة في الشمال فيدرالية** سوف تتكون من خمس اقاليم اتحادية (الشرق، الشمال، الوسط، دارفور وكردفان). والدولة في الشممال مدنية كما عرفها المناضل علي محمود حسنين: "**نحن نتحدث عن الدولة المدنية في مواجهة الدولة الدينية، والحديث عن الدولة المدنية يعني أن الدولة غير دينية لان الدولة الدينية غير موجودة حتى في الإسلام والذين يتاجرون بالدين والذين يستخدمون الإسلام السياسي ليست هناك دولة دينية،... الشعب السوداني الآن يريد دولة مدنية ديمقراطية تقوم الحقوق والواجبات فيها على أساس المواطنة وليس أي نوع من التمييز والجميع تحكمهم المواطنة ويطبق عليهم قانون واحد، وعليه لا يستطيع أي إنسان أن يستغل الدين للعمل السياسي كما يجري الآن، لذلك نشدد على ضرورة عدم استغلال الدين في العمل السياسي**"[74].

لن تفلح أي وحدة في أن تتقدم خطوات إذا لم تكن عملية شعبية، للشباب دور مفصلي في التشبيك الشبابي والعمل الجماعي. هذه ليست مجرد مجهودات فردية ولكن تتم عن طريق خطوات مدروسة ومدعومة من الدولتين، المؤتمرات المشتركة في شتى النواحي، البعثات الدراسية، التبادل الثقافي والفني والرياضي، التبادل الاذاعي والتلفزيوني والصحفي، المجالات عديدة وللشباب من الجانبين ابداعاتهم.

عندما تكون الدولتان قد سارتا شوطاً في التحول الديمقراطي، يمكن خلق مناخات الوحدة المتدرجة. سوف تمثل أبيي ارساء قيم التعايش بين الشعبين. وقد طرحت اشكال متعددة لكيفية الوصول لهذا، واغلبها تتحدث عن خلق منطقة حكم ذاتي. إنني

73 **http://tony-benn.blogspot.com/**

74 **علي محمود حسنين في حوار عاصف الجزء الثالث : جريدة الاحداث: 2010(/12/04**

أرى أن تتحول فعلاً لمنطقة حكم ذاتي، لها اجهزة تشريعية وتمثيلية من سكانها، تابعة إدارياً للدولتين، ميزانيتها من الدولتين. سوف يساعد على هذا إتخاذ الخطوة الاولى للتوحد وهي إقرار الحريات الاربعة (الدخول، الاقامة، العمل والسكن).

المرحلة الثانية سوف تحتاج للاتفاق على نظام الحكم في السودان. لقد أعتدنا عند تغيير الاتظمة الديكتاتورية العودة للنظام البرلماني، مجلس نواب ومجلس لرأس الدولة، لقد أثبتت هذه الصيغة على فشل بين. ففي ظني أنه خير للسودان الاتجاه للنظام المختلط (النظام الفرنسي) من جمهورية رئاسية ومجلس نواب يشكل الحكومة من الحزب الذي يملك الاغلبية. أيضاً يحتاج طريق الوحدة تكوين مجلس اتحادي (على غرار مجلس الشيوخ الامريكي). هذا المجلس هو المدخل للوحدة، فهو المجلس التشريعي. واقترح في هذا الصدد تكوينه من خمس اعضاء من كل إقليم إتحادي و15 عضواً من الجنوب. هذا المجلس سوف يشهد اجتماعات مشتركة وعليه تحديد الخطوات التي سوف تتخذها عملية التوحد.

الامكانات مذهلة والطرقات متداخلة ولكن الهدف هو تحويل الفقراء في دولة غنية زاخرة بالخيرات إلى التمتع بها، والتحول من دولتين فاشلتين إلى دولة في طريق المستقبل. هذه مجرد افكار ربما تصلح او ربما يفكر الاخرون في رؤي افضل، المهم أن يشجع هذا الكتاب الحوار حول التوحد على الجانبين.